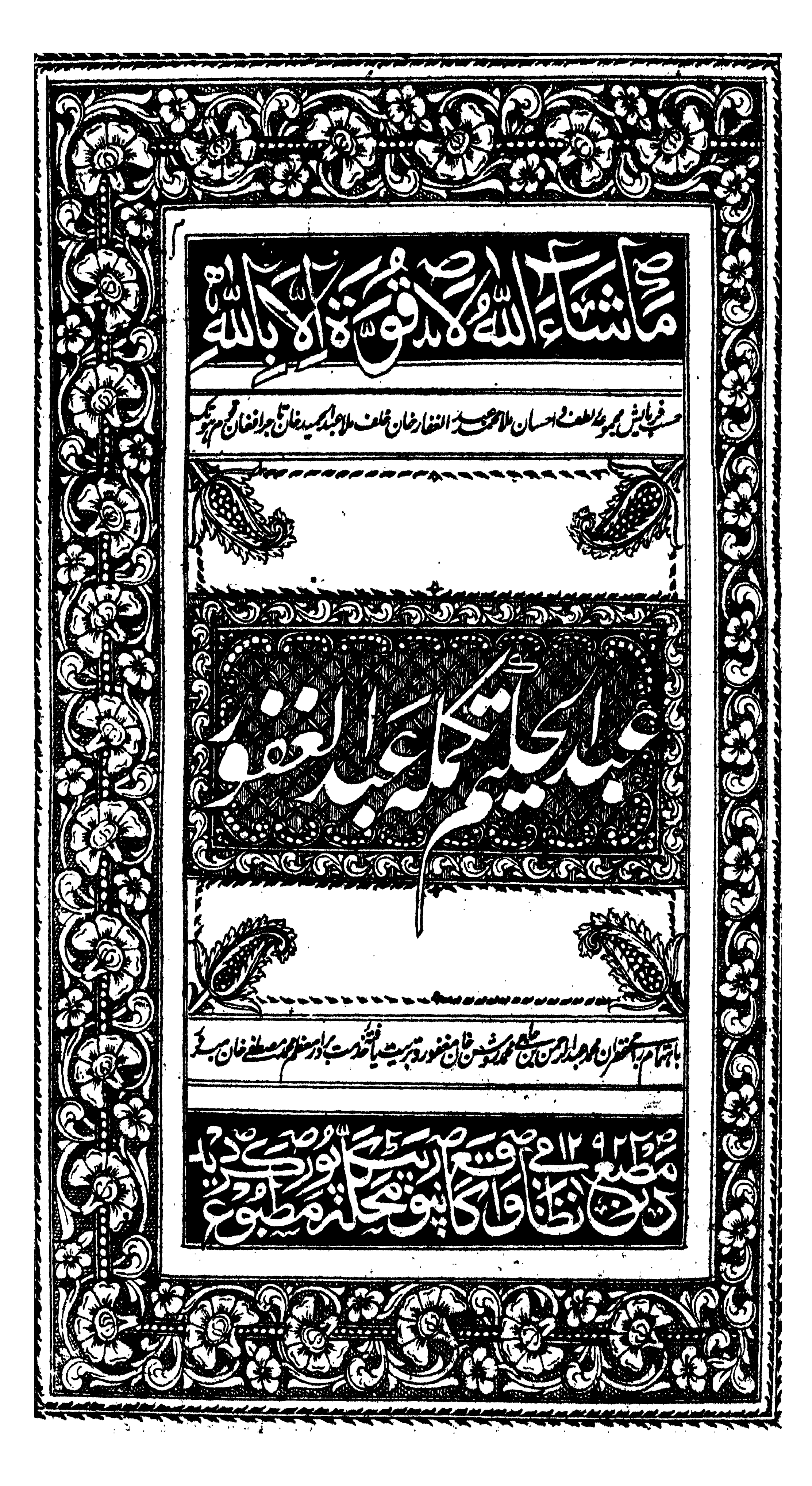

ما شاء الله لا قوة الا بالله
حسب فرمایش مجموعهٔ لطف و احسان ملا محمد عبد الغفار خان خلف ملا عبد الحمید خان تاجر افغان
عبد الحکیم تکملہ عبد الغفور
باهتمام محمد عبد الرحمن ابن محمد روشن خان مغفور به خدمت برادر معظم محمد مصطفی خان
در مطبع نظامی واقع کانپور محله پٹکاپور ۱۲۹۲ مطبوع گردید

بسم الله الرحمن الرحیم

قوله ای المرکبات المعدودة الخ ای فیما سبق بقوله وهی المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء علی ان المعرفة اذا اعیدت معرفة کانت الثانیة عین الاولی واللام فی السابق للاستغراق بقرینة تقیید الظروف بالبعض فیکون المعنی جمیع المرکبات المعدودة من المبنیات ثم ان المص رح ذکر المحد ود فی قوله المضمر ما وضع آه وفی قوله الموصول ما لا یتم آه مفردا رعایة لما هو الاصل المقص فی التحدید وذکر فیما عداهما جمعا رعایة لتطابق التفصیل والاجمال مع وضوح ان المقص تحدید القدر المشترك المعلوم من ذکر صیغة الجمع وکذا ذکر لفظة کل فی بعضها للاشارة الی الطرد وترکه فی بعضها رعایة لما هو الاصل ولما ذکر الشارح توجیه صیغة الجمع ولفظة کل فی شرح قوله التوابع کل ثان ترکه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنیات بشرط تضمنها الحرف بقرینة قوله فان تضمن الثانی آه فلا یرد ان جمیع المرکبات لا یصح عدها من المبنیات لان منها معربات کفلان وفلانة بالاتفاق ومنها معربات فی الافصح وما قاله الشیخ الرضی م ١٢ من ان قوله اسم لا حاجة الیه لان الکلام فی اقسام الاسم ولذا ترك فی غیرها فیساقط لان تصریح ما علم ضمنا من المقام لا یقم له انه لا حاجة الیه نعم لا بد لاختیار التصریح ههنا والاکتفاء بالقرینة فیما عداها من نکتة وهی انه لما کان فی اسمیتها شبهة لکونها مرکبات من کلمتین والاسم قسم الکلمة صرح باسمیتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلهما کلمة واحدة علی قوله ترکیب کلمتین فاندفع الشکوك التی عرضت للناظرین **قوله** اسمین او فعلین المرجو من هذه الاقسام هو المرکب من اسمین کبعلبك ومن فعل واسم کبخت نصر **قوله** نسبة اصلا لانها نکرة فی سیاق النفی فتعم قوله لا فی الحال ای فی حال الترکیب **قوله** لئلا یخرج مثل سیبویه فانه من المرکبات المبنیة للترکیب **قوله** لیخرج مثل عبد الله آه فانهما لیسا مبنیین للترکیب اما الاول فظاهر واما الثانی فلانه قبل النقل

جملة فليس بمعرب ومبنى وبعد النقل محكى على ما كان عليه قوله مثل عبد الله آه اى ما هو مشتمل على النسبة حال
التركيب بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها او جعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة
والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد
المحدود آه لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم خمسة وعشر
بالعطف آه اعلم ان المصرح قال فى بيان قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف و
المضاف اليه والجمل المسماة بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشيخ الرضى
عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت
بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل فى هذا الحد الا مركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية
بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء
على كثرة العلمية فى المركبات قوله اصعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق فارادة
بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندى حيث عيّن النسبة فقال ليس بينهما
نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله وزيد والنجم علما قوله والاحسن ان
يقال آه اى الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهومة آه
كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب
مزجى كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة
وعشر بخلاف بعلبك قوله او غيره نحو بيت بيت اى لبيت او الى بيت قوله لوقوع آخره فى وسط الكلمة اى بعد
التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين قوله يعنى اخوات حادى عشر آه يؤيد
الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادى عشر بالذكر لخفاء فى تضمنها الحرف ويؤيد الثانى عموم الفائدة ولكن
افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اى من نوع واحد اعنى تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثانى بغير
حرف العطف تعميما للفائدة قوله فى هذا المركب اى المركب العددى وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى حرف
العطف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله لان التعميم فى الحكم اعنى البناء الذى هو المقصود بالذات اولى بالبيان
من التعميم فى الشرط الذى هو تضمن الحرف قوله وجوابه آه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
ما اخذ منه قوله لاشتماله حروفهما جميعا او بدلهما على ثلثة قوله اذ فى اخذ بعض الحروف نحو ثالث مثلا فى ثلثة عشر

اوثالث **قوله** وعلى هذا القياس اه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون **قوله** لا فرق
بينهما اه يعنى كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف
فى احدهما والتقدير فى الاخر فحرف العطف المذكور فى الحادى والعشرون هى حرف العطف الذى كان فى الاصل وليس فيه
للعطف على الحادى وفيه تعريض للشارح الرضى حيث قال انه للعطف على لفظ احد فى الحقيقة وللعطف على الحادى فى
الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه فى الجواب **قوله** لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف
الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف
لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء **قوله**
مع منع صرفه اه هذا القيد مستفاد من قوله فى الافصح **قال** والا اعرب الثانى وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمنه
الحرف وهو ضعيف **قوله** ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى الاشهر ابقاؤه على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا **قال** وبنى الاول على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه
قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكتفى به ظاهر ولم يقل ولا بعض
مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له **قوله** فكانهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا فى الظروف
كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذا **قوله** ويتعذر تعريفه لعدم وجود قدر
مشترك يخصصه **قوله** موضوعة وضع الحرف احق للثنائى فان اقل بناء الاسم الثلاثى فعلى هذا انه مشابهة
لمبنى الاصل فى البناء **قوله** وحمل الخبرية عليها لمشاركتها لها فى البناء فهى مبنية لمشابهتها لما يشبه مبنى الاصل **قوله**
بمعنى كم يعنى الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد لشىء منهما فى المعنى وليس لها الصدر تقول
قبضت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب ولا يجوز جره الا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها
فيقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل ق وفى القاموس كذا اسم مبهم وقد يجرى مجرى كم
فينتصب ما بعده على التمييز **قوله** او غيره مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت
كما جاء فى الحديث انه يقول للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا افعلت كذا وكذا او ما قيل انه مجرور عطف على السبت
او مرفوع عطف على نحو فانه يجىء بمعنى كيت كيت ق وايضا فى القاموس كيت وكيت درهم بكسر اخرهما اى كذا وكذا درهم
اذ فى الاول عطف على بعض الاسم وفى الثانى يلزم عدم الدخول تحت نحو فما فى القاموس يدل على ان كيت وكيت

تجیء بمعنی کذا وکذا دون العکس **قال** وکیت وذیت بفتح التاء وکسرها وقد یضم اصلهما کیّة وذیّة حذف لام الکلمة
وعوض عنها التاء ولذا یکتب طویلا ویوقف علیهما کما فی اخت ولا یستعملان الا مکررین بواو العطف نحو قال فلان
کیت وکیت وکان من الامر ذیت وذیت **قوله** لا تستحق علیه الا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركیب الذی
یتحقق معه العامل والجملة من حیث هی لا ترکیب له مع غیرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنی الاصل
ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة فی البناء **قوله** ولم یجز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع فی کلامهم لا یخلو عن
احدهما **قوله** رجح البناء اه لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو الترکیب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو
کونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار کانه غیر مرکب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فیما وقع غیر مرکب فان قیل
انه واقع موقع الجملة التی لها محل من الاعراب فیکون مستحقا للاعراب قیل ان استحقاقها للاعراب المحلی عارضی
فلا یعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء **قوله** ومن الکنایات کاین ولها صدر الکلام ومیزها
مجرور بمن غالبا حتی زعم ابن عصفور لزوم ذلک ویکون للتکثیر غالبا نحو وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ وقد یجیء
للاستفهام نحو قول ابی بن کعب لابن مسعود کاین تقرأ سورة الاحزاب آیة فقال ثلثا وسبعین **قوله**
منحطة عن اخواتها لکونها فی الاصل اسما معربا منونا **قال** فکم الاستفهامیة اه کم الاستفهامیة والخبریة تدلان
علی عدد ومعدود فالاستفهامیة لعدد مبهم عند المتکلم معلوم فی ظنه للمخاطب والخبریة لعدد مبهم عند المخاطب
وربما یعرفه المتکلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فیهما فلهذا احتیج الی التمییز ولا یحذف الا لدلیل والحذف
فی الاستفهامیة اکثر لانه فی صورة الفضلات **قال** منصوب ولا یجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامیة بحرف
الجر نحو بکم رجال مررت فیجوز فی ممیزها الجر ایضا قصدا الی التطابق بینهما **قوله** لانه لو جعل اه لتساویهما فی الطرفیة
فاعتبار احدهما دون الاخر ترجیح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطیة مع ان حیز الاصول اوساطها لان
الطرفین تعارضا فتساقطا فبقی الوسط فجعل تابعا له **قوله** لان العدد الکثیر ای المائة والالف **قوله** ما
ینبغی الصواب اسقاطها **قوله** لکن جوز الزمخشری رد لما قاله الشیخ الرضی وجوابه ان کلامه فی ممیز متصل
بکم واما اذا فصل بینهما بفصل متعد فالاتیان بمن واجب فی الخبریة والاستفهامیة ذکره فی الرضی قبیل هذا الکلام و
الآیة من قبیل الفصل **قوله** علی انشاء التکثیر لان المتکلم یقصد بکم اعلام التکثیر الذی فی ذهنه لا ان لاستکثار
خارجا ولا ینافی بین کونها خبریة وکونها انشائیة لاختلاف الجهة فنحو کم رجلا ضربت اخبار بضرب کثیر من الرجال
وانشاء لاستکثار الضرب ولذا یقال کذبت ما ضربت کثیرا منه الرجال ولا یقال له کذبت ما استکثرت من الضرب

كما لو قال الكثير منهم صبروا ان يقابلوا بكثيرين ولم يصبروا ان يقابلوا ما التعجب من كثرتهم **قوله** لكان اوفق اي يعني لان الاوفق للتعبير
السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا انيا وبلهما بالمذكر كالنوعين
وامابدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما لا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت
الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وقد يجيء
معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فغير منصرف قطعا انتهى كلامه فجعل كلا
من التذكير والتانيث فيه بالتاويل **قوله** كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد
بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين في بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما
وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد **قوله** وهما كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى **قوله**
اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ومراعاة معناهما وهو قليل
فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد
منهما مع قطع النظر عن الاخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا
قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي
هذا منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب
الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة
التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون
مانعا عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير مانع عن العمل
وان كان التقدير ايضا مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل
فيه وههنا ليس كذلك **قوله** اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله لا الى
اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا
قوله فالاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابهما على انهما مفعول بها او ظرف او مصدر
واما خبر كان نحو كم كان مالك وفي المفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك ففيهما خلاف في المفعول به **قوله** انما جعلنا الرفع على هذا القول كما منصوب

والا فهو مرفوع معناه تعین النصب والرفع لکونه راجحا مختارا فلا یرد انه علی تقدیر عدم الاشتغال الضمیر یجوز الرفع بان یقدر

الضمیر العائد الی کم لانه ضعیف کما فی الرضی **قوله** مثل قولک کم رجلا ضربته اه فالمثال المذکور داخل تحت

القاعدتین بالجهتین التقدیریتین **قوله** فی جمیع هذه الاسماء اشارة الی ان الجمع المضاف فی قوله اسماء الاستفهام

والشرط للاستغراق بمعنی الکل المجموعی لا بکل واحد لانه خص عنه کم بالقرینة العقلیة اذ لا معنی لتشبیه الشیء بنفسه

کما فی قوله تعالی لَیْلَةُ الْقَدْرِ خَیْرٌ مِّنْ اَلْفِ شَهْرٍ فیما قیل انه فی قوله اسماء الاستفهام والشرط تجوزة لان المراد اسماء الشرط

وباقی اسماء الاستفهام وهم **قوله** لان کل واحد منهما ان من فیما یاتی فیه الوجوه الثلثة ولا یاتی فیهما الرفع علی

الخبریة وای یاتی فیه الوجوه الاربعة وآین وانی ومتی واذا وکیف وایان لکونها لازمة الظرفیة لا یاتی فیها الا

النصب علی الظرفیة او الرفع علی الخبریة کما فصله الشارح **قوله** فیهما الرفع علی الخبریة ای بالظرفیة کما

یدل علیه قوله بالشرائط المذکورة فلا ینافی ما فی الرضی من تاتی الرفع فیهما علی الخبریة نحو من انت فی مادینک **قوله** باعتبار

بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو المرفوع علی الابتدائیة **قوله** رفعه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت علی

عشاری **قوله** نصبه علی الظرفیة او بان یکون ظرفا لحلبت او مصدرا له ای کم مرة او کم حلبة والجملة خبر عمة لک **قوله**

فکان لا یلیق تاخیره لیکون الاصل مقدما علی الفرع **قوله** فتکون منقلبة الکف والقدم الی داخل **قوله** اعرب مع التنوین

لانه لما عوض التنوین عن المضاف الیه کان الاضافة باقیة لان غایة الکلام فی قصد المتکلم **قوله** لتضمن معنی حرف الاضافة

لتضمنها معنی المضاف الیه کذا فی شرح المفصل فلیس حرف الجر ههنا مقدرا کما فی غلام زید بل هو ما معناه من الغایة

لیفهم المضاف الیه منهما من حیث انه مضاف الیه **قوله** والاحتیاج الی المضاف الیه فان قلت فهذا الاحتیاج حاصل مع وجود

المضاف الیه فهلا بنیت معه کالاسماء الموصولة تبنی مع وجود ما یحتاج الیه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فیها یرجح جانب

اسمیتها لاختصاصها بالاسماء واما حیث واذ واذا فانها وان کانت مضافة الی الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها لیست

بظاهرة اذ الاضافة فی الحقیقة الی مصادر تلک الجمل فکان المضاف الیه محذوف ولما ابدل فی بعض وکل التنوین من المضاف الیه لم یبنیا

اذ المضاف الیه کانه ثابت بثبوت بدله کذا فی الرضی **قال** لا غیر نحو جاء زید لا غیر ای لا جائی غیره او لا غیره جاء **قال** ولیس

غیر وغیر خبر لیس ای لیس الجائی غیره قال الاخفش یجوز ان یکون اسمه کذا فی الرضی **قوله** لشدة الابهام الذی فیه فانه

اشد ابهاما من مثل فهذا الوجه بنی مثل علی الضم **قوله** کما فیهما ای کما فی الغایات لکونها جهات غیر محصورة **قوله** وحسب

بفتح الحاء وسکون السین الکفایة قال الله تعالی حسبک الله ویقال حسبک درهم من هذا المال ای کفاک وهذا رجل

حسبک من رجل وهو مدح للنکرة لانه فیه معنی الفعل ای حسبک من کل رجل کذا فی شرح شمس العلوم **قوله** وعدم تعرفها بالاضافة

الا ان عدم تعرف غیر لتوغلها فی الابهام عدم تعرف حسب لکونه بمعنی محسب فاضافته لفظیة فی الصحاح هذا رجل حسبک
من رجل هو وصف للنکرة لان فیها تاویل فعل کانه قال محسب لک بما ذکرنا ظهر انه لیس مشابها للغایات فی الابهام اذ
لا ابهام فی محسب لذا لم یقل واجری مجراه لا غیر ولیس غیر وحسب بل شبه بغیر فانه لیس بمعنی لا غیر علی ما وهم **قال** حیث
للمکان قد یفتح الثاء لخفته ویکسر لالتقاء الساکنین فی الصحاح حیث کلمة تدل علی المکان لانه ظرف فی الامکنة بمنزلة حین
فی الازمنة وحوث لغة فی حیث **قوله** قد یستعمل للزمان والحین کما فی قوله **شعر** للفتی عقل یعیش به حیث تهدی ساقه قدمه
فی الصحاح هداه ای قدمه واستشهد بهذا البیت فی قوله للفتی خبر عقل ای للفتی عقل یعیش به مدة حیاته وفی الرضی ولا یمتنع حمله
علی المکان ای حیث مشی **قوله** مفعول تری کذا فی الرضی فعلی هذا طالعا حال والنجم بالرفع فاعله والعائد محذوف ای طالعا فی
ذلک المکان یضیء وساطعا وصفان للنجم وفی شرح ابیات الرکنی نجما بالنصب فعلی انه بدل من طالعا وطالعا مفعول تری وحیث
ظرف تری وقال شارح اللباب طالعا مفعول ثان لتری وحال من سهیل ان جعلت حیث صلة بمنزلة مقام فی قوله قمت منه
مقام الذئب وان لم تجعل صلة یکون حالا والعامل فیه معنی الاضافة ای مکانا مختصا لسهیل حال کونه طالعا ویجوز ان
یکون حیث فی البیت باقیا علی الظرفیة ومحذوف مفعول تری نسیا کانه قیل اما تحدث الرؤیة فی مکان سهیل طالعا انتهی
قلت جعل الحال من المضاف الیه علی ان یکون العامل فیه معنی الاضافة غیر مرضی عندهم وکذا القول بزیادة حیث
والاولی ان یجعل الحال من ضمیر یعود الی سهیل حذف هو وعامله للدلالة علیها ای تراه طالعا **قوله** لشذوذ الاضافة الی
المفرد ولذا یرفع بعضهم سهیل علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای حیث سهیل موجود وترک اضافته مطلقا اشذ **قوله** زمانیة
وهی التی للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطیة لا یکون الا زمانیة واما التی لیست ظرفا اصلا ففی ثبوتها اختلاف کما سیجیء ولذا
لم یقل ولا یکون لشیء منهما **قوله** لما ذکرنا فی حیث فی الرضی اما اذا ففیها خلاف هل مضافة الی الشرط اولا انتهی فالدلیل
المذکور فی حیث انما یجری علی مذهب من قال بالاضافة الی الشرط وانها ظرف للجزاء کما هو المشهور واما علی القول بانها
مقطوعة عنها والعامل فیها الشرط فلا والاولی ما قاله الشیخ ابن الحاجب انما بنی حیث واذا واذ لانها موضوعة لمکان
حدث یتضمنه الجملة او زمانه فشابهت الموصولات فی احتیاجه الی الجملة **قوله** وهی اذا کانت الخ اشارة الی
ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقرینة کونه حکما کالاحکام المذکورة بعده بالواو ولا یصح
جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنیة سواء کان للمستقبل او للماضی وللحال وللاستمرار ولا یکون
لشیء منها وقیل الجملة معترضة فلا حاجة الی تقدیر العاطف لکن کونه حکما کسائر الاحکام یرجح الاعتراض
قوله وان کانت داخلة علی الماضی فهی تقلب الماضی الی المستقبل عکس اذ نحو اذ یمکر بک الذین کفروا واذ

يقول لصاحبه **قوله** وقد استعملت في الماضي اذا لخروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
مفعولا بها او مجرورا بحتى ومبتدأ مثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت
على غضبى ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره وليس خافضة رافعة احوالا ثلثة والمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة لقوم رافعة لآخرين وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا
لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في محل الجواب استيناف ففي قوله تعالى وسيق الذين كفروا
الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ان فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما ابو البقاء
ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل وانما
افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب مترتبا على الشرط
والتقدير المعنوي في الآية المذكورة الى ان يفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره
الرضي فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا **قال**
وفيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له ليس براسخ فيها
في سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضعه والشرطية منافية له لانه مفروض الوجود الا ان
اكثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعا لما كان يلتبس بغيره جوزوا تضمنه معنى ان فلم يترسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض
وصار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم بالحدث الواقع فيه فجاز ان يترسخ
معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولما حوت معنى الشرطية جاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع
الواقع جزاء له ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعدها **قوله** فهذا علة اخرى لبنائها واحمل عليه ما ليس فيه معنى
الشرط لاشتراكهما في الصفة **قوله** اى لكون معنى الشرط فيهما قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيهما
تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما وهم **قال** للمفاجأة ولا يحتاج الى جواب لا يقع في الابتداء ومعناها الحال
لا الاستقبال في الاكثر وانما تقع بعدها الحال تتبعها قال القرم وقد يأتي للحال كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا
انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكانا او زمانا كما
سيجيء **قوله** من فجئه فجئته اى تهيء بذلك لان فجاء يجيء بمعنى آخر في القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكسمع جامع
يعني انه ما اخذ من هذا المجرد ومعناه في القاموس فجئه كسمعه ومنعه فجأ وفجاءة هجم عليه كفاجأه **قوله** بالضم والمد

لا بالكسر والمد فانه مصدر فجأ وما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد في الكتب المشهورة
من اللغة **قال** فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اى على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثاني
جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه والا يقترن فيمتنع كذا في التحفة فلا ينافي
بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص
اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل **قوله** العامل في اذا هذا ما اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما
الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو فاذا السبع اى حاضر ان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر
او استقر كذا في المغني وعلى جميع التقادير انها مقطوعة عن اضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف
اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اى اذا حضور السبع **قوله** ثم للسببية احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية
قوله قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون **قوله** لا مفعول به
كلام المصنف حيث قال اى خرجت ففاجأت في ذلك الوقت السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها
الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا
المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون
ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجاه موسى وقت
تخييل السعي حبالهم وعصيهم وقال في تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون اى ثم فاجأ وقت كونكم بشرا منتشرين فان ظاهر كل من
التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه ففيه
ركاكة للمعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة في التقييد بالظرف
خصوصا في نحو قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون **قوله** الكائنة لما اختار كون المتعلق معرفا باللام على انه صفة
رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه حينئذ يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه عنه مندوحة
قوله وقد يجيء المستقبل بتجريده عن المضي واستعمال المطلق في المقيد **قوله** الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او
فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه
قوله ولقلة مجيئها مجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما قليل وفي جوابهما كثير فالتعليل قاصر **قوله** فما للمكان اى اه
قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني مستقرها وشرطها وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا
الصق بالقلب **قوله** او حال كونهما مستقرها حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين لا مستقرها هو الشرط

اشارة الى ان شرطيتهما فيهما فلا حاجة الى التقدير ذا اى استفهام وشرط **قوله** والفتح ان يديد فى الرضى لا يستعمل انى بمعنى اين الا مع من ظاهرة
نحو من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد **قوله** بمعنى متى ولا يجئ بمعنى
متى وكيف الا بعده فعل **قال** استفهاما وكذا الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع
قال وكيف للحال استفهاما اى الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد **قوله**
وقد جاء كسرهما فى الرضى كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة هذيل **قوله** جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والحال
والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو
كانت ظرفا لا يبدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت **قوله** فهى فى محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
الابتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصبحت كيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا المطلوبى ذلك الناسخ كذا
فى الرضى **قوله** على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة المصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فيكون معنى كيف يقوم زيد
قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد **قال** مذ ومنذ قيل انهما كلمتان براسهما اذ الاصل فى الحروف وما يشبهه عدم التصرف
وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وامناذ وبضم الذال الخ التقى بالساكن **قوله** على وقتهما انه قال الاخفش الحجازيون يجرون بهما مطلقا
والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما فى الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الزمان الماضى
ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا واذا جربهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية
اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وبمعنى فى ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الليلة وبمعنى من
والى جميعا فتدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك ان كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ
اربعة ايام ثم ان المص رح ذكر فى بنائهما ثلثة وجوه الاول ما فى شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه
لاتفاقهما الثانى ما فى شرح المفصل وهو ما ذكره فى الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعتان عن الاضافة مراد فى المعنى
ولذلك بنيت منذ على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو متضمن فى المضاف
اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الا مبنيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه بدا بخلاف قبل **قوله** اى اول مدة زمان
الفعل فاللام فى المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونها مدة الفعل
المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما فى اول المدة مطلقا وليس كذلك
فانهما لا يستعملان الا فى اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** اى الاسم المفرد
الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما فى حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلثة ايام لانه فى حكم المجموع

قوله امر واحد بجهة من جهات الوحدة كالصاحبة في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله
اى الزمان الذى ماه يعنى ان الباء ليست صلة والا لكان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين
لا ذاتك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذى تقصد باسم العدد فيابى عنه لفظ عليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد
الا بتجوز قال وقد يقع اه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه من انه يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله
اى ما كتب على هذه الصورة يعنى ان الكلام على حذف المضاف اى صورة ان فيشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب
على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة موضع ان لا يفيد التعميم ولا يشك عاقل انه
ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويره بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين
لا حرفي جر فانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل الاضافة كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة
للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف
فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت للدلالة السابقة عليها ولهذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات
في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهو في تاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رأيته منذ ما رأيته يوم الجمعة اى منذ زمن
عدم رؤيتى فيكون من المضاف الى احدهما قوله ورد عليه اه قال المصرح هذا المذهب ردّ لا يساعده المعنى واللفظ
اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح وتقديم
الظروف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام
ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان
حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك
وثالثها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدأ أن ما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان بعدهما
اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان
جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليها ان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته فاول مدة عدم رؤيتى يوم
الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبله مضافان الى الجملة مصرح بجزأيها اذا كان بعدهما جملة محذوف منها احد جزأيها
اذا كان بعدهما مفرد اى مذ كان يوم الجمعة ومذ كان ذهابك فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب
التسهيل وفي المغنى هو الاختيار هما اذ فيه اجرى مذ ومنذ على طريقة واحدة وكونهما ظرفين مضافين الى الجملة بعدهما مع صحة المعنى
فهو اولى من اختلافهما لاستعمال واحد وفيه تخليص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ؟

ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ولا معد انتهى وقد عرفت بما حررنا
لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين **قوله** بالالف المقصورة ويعامل الفها معاملة الف على فيسلم مع الظاهر
ويقلب ياء مع المضمر غالبا ثم ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن **قوله** وقد جاء
في لدن تسع لغات كعضد وجمل وكتف وجبر وقمر وعل وفرو وخد ترك المصرح كتفه متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك
لت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون **قال** وقد جاء لدن بفتح اللام اه كما جاء في عضد
عضد بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان
تغيير اللغة المخففة فيعد ضبط الاصل ضبط الاخف ثم الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون
وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا **قال** ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر بعض
قال ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا **قال** ولد وهي ثلث لغات
باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لد بكسر وهو في غاية القلة **قوله** لوضع بعضها وضع
الحروف في شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت
الحروف وبنى لدن لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبنى فهو مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى
فيه فيبنى لد لشبهه بالحرف وبنى لدى لشبهه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه
بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع
الحروف بناء على الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا
على وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نرى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنية
حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه
ثنائيا كيد ودم وهن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل الاوجه للحكم ببناء لدى بمجرد موافقتها
في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند **قوله** وكلها بمعنى عند اى كلها مشتركة في هذا المعنى
الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى
فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم
من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية
لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى على المبتدأ بخلاف

عند ولدی فانهما لا یلزمان استعمالا واحدا بل یکونان لابتداء الغایة وغیرها ویبنیان علی المبتدأ ومعنی عند القرب حسا

او معنی نحو عندی انک غنی وربما فتحت عینه او ضمت ویلزمها النصب الا اذا انجرت بمن کذا فی الرضی **قوله** ان تجرها

اما لفظا ان کان مفردا او تقدیرا ان کان جملة **قوله** وقد ینصب اه ای ینصب الان لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ اخر غدوة

بعد لدن لا یکون الا منونة وان کان معرفة **قوله** تشبیها النون الخ اه وان کان من نفس الکلمة بالتنوین فیکون کاسم تام بالتنوین فیعمل

عمله ویضعف هذا التوجیه ان یونس حکی نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون **قوله** ولذلک یحذف اه ای لکون نونه

مشابها بالتنوین یحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخری **قوله** ولکون اه عطف علی تشبیها من حیث المعنی علة

لنصب خصوص غدوة **قوله** ای لاجل الفعل اه فی هذا التوجیه صرف اللام عن المتبادر وهو کونه صلة الوضع کما مر فی مثال لم

وللماضی المنفی علی معناه المتبادر فهو اقل تصرفا وفی التوجیه الثانی ابقاء اللام علی المتبادر وجعل الماضی صفة للزمان فی اسناد النفی

الیه علی التجوز باعتبار کون ما وقع فیه منفیا وربما استعمل قط بدون النفی نحو کنت اراه قط ای دائما وقد استعمل بدونه لفظا

لا معنی نحو هل رأیت الذئب قط **قوله** وبناء المخففة اه وقیل لتضمنه معنی فی ومن الاستغراقیة علی سبیل اللزوم **قوله**

بدلیل اعرابه اه فان الاضافة الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاصها بالاسماء ولتأکیدها التعریف والتخصیص والتخفیف بالمعرب الذی یعرب

الغایات عند الاضافة الی المفرد فالقول بانه یجوز ان یکون عوض المضاف مبنیا مفتوحا لانه جاء فیه الفتح لا معربا

منصوبا وهم **قوله** ای دهر الداهرین معنی عوض الدهر سمی به لانه کلما مضی جزء عوض منه جزء کذا فی القاموس **قوله** المعرفة

والنکرة المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنکرة اسم لما ینکر کالطلبة اسم لما یطلب کذا فی الاقلید والنکرة والنکارة ناشناختن

قوله من اقسام الاسم نبه بذلک علی انهما من مباحث الاسم کالمعرب والمبنی لبعد العهد **قوله** جزئی بان یلاحظ الموضوع

والموضوع له بخصوصهما فان خصوصیة الاضافة باعتبار خصوصیة الطرفین او کلی بان یلاحظ الموضوع بوجه اعم کما فی المشتقات

فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او یلاحظ الموضوع له بوجه اعم کما فی الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان یکون

کلاهما ملحوظین بخصوصهما او کلاهما بعمومهما او الموضوع یکون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعکس ولا وجود

للاحتمال الثانی **قوله** ای بذاته المعینة اه فالعین بمعنی الذات کما فی القاموس وغیره واضافته الی الضمیر للعهد فیصیر

بمعنی ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما یعتبر بین المتکلم والمخاطب لا غیرهما ولا بد فی المعرفة من علم المتکلم اذ لا یمکن اعلام

المعهود بدون العلم به فی الاقلید التعریف یتعلق اما بمعرفة المتکلم دون المخاطب نحو قولک لی بستان ولنت تعرفه دون

مخاطبک او بالا یعرفانه نحو قولک انا فی طلب غلام اشتریه ولست تقصد به الی معین او بما یعرفانه نحو قولک فعل الرجل

کذا وما قیل ان المعرفة ما یعرفه مخاطبک فمعناه انه لا بد فیها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعینة اشارة الی ان ما وقع فی عباراتهم من

المعينة معناه المعلومة لا المشخصة **قوله** يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة
باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة
في المعاني المجازية نحو رميت الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات
نحو رأيت اسدا يرمي **قوله** واشار اليه وذلك لان المتكلم البليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى
ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه **قوله** الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها
في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره و
الزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه **قوله** فانها موضوعة بازاء معان اه هذا على رأي المحققين
المتأخرين واما على رأي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف في
في المبهمات والحروف **قوله** والموضوع له جزئي مشخص اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب فظاهر وضمير الغائب الراجع الى الشخص
فظاهر واما الراجع الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقليد
وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المخصصة نكرة واستعماله فيها مجازا كالضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله
تع ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم **قوله** الاعلام الشخصية اي الموضوعة للشخص وهي الماهية المعروضة
للتشخص وهي حالة حقيقية او اعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات
يعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فنقليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من
تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم آخر **قوله** كما اذا تصورت ذات زيد اه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن
فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تع بالجزئيات لذا اختار لفظ تصورت دون احس فان ادراك
الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانها
يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تع بكونه واجبا خالقا لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على
ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي **قوله** او الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان
باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصية فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد
فيه هذا ما ذهب اليه المصرح والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما
ان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية

قوله والموصولات اه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعنى الاشارة
والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعريفه بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه
وجمهور النحاة **قوله** العهدية او الجنسية في التسهيل فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي جنسية
وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان الاقسام واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة
من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع
كونهما من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية **قوله** اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره
في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييز **قوله** بدل من اللام اه معنى كونه بدلا من اللام انه
مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف
العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف
عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم **قوله** نحو يا رجل اي
اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء اما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح
وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية **قوله** اذ اصل يا رجل اه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل
لندائه باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل **قوله** ولا يستلزم معنى الاضافة اه فان لفظ احد في الاثبات
للواحد المبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف **قوله** لانه ان صدر اه هكذا في الاقليد والنقوي فالتقابل بين
الاقسام الثلثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يقيدوه بعدم التصدير بالاب او الام يدل على ان الفرق بينه و
بين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا
فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب فهو ما يقصد به احدهما واما كنية وهي الاب او الام او
الابن والبنت مضافات انتهى في بعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر بالاب او الام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن
كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس
ابو العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور **قوله** فهو كنية من كنيت اي سترت
وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب

يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها كذا في الرضي وعندي ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظ **قوله** فان قصد به اه اي حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية **قوله** فهو اللقب لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنزق خاصة **قوله** فهو الاسم الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف **قوله** والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله بوضع او الحمل على عموم المجاز **قوله** باستعماله اه متعلق بمتناول **قوله** تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي اعني متناولا لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما توهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فلابد من الالام متعلقا بمتناول **قوله** اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة في بحثه **قوله** فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب ترتيب الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه عليه **قوله** وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف فلان لفظ هذا للقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله** فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام وقال المص رح اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رايته انتهى **قال** لكمية آحاد الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لآحاد الاشياء اي لافراد الاجناس قال المص رح في الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة ضعف ثلثة فبقوله لكمية احترز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد اولا نحو زيد وعمرو وبقوله آحاد احترز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافة آحاد الى الاشياء احترز عما وضع لكمية الآحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس وما ذكره ان بيتا اسم عدد له التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الآحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لانتقاضهما بما وضع للآحاد في نفسها

وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع للاحاد فى نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو
الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع ولا يخرج
عن التعريف ثلث جماعات لانها احاد الجماعة **قوله** فالاشياء اه الفاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه اذا كان الاشياء هو المعدودات
والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفى فى الحد ان يقع لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغى ان يقع المراد بالاحاد
الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة
او المجتمعة نفس العدد لا كميتها **قوله** فظهر من هذا التقرير اه هذا تقرير لا يرضى به المصنف رح فانه قال فى ايضاح
المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا فى العدد لانه محتاج اليهما فى ما بعد العشرة
فهما جزء من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان فى
العدد انتهى وليت شعرى بعد ما صرح المصنف رح بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضى على
عدم صحة التعريف بخروجهما عنه **قوله** وان لم يكونا اه الواحد ليس بعدد عندكلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس
بكم واما الاثنان فعند البعض وذكروا له وجوها ضعيفة تفصيلها فى شرح حكمة العين **قوله** بالحاق التاء كما هو الاصل فى التانيث
قوله او باسقاطها فان الاصل فى الثلثة واخواتها ثبوت التاء فى شرح التسهيل للفاضل المصرى الثلثة واخواتها اسماء
جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفئة وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
التى هى بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان
اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفى الرضى انما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع
انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث
العدد فى نفسه اولى **قوله** الى عشر كذا فى النسخة التى بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاهورى وفى بعض النسخ
الى تسع وهو سهو **قال** او بالجمع اى بالجمع وما يجرى مجراه **قوله** او امتزاجيا لم يدخله فى قوله او بالعطف كما فى الرضى
بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان
يقول وتضمنا فليس بصواب اذ ليس فى الاصطلاح مركب تضمنى **قال** وحد فى الرضى اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تلفيق فلسفى بان يقع مسمى
الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضئ بذاته واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة
واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد فى الاقليدس ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فاذا اجرى شئ

منها على موصوف فعلى ان وجد بعد العدد ولذا لم يجمع على وحدان لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل
مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعي جانب الاسمية بان
جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل **قال** ومائة اصله مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا
منها كما في غرة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مائ كمعى والهاء عوض من الياء **قال**
تقول واحد اثنان الخ ان هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية عما هو الاصل فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول
واحد اثنان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو بينها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على
التعداد لان اعراب الاخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبنو تميم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدود والالف
في اثنان وثنتان جرية منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيما هو معطوف
على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على
تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما **قوله** اعتبار التانيث الجماعة
في الابضاع وانما كان كذلك اى جاؤا بالتاء المذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فالحقوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم
جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اى انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها لان مدلول
الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا
الى المؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي مائة علامة
فيه ولو اوردوا تاء آخر لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث
فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر فبما نقلنا لك ظهر ان تانيث
ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل
من غير حاجة هذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من
شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير
قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الظاهر المطرد في
كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر **قوله** فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير
والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء
وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا انصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص

ففيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب
بذكرهم نحو خمس من البشارة **قوله** وغير الواحد اه ظاهره يدل على ان احد مغاير الواحد واحدى مغايرة الواحدة والمفهوم من الرضي
ان احد اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدى اصله وحدى
ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغيرهما على ما في
القاموس **قوله** ابقاء للجزء الاول فيهما حال من فاعل تقول اي مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف
عليه اي مذكرا للجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين
وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
حذر الموت وفي الرضي ويعزى الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء
الكريم اذ اخاره قاض عليه **قوله** بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من المثنى واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل
عوض منها اي من الياء **قوله** لانه لما وجب قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب
اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي **قوله** لانه منصوب اه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون
للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر فانما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل اخره بالحركة الحكائية
فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله
ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني
اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان شغل اخره بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف **قوله** لان المعطوف اه تعليل
لتغير **قوله** اي عطف تلك العقود اه خص العطف ههنا بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول
اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر **قوله** كائنا
في ذلك الزائد اه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير هو الزائد لا
العقود **قال** مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة **قال** مائتان
والفان لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلث مئات وثلث
الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح **قوله** او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المائة
قوله ومائة واثنان اه اثنتان عطف على مائة او واحدة وهكذا فكلاهما من عطف الزائد على المائة احدهما مثال للمذكر والاخر للمؤنث على

الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه المائة على الزائد
الى اخر الامثلة وهم يأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال المذكر ومثال المؤنث في لزوم ايراد مثالي احد لعطف الزائد على
المائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس في الكل **قوله** قال الشارح الرضي اه المقصود منه ان قوله وشذ
حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فان الاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو لغة **قال** مخفوض واجاز
سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن
الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل **قال** مجموع جمع التكسير ان وجد
فان كان له جمع القلة يؤتى بها الا قليلا في جمع الكثرة وان لم يوجد فبجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقيل يجيء بجمع
المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل وخمسة ازواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما
سيجيء **قال** او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون بمن نحو ورابع **قوله** الا في ثلث مائة اه اسقاط التاء في
ثلثة واخواتها لوجب اذا اضيفت الى مائة واثباتها لوجب اذا اضيفت الى الف لان مميزها في اللفظ لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ
الف وهو مذكر **قال** وكان قياسها اى بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيء اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم **قوله** في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مائين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو و
النون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مئي كمعصي فهو
جمع مكسر قلبت ياؤه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة جمع المذكر السالم **قوله** ان يلي التمييز المجموع اى يلي التمييز
الذي يذكر لمئات كما يقع مثلا ثلث مئات رجل كذا نقل عن الشارح فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعوله **قوله** بعد ما نحو
اه اى اخذ التمييز المجيء بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في نحو راجع الى التمييز والمجيء مفعوله **قوله**
فلتعذر الاضافة حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرو درهم ومعرفا
نحو عشرو ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري **قوله** تقليلا اى
من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا او من حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد و واحد و تأمل تذكير قليلا
كتذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها في غير
الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت في اضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل **قوله**
مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف اليها ما دون الا قليلا **قال** مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول
الشاعر **شعر** اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلث مائة سنين

بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل فى الاستعمال كذا فى شرح التسهيل **قال** واذا كان اه اى هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء فى المذكر واسقاطها فى المؤنث فى ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين فى التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز **قوله** بان يكون المعدود اه سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلث مائة ولا العكس ثلثة الاف حيث وجب التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ مميزهما اعنى رجلا وامرأة مثلا **قوله** تميز زاد للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانه نص فيه اى لا يميز بهما اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا **قوله** فلا يقال اه اشارة الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعدهما كما فى الموانى المتعدية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء وهو علة للنفى لا للمنفى اى ترك الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما **قوله** ما يصلح ان يكون تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين **قوله** اى الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو واحد رجال واثنا رجال **قوله** وبصيغته اى بهيأته بقرينة المقابلة بجوهره **قوله** فان من صيغة اه اعنى الجوهر مع الهيأة كما هو المعنى الحقيقى للصيغة فلا ينافى السابق **قوله** فان قلت هب اه حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبنيا للجنس ولذا جاء فى قول الشاعر ثنتا حنظل و الاستغناء بلفظه عن لعدم فهم الاثنينية منه **قوله** ينبغى ان يعتبر اه يعنى ان اللائق والقياس ان يعتبر فى الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة **قوله** معنى الكلام خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزيهما استغناء بلفظ التمييز اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم **قوله** فاختاروا اه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان البيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقدان لحوق العلامة اخف

فاختار والهذا الترجيح **قال** وتقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من **قوله** وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله وان شئت قلت في فتعرب **قوله** اى في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من احاد المتعدد بهذه الصفة اى التصيير لا يشاركه فيها غيره **قال** وتصييره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف فان قدرهما الشارح **قوله** على هذا القياس اى قياس الثاني ولا حاجة اليه **قوله** فلا يجري فاعله لا متناع عقلا **قوله** لا يتيسر الاشتقاق اه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرت من العشرة من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين حرف حلق نحو ربع وسبع وتسع اما ما هو بيان الحال فان كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى اذ لا يدل على معنى حدث قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل **قوله** اى مرتبته من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته **قوله** الحادي عشر فتقليب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه كذا في الثاني عشر مع انهما مركبان كما في نحو معديكرب كذا في الرضي **قوله** وتقول في المعطوف اه واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد فكان القياس العاشرون والثالثون كذا في الرضي ولذا تركها الشارح **قوله** اى من اجل اختلاف الاعتبارين يعني ان قيل ... مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التمييز يقتضي الاضافة الى الاقل مرتبة والحال يقتضي الاضافة الى المساوي والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي تحته **قوله** بالاضافة اه واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة وهذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر **قوله** بالاضافة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسه الى اثنين **قوله** الى عدد يساوي عدده الظاهر الى اصله والى ما فوقه اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا مساوي اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه **قوله** لا مطلقا فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلثة اى احدهم **قوله** والرابعة والخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد بثالث ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب ليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط **قوله** في الا يلزم اه اى ان كان المراد الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد

سواء كان الاول والثاني او الثالث من كل اثنين للواحد من التسع باعتبار حاله وتخصيص الشارح الاول بما تحت العشرة
لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذ الظاهر ان يقع اول العشرة وثاني العشرة لا حادي عشر وثاني عشر قوله الاستعمال
غير واقع قال المذكر والمؤنث اي من الاسم المتمكن لا ما هو المبني منهما مثل اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات بسبق ذكره
فلا يرد ان نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الآتية
انما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة
لما يعبر به عنه من كونه مؤنثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المذكوران فيما سياتي لان يريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن و
الاحكام المذكورة تعلم فيما سياتي في احكام ما هو قسيم منه قوله لا اصالة اما من مذكر ولا مؤنث لا او يطلق عليه شيء
مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد به الكلمة
فان قصد به لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان
بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله او حكما والحقيقي المقدر التاء
زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه
ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء كذا في
الكافية وفي رضي الشافية انهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر
اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء ان كانت كلمة براسها الا انها كحرف الكلمة المتصل بها لم يروا
زيادة حرف على عدة حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في التصغير فقدروا للحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون
الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين فلعل فيه قولين فالشارح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي
ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجترئ على تقديرها قال وعلامة التانيث التاء اه علامة الشيء لا تكون مطردة
ولا منعكسة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة
للالحاق نحو ارطى او لتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون
للالحاق كحرباء وخنساء الملحقين بقرطاس وقرطاس قال او ممدودة في رضي الشافية الممدودة اصلها الف فقلبت الثانية
همزة فالممدودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها اتمت لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة واختلفوا في علامة التانيث
فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة من الالف المقصورة والالف الزائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها
وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف

معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الهادي وعلى النقادير يصدق قولنا المجردة علامة التانيث بانتفا
جزئيها الثاني والاول او بتمامها فافهم فانه يتحير فيه الناظرون **قوله** قد اد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم هشام ان علامة
التانيث في هذى كسرة الذال **قال** بازائه ذكراه في الرضي لو قال الحقيقي ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان
انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى لكن مادة النقض غير متحققة فلذا قال اولى **قوله** ليس بازائه اه يدخل فيه
ما لا يكون بازائه شئ كعين ويكون بازائه شئ لكن لا يكون ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بمذكر او يكون بازائه
ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مونث لفظي **قال** واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم
المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول الشارح
الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل **قال** فبالتاء اي غالبا لانه قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي
نحو ولا ارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاء اي واجبة **قوله** الا اذا كان
والا اذا كان جمعا فانه يجئ بيانه بعد **قوله** حكم الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض للاستثناء ايضا فهو
لك الاختيار في الحاق التاء اه وقد فصل اولا وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس
بسديد للاجماع في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان الامرين مستويان كذا في الايضاح **قوله** وانت في غير الحقيقي
ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض
عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه عن موضوعه وجعله لما هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى
بخلاف اسم الجنس فلها اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال
غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران
فقول من قال ان تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة تدل على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين
قال المصنف رحمه الله في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه
ذكرا نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل المونث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما اولا فتانيث نملة
عنده كتانيث طلحة **قوله** في جعل بعض الشارحين اه فعنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله واذا اسند
الفعل اليه فبالتاء وعند الشارح مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه
كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله **قوله** الى المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا **قوله** حضرت
القاضي اه اورد المثالين مما فيه الفصل بغير الا لان لا يجوز في صورة الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند **قوله** وضمير

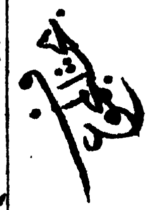
الجمع اما بالواو والنون **قوله** لو كان جمع المذكر السالم الا في بنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه الا في الجمع السالم الذي في احده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه
حكم الجمع المؤنث السالم من جواز التاء وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد
من قوله جمع المذكر معناه الاضافي وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى **قوله** واحده
مؤنثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازيه كدور او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع
التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجميلات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها
التاء وتركها **قال** حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي اي مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي فلا يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما
الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما
لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطارئ ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما
لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترمه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه
اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر
قوله من جموع التكسير الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص وان يزاد وجمع المؤنث
السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما
ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ **قوله** ولا يقع جاءت لبقاء لفظ
المذكر الحقيقي فيه **قوله** المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة عليه والمقصود لتاء وان لم تكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقاما
مقامه **قوله** في كونه جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والظلمات والقرينة
على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي
مقابلته بالعاقلين اي الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء وهو
المراد بالايام **قوله** وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصنف رح مثاله لانه يعلم من قوله والنساء بالطريق الاولى فانه
اذا جاز في جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورية والعقل اولى **قوله** جمع المذكر
سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو الجنبلات جمع جنبل وهو القدح الغليظ من الخشب
قوله غير السالم الصواب الغير العاقل كما في قوله اما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم
مع انه لا يجوز فيه فعلن **قوله** موضوعة له اي لجمع المؤنث ما لها كان او لا **قوله** لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون

مذكرا حقيقيا **قوله** فيراعى انه يتفرع على المنفى لا على النفى اى ان كان له اصل فى التذكير فيراعى حقه **قال** المثنى التثنية
فى اللغة دوكردن وفى الاصطلاح ما ذكر فى المتن والمناسبة ظ وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده على عدده ولقربه
من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء **قال** آخره بالنصب
مفعول لحق والالف فاعله وزاده لان اللحوق لا يختص بالآخر **قوله** اى آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون و
مسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال الى اشكال والجواب ان قيد الحيثية فى تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما
تقرر فى محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه لحوق آخره فلا نقض نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير
المضاف او تقديره مع لواحقه فهذا التوجيه احسن **قوله** او قدر عطف على قوله اى آخر مفرده **قوله** والا اى ان لا يكون احد الامرين
بل يترك على ظاهره **قوله** لا يصدق اه فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ومانعا **قوله** لو اكتفى
بظاهره لو المراد فان المراد الملحق مع اللاحق لا انه تسامح بجعل الجزء قيدا **قوله** عوضا عن الحركة والتنوين الذين فى الواحد لان الاسم
العارى عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب
البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كقولك جاءنى غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون
يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت له مع اللام والوجه انها كالحركة فى موضع وكالتنوين
فى موضع ومثلهما فى موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا فى الاقليد وفى الايضاح **قال** مكسورة وحكى الكسائى
ان فتحها مع الياء لغة قال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلثة وقال الشيبانى ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء
فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رض يا حسنان ويا حسينان **قوله** لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة و
الالف ولان الاصل فى تحريك الساكن الكسر **قوله** على تقدير تسليمه اى تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال
فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات عام للمطلقات الرجعية
والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون
عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لا انه لا يجوز ان يكون شرط الدلالة وكونه عوضا لا يقتضى الا اختصاص
بالعوضية **قوله** صح ان يقرأ اه وكذا صح ان يقرأ الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين
بناء على الجزم الثالث لهما او الاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما فى اللباب **قوله** يعنى الواحد حقيقيا كان او اعتباريا
فانه يلحق تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كجمالين وقومين **قوله** باعتبار دخوله تحت اه يعنى
ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين فى الحقيقة بل فى الجنس الذى وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا فى الحقيقة كرجلين

او اختلفا نحو بيضين لانسان وفرس **قوله** الموضوع له بالمعنى الاعم للوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
او بقرينة فيشمل المثنى المجازى ايضا كالاسدين **قوله** بوضع احد احتراز عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرأين للطهر و
الحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذى وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع احد **قوله** المشترك
بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى **قوله** لا تستغنى اه وما وقع فى تعريف جمع المذكر السالم من قوله
ليدل على ان معه مثله اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية فى الوحدة ولا يدل على ان لا يراد المثلية فى الجنس مع المثلية
فى الوحدة **قوله** اشارة الى فائدة اه يعنى انه ليس داخلا فى التعريف **قوله** باعتبار معنيين مختلفين اى غير داخلين تحت جنس
الموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقرأين او مجازيين كاليدان فى النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين
اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتى واندفع ما توهم
من ان الكلام فى تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك **قوله** لبعضهم هو
الاندلسى ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة وللجارية **قوله** هذا اى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين **قوله**
جاز ان يجعل اللام اه فنقول من شرح المفتاح للشريف وفيه بحث اما اولا فلانه ح يكون تثنية التغليب قطعا لكونهما داخلة تحت معنا
وهى ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال فى شرح التسهيل ان
تثنية مختلفى اللفظ تحفظ ولا يقاس عليها واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين فى نظر المتكلم
بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم فى الابوين والقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما
مشتركان فى كونهما مسمى بالاب والقمر فتاويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا فى الواقع لكن ليس ذلك
فى نظر المتكلم فان المقصد من قوله تعالى وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا
يشير عبارة الرضى حيث قال وقد يثنى غير المتفقين فى اللفظ بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما او
تشابههما حتى كانهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفى شرح التسهيل ان مثنى التكسير نحو قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ
ومثنى التغليب ملحق بالمثنى فى اعرابه وليس بمثنى حقيقة وح لا اشكال **قوله** لا شبهة فى صحته اه لان هذا استعمال اللفظ
فى المعنى المجازى ولا نزاع فى تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازى **قوله** وللمصرح اختار عدم جوازه اى فى شرح الكافية
وفى الايضاح جوزه شاذا ولذلك قال الشارح الرضى المصرح متردد فى ذلك **قوله** يؤول بالمسمى به وهذا التاويل ثابت فى
نظر المتكلم ملحوظ له اذ العلمية تنافى الاستعمال فى اكثر من واحد ولذا اولتا به وزالت علميتهما صارتا كاسماء الاجناس الا ان اسماء
الاجناس مشتركة فى امر معنوى محقق وهذه مشتركة فى امر عرضى هو كونها مسمى بها لاجل زوال العلمية التى هى ا

ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كان تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فيكون تثنيتها ايضا شاذا وليس كذلك فالجواب ان تنكير العلم غير ضرورى لانه يمكن استعماله علما فى كل موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافى العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثنى التغليب فى اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التاويل فى نظر المتكلم فى الثانى دون الاول **قوله** ان لا يذكر اه يشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام **قوله** حكم ما يتطرق اه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حكمه **قوله** الاسم المقصور اشارة بتقدير الاسم الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقال رمى مقصور **قوله** الف مفردة فى الاصطلاح نقل عنه قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه **قوله** محبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا **قوله** لانه ضد الممدود اه اى مشتق من القصر المتعدى مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه **قوله** كعصوان الظاهر كعصا وكان بدل قوله كابوان فى المسمى باب فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام فى كرحيان وكميتان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا **قوله** مجهول الاصل اى غير معلومة سواء كان له اصل فى الواقع اولا وللاشارة الى ارادة المعنى الثانى اورد المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء العريقة البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب فقد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما **قوله** ولم يمل هكذا وقع فى التسهيل وقيده فى الرضى بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل **قوله** اى غير ما فيه اه اى المراد بالثلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة **قوله** من الرباعى اه بيان لما قال قلبت الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة **قوله** فالفه مقلوبة بالياء لم يقل فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربو اوجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو فى العجز مع الضمة او الكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصرح والا ياء مع انه اخصر واوفق للسابق لانه تقديره قلبت ياء **قوله** اى غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة فى محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون فى مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج ما لا يكون منقلبة عن اصلية **قوله** كقراء بضم القاف وهذا يخالف لما فى القاموس من ان قراء

كما ان تحسين القراءة وكرّها ان للمنسك ولعل الشارح اطلع على ذلك **قوله** فينبغي انه لا يقع اه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال **قوله** اى لثقلها اى ثقل الواو تعليل لا قرب **قوله** بان يكون للالحاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق والتكثير كما مر **قوله** كعلباء ان العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرق صحاح كذا نقل عنه **قال** في الوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس **قوله** ملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء هو الواو او الياء ثم عوض عنه الهمزة **قوله** قد تصحح اه نقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما اخره همزة لا يخلو همزته وان سبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ويغو عبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن الجاري مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب موافق لما في المتن **قوله** وهذا اعم اه فلا يدل على جواز القلب بالياء في بدله فضلا عن ان يكون مشهورا **قوله** عن اخر المثنى اى اخر مفرد المثنى **قوله** اتصالها اى اتصال كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اى لكل واحدة بدون الاخرى **قوله** صارتا اى الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن ضمير صارتا لفظ الخصيتين **قوله** اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات بعدم كونهما كلمة كما يجيء في كلام الشارح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما وان دلتا على الآحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الآحاد فالدلالة عليها تضمنية **قوله** على جملة آحاد قدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الآحاد لكونه للكل الافرادي لا على جملتها نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ و عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ **قوله** في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم **قوله** اى بحروف هي مادة لمفرده بيان لوجه اختصاص الحرف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف



لم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد **قوله** الذى هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد هٰهنا وان
كان فى مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ هٰهنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد اى واحد كان فلا دور فى التعريف
قوله ما بزيادة اه اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب وباختلاف الحركات فقط كأسَدٍ وأُسْدٍ ومع السكنات
كنُذُر ونُذْر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كقضبان وقضب
قوله وحكما كفُلك وهجان **قوله** واسماء الاجناس اى التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الآحاد واما التى
لا فارق بينها وبين واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل **قوله** فانها وان لم تدل عليها اه فالمراد
بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه وفى اثنين نحو قلوبكما او استعمالا
فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فى تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دال على آحاد **قوله** وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة **قال** فنحو تمر اه تفريع على ما تقدم
من تعريف المجموع **قوله** مما الفارق بينه اه فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على
الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته
على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا **قال** ونحو ركب اه
نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت الموافقة فى الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد
الى واحده وهذا لا يرد بل يقال ركيب وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا
وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء لا بد من
تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف **قوله** والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين
الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع او الاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما و
لو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده فى التصغير والنسبة
وبارجاع ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح ظاهر فى اسم الجنس الذى استعمل
فى الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذى لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومي وان لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل ففى الرضي
انهما اسما جمع وفى القاموس انهما اسما جنس **قوله** قيل ذلك اه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع

لابد له من شاهد **قوله** على انه لا ضمير له فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
فهو اسم جنس **قوله** كجامل وباقر له نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس و
البقرة تقع على الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها **قوله** فالجمع الصحيح المذكر اى المذكر مفرده
بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقع بالاضافة يقع بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر جمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف
اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع **قال** مضموم ما قبلها لفظا
نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال فى مكسور ما قبلها **قوله** على سبيل منع الخلو قد مر تفصيله فى نون التثنية **قوله**
ذلك اللحوق له وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافى ان يكون له دخل فى الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون
بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل فى الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون منويا
فى التقدير **قوله** الواحد من حيث معناه يعنى ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله و
معناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه **قوله** آخر مفرده على من
المضاف لان الياء والالف ليستا آخر الجمع بل وسطه **قوله** اى الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع **قوله**
وان كان آخره جعل الضمير المستتر فى كان راجعا الى لفظ آخر ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم **قوله** اى آخر الاسم له لم يظهر
لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره فى المعطوف عليه بآخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا **قال** حذفت الالف
اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى آخره بتاويل الالف **قوله** اى شرط الاسم له جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه
الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى فى الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون ولجانب اللفظ
لان ضميرها ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير
المضاف اى ان كان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المص رح فى شرحه من انه لا حاجة الى قوله مذكر
لان الكلام فى الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على المسمى وان لم يكن تحته
معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذى يجمع هذا الجمع فتدبر **قوله** فكونه مذكرا له
يعنى ان فى المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما
القول بان مبناه اعتبار الحيثية ومآلها الى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا ننكر ان مآلها الى ذلك
كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اى فحصوله مذكرا كما فى الرضى تكلف ثم قوله مذكرا له ان يكون خبر القوله شرطه فيلزم دخول الفاء فى خبر المبتدأ

الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة
واما ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اى فهو مذكر فيكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد
الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوى الوجهين لم يشر الشارح رح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى فى بحث كلم المجازاة
لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقع زيد ان لقيته كريم بل يقع فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقع ههنا ان الضمير
العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعنى ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى
المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اى
فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذى هو الاصل فى الربط كيف يجوز
حذف اللفظ القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر و
قوله ان كان اسماه جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله
فمذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اى شرطه
مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اى هى بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين
فلا يحتاج الى عائد كما فى ضمير الشان وقولنا مقولى زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضى
هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقع وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل **قوله** اى اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه الا خصر اى غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره **قوله**
نحو اعوج آه بلا لام اسم فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بنى هلال وصار اليهم من
بنى اكل المراد وفرس لغنى بن اعصر كذا فى القاموس **قوله** اراد بالمذكر آه يعنى ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة
التانيث لا انه خص التاء لكونها الاصل فى التانيث دون المعنى اللغوى اعنى ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضى
كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو
طلحة وفى تعميم التاء يخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون
التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء ح **قوله** غير علم ان كان معناه غير
منقولة عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية
الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا

لم يشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف الجمع قوله لكونه مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق لا يقدم
فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لانا نقول المفهوم من قوله فمذكر اشتراط تجرده
عن التاء فى الجملة بقرينة موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفى ذلك فى صحة الجمع بالواو والنون
فان علامة يصدق عليه انه مذكر اى مجرد عن التاء فى الجملة لمجىء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اى
لا يكون ذلك الاسم مذكرا اى مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل فى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث
قوله ان لا يكون ذلك الاسم انه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجئ
قوله اى مذكرا غير مستو اه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما فى زيدنا
خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشهور وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهو ان
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون اه اضراب عن قوله غير مستو
وتخصيص بعد تعميم اشار اولا الى ان المعتبر اصالة فى الصفة التى تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة
اى مطلقا لانه فيها اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام
والمرأة قامت والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة او بلا استواء نحو انسان
وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة
لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما فى الصيغة ولعل
ذلك جبر لما فاته من العمل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذى انما يعمل
لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون فى نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله
لا مستويا عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفى ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى
الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر فى تلك الصيغة اى فى صيغتها وهيأتها مع المؤنث بان يستعملون للمذكر والمؤنث
صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا
عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الموصوف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف
يستوى الشئ فى نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى
الاسم المذكور فتدبر فانه مزلة الاقدام قال مثل علامة فانما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان قوله يستوى

فیہ المذکر والمؤنث فلیس بشیء لانہ لیس مذکرا مستویا مع المؤنث بل مؤنثا مستویا مع المذکر **قولہ** لزم التلبس بجمع حال المجرد عن التاء وجمع حال التلبس بھا **قولہ** بکسر السین تنبیھا علی انھا لیست بجمع سلامۃ فی الحقیقۃ وجاء سنون بضمھا ھو قلیل ولمثل ھذا التنبیہ کسر اعین عشرین وجاء فی بعض ما ھو مضموم الفاء الکسر نحو قلون وثبون ولیس بمطرد واما المکسور الفاء فلم یسمع فیھا التغیر کالعضین والمئین والفئین ولعل ذلک لاعتدال الکسرۃ بین الضمۃ والفتحۃ **قولہ** بفتح الراء التنبیہ علی انہ لیس بجمع سلامۃ ولان الواو والنون فی مقام الالف والتاء وکانہ قیل ارضات وکل مؤنث علی وزن فعل سواء کانت التاء فیہ مقدرۃ کعد او ظاھرۃ کخفیۃ ان کان صفۃ کصعبۃ او مضاعفا کمدۃ او معتل العین کجوزۃ وبیضۃ وجب سکان عینہ فی الجمع بالالف والتاء وان خلا من ھذہ الاشیاء وجب فتح عینہ فیہ کثمرات وجمرات **قولہ** تحت قاعدۃ کلیۃ وھی قولہ سوی ما جبر نقصہ من ذی التاء المحذوف العجز معتلا مما لا یذکر لہ مجموعا ھذا الجمع مغیرا اولہ کسنون او غیر مغیر کثبون فبقولہ ما جبر نقصہ خرج مالم یجبر نقصہ کید وبقولہ من ذی التاء خرج ما جبر نقصہ ولیس فیہ تاء کماء فان اصلہ ماہ بدلیل میاہ وبقولہ المحذوف العجز خرج مالم یحذف عجزہ کعدۃ فانہ محذوف الصدر وبقولہ معتلا مما لا یکون عجزہ معتلا کشاۃ وشفۃ فانھما محذوفا العجز لکن عجزھما حرف صحیح فان اصلھما شوھۃ وشفھۃ وبقولہ مما لا مذکر لہ خرج مالہ مذکر کھنۃ فان لہ مذکرا وھو ھن وقولہ مجموعا ھذا الجمع حال من ضمیر نقصہ ای جبر نقصہ حال کونہ مجموعا بالواو والنون فما دخل فی ھذہ القاعدۃ کسنین وثبین وقلین فلیس بشاذ وما خرج عنھا کارضین واھلین وبنین شاذ **قال** الف وتاء وانما خص الزیادۃ بالالف والتاء لانہ عرض فیہ الجمعیۃ وتانیثہ غیر حقیقی وکل واحد من الحرفین قد یدل علی کل واحد من المعنیین کما فی رجال وسلمی والجمالۃ والضاربۃ کما فی الرضی **قولہ** ای شرط الجمع الصحیح جری فی ارجاع ضمیر شرطہ ھھنا علی النظم الصادق بخلاف ما تقدم **قال** فان یکون ای فھو ان یکون الضمیر عائد الی المبتدأ الذی ھو شرطہ والشرط مع الجزاء فی محل خبر المبتدأ کذا فی الرضی **قولہ** ای مذکر ذلک المفرد اذ لا مذکر للجمع **قولہ** لئلا یلزم ای لو جمع المؤنث جمع السلامۃ ولم یجمع مذکرہ یلزم مزیۃ الفرع علی الاصل **قولہ** جمع بالواو والنون قدر الصفۃ بمعونۃ المقام لان الاقسام ھھنا ثلثۃ مالہ مذکر جمع بالواو والنون ومالا مذکر لہ اصلا ومالہ مذکر لم یجمع بالواو والنون فالقسم الاول یجمع بالالف والتاء والقسمان الباقیان یشترط فی صحۃ جمعھما بالالف والتاء کونھما بالتاء فیھما لا مذکر لہ ان لم یکن بالتاء لم یجمع بالالف والتاء کحائض وان کان بالتاء کحائضۃ یجمع بھا وکذا مالہ مذکر لم یجمع بالواو والنون ان لم یکن بالتاء کحمراء وسکری لم یجمع بالالف والتاء وان کان بالتاء یجمع بھا کصعبۃ وصعبات فمن قال انہ لا حاجۃ الی التقیید بقولہ جمع بالواو والنون بل المراد انہ لم یکن لہ مذکر اصلا لان مالہ مذکر لم یجمع بالواو والنون قد علم حکمہ عن قولہ فان یکون مذکرہ جمع بالواو والنون لم یات بشیء وان اتبع الشارح الرضی فی ذلک حیث قال ان المؤنث اذا کان صفۃ علی ضربین اما

ان یکون له مذکر اولا فان لم یکن له مذکر فشرطه ان لا یکون مجردا عن التاء کحائض وان کان له مذکر فشرطه ان یکون ذلک المذکر جمع بالواو والنون **قوله** کما هو المتبادر یعنی ان المتبادر من نسبة التغیر الی البناء ان یکون التغیر فی ذاته وباعتبار اجزائه لا التغیر العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء کان التغیر حقیقیا او اعتباریا ولیس مراده ان المتبادر من التغیر التغیر فی ذاته حتی یرد علیه انه کما ان المتبادر من التغیر ذلک کذلک المتبادر منه ان یکون حقیقیا فحمل التغیر علی المتبادر باعتبار وعلی غیر المتبادر باعتبار تکلف **قوله** بلحوق الحروف فالتغیر فیه لیس تغیرا فی ذات بناء الواحد بل تغیر عارض للبناء **قال** رجال وافراس فان التغیر فیهما حاصل فی ذات بناء مفردهما حیث لم یبق علی هیأته وان کان حاصلا بزیادة الالف **قال** فعل وافعال الخ فی الرضی هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع کثرة واما اذا انحصر جمع التکسیر فیها فهی للقلة والکثرة وکذا ما عدا الستة للکثرة اذا لم ینحصر فیه الجمع والا فهو مشترک کاجادل ومصاقع **قوله** نحو ثلثة قروء الخ والنکتة فی ذلک التنبیه علی ان الثلثة الاقراء بالنسبة الی النساء جمع کثرة لقلة صبرهن عن الرجال **قال** اسم الحدث ای موضوع له وان دل بسبب العارض علی امر زائد علیه کالنوعیة والعدد **قوله** معنی الخ اراد بالمعنی ما یقابل اللفظ والقرینة علی ذلک اضافة الاسم الیه والمراد بالقیام بغیره اتصاف الغیر بذلک المعنی لا الاختصاص الناعت او التبعیة فی التحیز فانه اصطلاح المعقول **قوله** قائما بغیره قیل لیس المعنی القائم بغیره مطلقا حدثا اذ لیس الالوان حدثا اذ السواد بمعنی سیاهی لیس حدثا بل بمعنی سیاه بودن فهو المعنی القائم بغیره من حیث انه قائم بغیره انتهی وهذا موافق لما فی حاشیة المطالع فی بحث تعریف الکلمة الحقیقیة من ان الحدث لیس عبارة عن المعنی مطلقا والا لکان کل معنی حدثا بل الحدث معنی منسوب الی الفاعل بانه قائم به فیکون مشتملا علی النسبة الی موضوع ما وفیه نظر اما اولا فلان قوله سواء صدر عنه ای عن الخ اعتبار النسبة الی المحل فی مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانیا فلمخالفته لما فی الرسالة الوضعیة من ان اللفظ الذی مدلوله کلی اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بینهما وتلک اما ان یعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما فی الرضی ان معنی المصدر عرض لا بد له فی الوجود من محل یقوم به وزمان ومکان ولبعض المصادر ما یقع علیه وهو المتعدی ولبعضها من الآلة کالضرب لکنه وضعه الواضع لذلک الحدث مطلقا من غیر نظر الی ما یحتاج الیه فی وجوده وان الواضع نظر فی المصدر الی ماهیة الحدث لا الی ما قام به فلم یطلب لذن فی نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما یجیء من ان النسبة الی الفاعل المصدر غیر ماخوذة فی مفهوم المصدر فالوجه ان یقال المراد بمعنی قائما بغیره بشرط الحدوث والتجدد یدل علیه لفظ الحدث فیقرب حادث ای بین الحداثة وانما لم یتعرض لهذا القید اذ لیس مقصوده تعریف الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور فی المصدر کما یوهمه لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال وبما ذکرنا ظهر الفرق بین المعنی المصدری والحاصل بالمصدر

فان الاول یعتبر فیه التجدد دون الثانی **قوله** والمراد بجریانه آه فی الرضی یقال هذا المصدر جار علی هذا الفعل ای اصل له ومأخذ ما اشتق منه فیقال فی حدث حدثا ان المصدر جار علی فعله وفی تبتل تبتیلا لا یجری علی اصله انتھی ولما کان المناسب لهذا المعنی ان یقال الفعل جار علی المصدر فسره الشارح بما ذکر والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع

قوله مما لم یشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التی تدل علی المعنی المصدری ولم یشتق منه الفعل ثلثة ما آخره الیاء المصدریة وثم ما هو مصدر لم یوضع له فعل من لفظه وثم ما هو اسم المصدر وهو شیئان احدهما ما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اوله المیم کالمقتل والمستخرج والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء والکلام والثواب والطاعة والشارح اخرج الثلثة عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق ومنهم الفاضل الهندی واعترض بان اعتبار هذا القید یخرج عن التعریف المصادر التی لا فعل لها نحو ویلا وویحا ولو ارید الاشتقاق الفعل منه حقیقة او فرضا یدخل فی التعریف اسماء المصادر ویؤیده قول الفاضل الهندی تعبیرهم عنها بالمصادر **قوله** وان کان الاخیر ان مفعولا مطلقا ای بطریق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله **قال** ای آه بشروط وهو ان یکون مظهرا مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل استیفاء ما یتعلق به من مفعول ومجرور وغیره وفی کل منها اختلاف بین النحاة مذکور فی الشرح للمصری **قال** عمل فعله ای فی اللزوم والتعدی بنفسه او بالحرف **قوله** لمناسبة الاشتقاق بینهما ای التناسب بینهما فی اللفظ والمعنی لکون معناه جزء معنی الفعل وهو الحدث الذی یقتضی الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیه الحدث فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرأ علیه ما یزیل اقتضاءه العقلی فلذلک صار الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفاعل صحة تقدیره بالفعل مع الحرف المصدری فما قیل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة فی الاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشؤه عدم التدبر ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها بشرط فلذا یعمل من غیر اشتراط وانما قال بینهما لیشمل مذهبی البصریین والکوفیین **قوله** لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بینه وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنته ایاه ولا معنی لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمی الفاعل والمفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور واشترط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابهة **قال** ولا یتقدم معموله جوز الشیخ الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور **قوله** لکونه بتقدیر ان مع الفعل هذا ما علیه الجمهور فی البسیط اختلفوا فی تقدیر الفعل هل من شرطه تقدیره بالحروف السابکة ام لیس من شرطه ذلک فمنهم من تقدره بنفس الفعل ومنهم من یقدره بان ومنهم من یقدره بان حیث یکون المصدر مطلوبا للشیء مقدما واما اذا ابتدأ فلا یحتاج الیه وذکر ان لکونه اکثر

استعمالا فانہ اذا کان المصدر لحال لا یجوز تقدیرہ بان بل ما ولذا قال فی البسیط بالحروف لساذکۃ وقال فی التسہیل بتقدیرہ بالفعل بعد ان المخففۃ او المصدریۃ او ما اختہا **قولہ** لا یتقدم علیہ لکونہ موصولا حرفیا **قولہ** فیلزم اجتماع التثنیتین ای اجتماع العلامتین احدہما نظرا الی المصدر نفسہ لانہ یثنی ویجمع للعدد والنوع ثانیتہما نظرا الی الفاعل لعدم استتار الفاعل فیہ وھذا ان اتی فیہ بالعلامتین وان حذف احدہما لزم اللبس بلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیۃ المصدر او لتثنیۃ الفاعل واعترض علیہ الشارح الرضی بانہ یجوز ان یتحمل ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یعنی لا یثنی ولا یجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضمیرہما کما فی اسم الفعل والظرف یقر الزیدان ھیہات وفی الدار والزیدون ھیہا ت وفی الدار ویعلم حال الضمیر من کونہ للاثنین والجماعۃ من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق اجاب عنہ الفاضل الھندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی ھو نائب عنہ وھذا انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسہما واما علی القول بانہما عاملان فیہ بنفسہما فلا وقیل الاظہر الاخصر فی وجہ عدم الاضمار فی المصدر ان یقر لما کان یحذف فاعلہ فلو اضمر فیہ لا لتبس بالمحذوف وفیہ ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیرہ الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قولہ** وکذا الحال فی اسم الفاعل آہ فان تثنیتہما وجمعہما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسہما **قولہ** فلا حاجۃ الی اعتبار آہ کما اعتبرہ الفاضل الھندی **قولہ** لان النسبۃ الی فاعل آہ او مطلقا معینا کان او مبہما غیر ماخوذۃ فی مفہومہ بخلاف الفعل فان النسبۃ الی فاعل معین ای معین کان ماخوذۃ فی مفہومہ ولذا کان معناہ المطابقی غیر مستقل بالمفہومیۃ بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ فان النسبۃ الی ذات ما ماخوذۃ فی مفہومہا مع تلک الذات کانت مستقلۃ بالمفہومیۃ **قولہ** مع ان اعمالہ آہ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف آہ فاللائق ان یقول واضافتہ الی الفاعل اکثر وجہ الدفع ان الجواز ھھنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا فانہ اولی ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازہا فی اسم الفاعل **قولہ** اولی آہ الیہ ذہب البعض فی الرضی ولیس اقوی اقسام المصدر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل لکونہ اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقر المصدر المضاف اقوی فی العمل فی ما عدا الفاعل المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الرضی والمصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الشارح لان اعمل المنون فی لفظہ والمضاف فی محلہ **قال وقد** یضاف الی المفعول اذا قامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل ویجوز علی قلۃ مع ذکرہ حتی ذہب البعض الی منع جوازہا لکن نص سیبویہ علی جوازہا ولم یجئ فی القرآن لا مظہرا علیہ اسم ... ذکرہا ... **قولہ** لکن جوزہ آہ وانہ قد یقع فاعلا بدون التقدیر نحو قول العرب ... اذنی زیدا یقول ...

اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك ويفي كذا في
شرح التسهيل **قوله** صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا **قوله**
من غير تجوز اه وفي التسهيل ان الغالب ذلك **قوله** او مصدرا واقعا غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام
النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله اذا كان المحذوف واجبا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل **قوله** اي المصدر آه يعني ان
ضميره كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل او المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام
في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر **قال** بل الامثلة ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا
لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه **قوله** عمل الفعل للاصالة
ووجوب اضماره لعارض فلا اثر له في تقدير العمل **قوله** للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل
ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل العامل كذا في الايضاح **قوله** للمصدرية كسائر المصادر
يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل **قوله** اكثر اي للمصدرية وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه
مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكونه امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله
اذا كان بدلا لعدم كونه موؤولا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى **قوله** اي حدث
اي معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي
لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من
المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام
لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ به **قوله** موضوعا اه اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في
الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل **قوله** اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على
ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات **قوله** اي لذات ما آه يعني ان موصوفه وانه يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة
منسوبا اليها لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل عليه فانه بضرورة الاستتار **قوله** لان ما جمل امره اه فبيان امره وهو كونه شاملا
لمن يعلم ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة فيه تعم **قوله** قصد التغليب لكن مقام التعريف يابى عنه **قوله** وغير ذلك من الاسماء المشتقة
قوله ويكون من قام به آه لانه المتبادر من وضع اللفظ للشيء لكونه قصديا واعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد مقابل
عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون
الآخر ولم يتعرض له الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار

بحث اسم الفاعل

بالمتجاورین والاخوة بالاخوین الی غیر ذلک من الاضافات المتحدة فی الجانبین والحق مع قیام الواحد بالشخص بالطرفین بل القائم بکل منهما فرد مغایر للقائم بالاخر غایة الامر اتحادهما بالنوع وما قیل فی دفعه بان معنی متقرب مثلا قیام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فلیس بشیء لان الاضافة المتکررة عبارة عن مجموع الاضافتین لا عن اضافة معینة الی اضافة اخری والفاضل الهندی فهم ان الاعتراض انما هو صلوحیة فلا معنی لقیامها فاجاب بان القائم اعم من ان یکون حقیقیا او اعتباریا ولیس کذلک بل مقصوده انها قائمة بالطرفین لا باحدهما معینا دون الاخر مع انها مسندة الی واحد منهما معینا فتدبر **قوله** خرج عنه اسم التفضیل ولا یخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو کارمنی فکرمته فانا کارم لانه موضوع للغلبة فی معنی المصدر لا لمعنی المصدر مع الغلبة فی رضی الشافیة ویعنی بباب المغالبة ان یغلب احد الامرین الاخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمته ای غلبته فی الکرم **قوله** واستدل اخراج اسم التفضیل الی اخره بناء علی انه لا یدل علی الحدث مقیدا باحد الازمنة الثلثة وان کان قد یدل علی الحدث بمعنی التجدد **قوله** ولا یبعد ان یلتزم ذلک الاولی ترک لفظ البعد فانه قال ابن مالک فی شرح التسهیل ولزم من تقیید اسم الفاعل بکونه جاریا علی المضارع ای علی زنته خروج امثلة المبالغة ولم یکن فی ذلک ضیر لان اسم الفاعل غیرها **قال** علی زنة فاعل ای القیاس ذلک وقد یجیء علی وزن مُفعِل نحو حب یحب فهو محب فلا یقال حاب وعلی وزن مفعل بکسر المیم وفتح العین نحو عم الرجل بمعروفه فهو مِعَم **قال** بمیم مضمومة وکسر ما قبل الاخر وربما کسر میم مفعل اتباعا للعین او یضم عنه اتباعا للمیم قالوا فی مُنتِن مِنتِن مُنتُن وربما استغنی عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغنی عن مُفعِل بکسر العین بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مُسهَب **قال** ویعمل آه قید فی التسهیل بغیر المصغر والموصوف خلافا للکسائی فانه جوز عمل المصغر والموصوف **قال** بشرط معنی الحال والاستقبال آه ظاهر کلامه انه یشترط ذلک فی عمله مطلقا والتحقیق انه شرط عمله فی المفعول به لا فی عمله فی الظرف والجار والمجرور فانه یکفیه رائحة الفعل ولا فی عمله فی المفعول المطلق لکونه مدلوله ومدلوله واما بالنسبة الی الفاعل فحکی ابن عصفور الاتفاق علی انه یرفعه اذا کان مضمرا وان کان مظهرا فظاهر کلام سیبویه انه یرفعه وذهب بعض النحاة الی انه لا یرفعه **قوله** ومعناها آه ولا یریدون به ان اللفظ الذی فی ذلک الزمان یحکی الان علی ما تلفظ به کما فی قوله عزی من ثمریان بل المقصود حکایة الحال حکایة للمعانی الکائنة ثم لا الالفاظ قال جار الله ومعنی حکایة الحال ان یقدر ان ذلک الفعل الماضی واقع فی حال التکلم کما فی قوله تعالی فلم تقتلون انبیاء الله من قبل وانما یفعل هذا فی الفعل الماضی المستغرب کانک تحضره للمخاطب وتصوره له لیتعجب منه کذا فی الرضی **قال** علی صاحبه المذکور والمنوی نحو یا طالعا جبلا **قوله** او نفی صریحا لیشمل مثل هل ضارب الزیدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزیدان ام قاعدان **قوله** من حروف النفی صریحا او مؤولا به نحو انما قائم الزیدان **قوله** والمتعدی قید به لان اسم الفاعل اللازم یرفع به مع کونه ماضیا وقد سبق **قوله** فی ذکر مفعوله لانه لو لم یذکر جاز ان لا یقیا

نحو هذا ضارب امس **قال** وحيث الاضافة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيه مارائحة الفعل
قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو اما تمييز من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او حال اى ذات
معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنى **قال** معمول آخر اى من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ **قوله** بفعل مقدر اورد عليه انه
لا يستقيم فى مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان واجيب بالتزام ارتكاب بجواز ذلك مع القرينة وان كان
قليلا او بان المثال مصنوع والصحيح هذا الظان زيدا قائما وقال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن
الاضافة اليه **قوله** بتغير صيغته اه ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون
المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤل المعنى الى ما ذكره الشارح وعلى التوجيه الثانى من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور
بمن على ما قبلها فلا غبار على التوجيهين **قوله** بحيث يخرجه اه احتراز عن تغير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على
اعتبار الحيثية قوله للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان
فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعنى التبيين فالتوجيهان متساويان **قوله** وما فيه من معنى المبالغة اه لان المبالغة هو وصول
الشئ الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذى يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبعضها لا يبقى معنى
الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل **قوله** بالحاق علامتى التثنية اه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم
لكونه اشرف فيتبعه فى حكمه **قوله** ومع التعريف اه اى لام التعريف اى ما يكون للتعريف فى الجملة وان لم يكن ههنا
قال اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير بقى ضلت به الضرب امس او وقعته عليه والا فالمفعول
هو الحدث **قال** من فعل او من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما فيحتاج بحرف الجر ايجزيه المفعول منه
قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبار ليشمل اوجدت ضربا فهو موجد وطلبت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم
تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع
قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما فى حكم المشتق يشعر بالحيثية كما ان الاولى ذكره فى تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به
ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه التاديب مضروب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره
واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل فى التعريف الصفات التى بمعنى المفعول وهى فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين
نحو لقط بمعنى ملقوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة
فيه **قال** على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو
محبوب **قوله** لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل وموافقة المضارع الذى يعمل

بحث المفعول

عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله** اى عمل النصب فلا يحتاج فى عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك **قوله** بقى نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل مقدر ان كان بمعنى الماضى كما فى اسم الفاعل **قوله** من حيث انها تثنى اه اى بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا المهمل والمراد المشابهة فى اصل التثنية والجمع والتانيث لا ان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد فى افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفى الرضى وجه المشابهة كونهما بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت **قال** على معنى الثبوت اى اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة **قوله** لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل **قوله** بعد نقلها اه ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة **قال** صيغتها اى الصيغة المختصة بها فلا ينافى ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد تجئ على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما **قوله** اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافى الى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين **قوله** او الصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وح يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما **قوله** من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق فى مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعنى اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يحتمل ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون فى المتن اجمال لا اختلال كما وهم انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم **قوله** بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازنى للتعريف **قوله** اى جعلها اقساما اه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل ادنى ملابسة اى تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فى الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم **قوله** اى تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل

صفة مشبهة

شبهوا بوجوهها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا
فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا او في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر
في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح
زيد ابيض الثوب **قوله** اي مفصل هذه الاقسام اه يعني ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبره هذه
وهو قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قوله** وكذلك مبتدأ الا ان الكاف اسمية ولذا
فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذا الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف
فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب للنكتة التي ذكرها الشارح والمعنى مفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا كذا
يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم
مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندي موافقا للشارح **قوله** فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه
بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد ليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله
الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا **قوله** ترك العطف اي بين هذه الاخبار
الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها **قال** ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في
حسن وجهه وليس للقراء ان يجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصل الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة
قوله الصفة باللام اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهيهما والمجموع نحو الزيدون
حسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجيء كذا قال الرضي **قوله** او بحذفهما معا كما في حسن الوجه
ولا خفة فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والضمير في وجهه موجود **قوله** من الاضافة اي الاضافة
المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة
المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها وعرها فلا يخالفها من كل وجه **قوله** في الجملة لا حاجة اليه **قوله**
لاشتماله على ضمير زائد اه يعني ان الضمير فيه ليس للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جيء بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد
حسن ضربه من ضرب ابيه في داره **قوله** لعدم الرابط اه وليس اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان بدل اللام

الضمير فى ما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى فمن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير قوله غير ظاهر فى الصفة لكونه مستترا قوله مثل ظهوره اه لكونه بارزا قوله لا معمولها
ح اى حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفع غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل
فيلزم تعدد الفاعل ثم ما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى قوله ما حدث اى الى على حدث
باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية
المطابقة بما سبق قوله ما قام به الفعل اه يعنى لختار الموصوف على لمن قام او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله فى
اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة
والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فى المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
فى الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره
وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام فى الموصوف فى صلة الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة
مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد عليه وغالب عليه وطائل واختار
موصوفا على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى اسم التفضيل قوله اما ظرف لغو اه اى صلة
له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به
كما يدل عليه قوله اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة او مقدر مفعوله اى لموصوف به اى بالفعل كما فى
الحواشى الهندية قوله ولا ابهام فى تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين ثم ما قيل انه
لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان
او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك
الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على الزيادة
نحو ضارب ومضروب وحسن لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك
الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة فى اصل ذلك الفعل بل فى صفتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام
والاستمرار قوله من حيث صيغته اى هيأته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار فى افعل قوله وفعلى للمؤنث انما تعرض لبيان
صيغة المؤنث فيها لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا قوله اخير واشر اى المستعملين بين المستوى فيهما المذكر والمؤنث
فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء فى الراء قوله من حدث قيده بقرينة التعريف فلا يرد

من اسم جامد ونحو اخشاك الشانيين وابل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما انفك وما زال كنعمة
اي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان
فقط كما قيل فظ وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان
فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها **قوله** احمق
فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل **قوله** حكموا بشذوذه كما في المفصل وشرح التسهيل **قوله**
واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس
والصحاح وشمس العلوم الهبنق كعملس الاحمق القصير وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق **قوله**
من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع محركة خرزة بيضاء يخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع
العين **قوله** ففيه شائبة اي خبر لقوله والجواب اي في الجواب مذكور شائبة حيث صح الفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او
على تقدير اما وما ذكره الشارح بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم **قوله** ولا يقول اي
الظهور لا يقول به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول **قوله** الواقع قدره بقرينة
قوله وقد جاء للمفعول **قوله** اشتقاقه اي قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر
مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي
زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله** فانه لو اشتق اي بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة
على السماع فلا التباس فيها قليل **قوله** على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل **قوله** على احد الوجوه
الثلثة اذا لم يكن معه ولا نحو اخر او اسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو اخر بمعنى غير **قوله** وهي استعمالاته
يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة وعلى احد ثلثة اوجه حال عن ضمير يستعمل اي
كائنا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل
فان البدل في حكم تكرير العامل واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة
البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز **قوله** وذكره
اي كونه مذكورا لغو لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد **قوله** ليست
بالاكثر اي على صيغة الخطاب في الكاثر للمبالغة اي لعزة الغالب في الكثرة **قال** الا ان يعلم استثناء منقطع لانه

یکون المفضل علیہ محذوفا فلا یکون اسم التفضیل خالیا عنہ **قولہ** ان المحذوف اہ ولم یعوض عنہ التنوین لکون افعل

غیر منصرف فاستثنیم واما نحو جوار فقد ذکرنا قصدھم بتعویض التنوین فیہ کذا فی الرضی یجوز ان یقم ھھنا بالبناء علی

الضم کما فی قبل لانہ مختص بالغایات ومایشبھھا **قولہ** زیادۃ موصوفۃ اہ فان یقصد بتاویل المصدر المجھول بمعنی المفعول

المضاف الی الزیادۃ اضافۃ الصفۃ الی الموصوف وکذلک لیصح حمل ان یقصد علی احدھما **قولہ** ای علی ما اضیف اہ

فیہ اشارۃ الی ان الاولی ایراد ما بدل من الا انہ غلب العقلاء علی غیرھم **قولہ** فی ضمن بعضھم وھو ما عداہ ولم یقل ذلک

معانہ اظہر اشارۃ الی انہ یجب ان یکون بعضا منھم **قولہ** غیر مقیدۃ اہ فمعنی الاطلاق العموم لا رفع القید حتی

یکون معناہ الزیادۃ فی الجملۃ ای مع قطع النظر عن المضاف الیہ اذ الزیادۃ علی الغیر ملحوظۃ فی مفھومہ فلا بد من اعتبار

الغیر بخصوصہ او بعمومہ **قولہ** وتخصیصہ عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما ھو المصطلح اعنی ما یختص

بالمعرفۃ کما فی قولھم الصفۃ قد تکون موضحۃ وقد تکون مخصصۃ بل معناہ اللغوی اعنی رفع الابہام **قولہ** تمام الکلمۃ

ای متممھا ولذا لا یفصل بینھما الا بمعمول افعل وذلک ایضا قلیل وقد یفصل بینھما بلو وفعلھا نحو ھی احسن لو انصفت من

الشمس **قولہ** الرفع بالفاعلیۃ یعنی ان الحکم بنفی عملہ فی المظہر مطلقا لا یصح لانہ یعمل فی الظرف والحال والتمییز والمفعول بہ

بواسطۃ حرف الجر نحو زید اضرب لعمرو فلا بد من التقیید لیصح ولیس قرینۃ علی التقیید بالفاعل والمفعول بہ بلا واسطۃ

فقیدنا بالفاعل ای لا یعمل فی فاعل مظہر بقرینۃ الاستثناء فان فیہ العمل فی الفاعل فاندفع ما قیل انہ یصح حملہ علی

الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل یکون متحققا فی ضمن الرفع بالفاعلیۃ والمعنی لا یعمل فی المظہر مطلقا الا فی صورۃ

الاستثناء فانہ یعمل فیھا بالرفع **قولہ** وانما خص المظہر اہ فی المعنی فی باب الظرف ومن المشکل **قولہ** فخبر نحن

عند الناس منکم لان قولہ نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غیر معتمد ولم یثبت عمل افعل فی الظاہر فی غیر مسئلۃ

الکحل وھو ضعیف وان قدر مبتدأ لزم الفصل بہ وھو اجنبی بین افعل ومن وصرح ابو علی وتبعہ ابن خروف

علی ان الوصف خبر لنحن محذوفۃ وقدر نحن المذکور تاکید للضمیر فی افعل انتھی وعلم من کلامہ ان المراد من

المظہر ھھنا ما یعم الضمیر البارز وان المراد بالمضمر المستتر علی ما نص علیہ فی الرضی ان معنی قولہ لا یظہر اثرہ

فی اللفظ انہ لا لفظ ولا اثر **قولہ** وانما لم یعمل الرفع بالفاعلیۃ لا بمشابھتہ الفعل کاسم الفاعل ولا بمشابھتہ

اسم الفاعل کالصفۃ المشبھۃ فقولہ لان ھذا العمل اہ دلیل علی الجزء الاول من المدعی وقولہ ولانہ لما کان اہ

دلیل علی الجزء الثانی فلذا اعاد اللام وعطف احد الدلیلین علی الآخر ثم انہ یکفی فی الاستدلال الاول قولہ

لانہ لیس لہ فعل بمعناہ اہ وقولہ لان اہ لدفع النقض بان ھذا الاستدلال یقتضی ان لا یعمل فی المظہر مطلقا وحاصل

الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب فيما هو مشابه به فى الجملة وان لم يكن بمعناه **قوله** وهو لم يعمل الخ اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة **قوله** اى وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى المعنى المسبب وفيه اشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح والتلخيص الصفة السببية وغير السببية **قوله** مشترك ولذا لم يقل لسببه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما **قوله** باعتبار اى بالنظر يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع فى مفضل اى متلبسا به وكذا الثانى حال عن نفسه ليستا متعلقتين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرفى الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا فى الرضى **قوله** ويحصل بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه **قوله** لانحطاطه الخ تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا لموصوفهما **قوله** ليتجه الخ غاية مترتبة على الاشتراط المذكور **قوله** ولئلا يبقى الخ علة باعثة عليه **قوله** ليسهل متعلق بقوله لئلا يبقى **قوله** وكذا كل افعل الخ ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية **قوله** وهذه العبارة تحتمل الخ بان يكون معناه لانه اى حسن بعد النفى وقيل النفى **قوله** توجه النفى الى قيده الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة **قوله** فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن الخ زائدا لا احتياج له فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفى المساواة ايضا **قوله** ان يجعل احسن الخ لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد **قوله** بالنفى اى بسبب النفى فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا زال بالنفى ما

على فساده **قوله** من حيث انه الخ لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل **قوله** من هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل **قوله** ولو قدم الخ بان يقول ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد **قوله** تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى **قوله** مع انهما ليسا الخ يعني ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناها فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال **قوله** مسئلة الكحل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة بادنى ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا وما عبر به عنهما في استعمالاتهم وهو قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد **قوله** وينقل عطف على يبنيه **قوله** وتطبيق الخ عطف على ما انشده واشارة الى تطبيق حاصل بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى الخ **قوله** وهو مختصر منه بعقد اراه الخ اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخولها على الجر لا نظير له في كلام العرب **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل عليه لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه **قوله** لا ان اصله الخ رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول **قوله** لا يكون من قبيل الخ والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم **قوله** استغني عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي **قوله** وتقديره ما رأيت الخ رد على الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة **قوله** على ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفي وجود عين مماثل لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة **قوله** والثانية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء

الاولى ان يقول والثانية اصلها الثانية بوزن الخ ۱۲

قوله من ابي او اتي ثلثة اي بفك الادغام او به **قوله** من السرى لا من السراية فانه لا يناسب المقام **قوله** والواو اما اعتراضية لعل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت شيء من متعلقات مرت فان الاعتراض لا يلزم الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهي ههنا تفظيع شان وادي السباع **قوله** الجار في به الخ والباء بمعنى في **قوله** بمعنى المفعول فان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازي **قوله** والمعنى الخ فالمفضل عليه

رشيق ۱۲

ای منهم ومنه محذوف قوله ای كبلسان ريا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز فی وصفه التذكير والافراد قوله تقول
نقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب فی وادی السباع اقل من توقفهم فی سائر الاودية وان وادی السباع اخوف
من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى الساری فی وادی السباع قوله عن الاهاطة متعلق بوقاية الله تعالى قوله على وجه اه
على بمعنى الباء كما فی قوله تعالى حقيق على ان لا اقول ای بتقسيمه قوله علم اه ای علم من دليل انحصاره فاللام عوض
من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير فی الصفة وان كانت كافية فی معلومية حدود ذوات تلك الاقسام لكن
معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم فی معلومية الحدود قوله وسائر تلك الحدود
ای عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه من الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فی كونها اقسام الكلمة معلومة التعريفات من
الدليل قوله ای كلمة اه فسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا فی التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة ولما اختار
مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل فی الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة فی التعريف لئلا ينتقض
بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن اشارة الى ان قوله فی نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى او حال عنه لا
اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل فی بمعنى الباء قوله يعنى الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة
الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق
وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثانی لافادة ان المرجع نفس الاسم ما فی حيزه من الصفة و
الصلة وما قيل انه جمع بين ما دل الكلمة فی التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه
ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع فی تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما
هنا ولذا قال الشارح فی تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفلو وما قيل
ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار لفظها يجوز باعتبار معناه فلا وجه لبنائه على لفظه
ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه
فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس فی التعريف لانه قسم الكلى الذی هو قسم المفرد قوله والمراد
بكون اه ای المقصود به الحاصل منه ذلك لا انه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ
وانه يصير المعنى ما دلت على معنى هو آلة عليها الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة يمجها الاسماع قوله
دلالتها عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله
ای لكونه حاصلا فی الذهن منفردا فی العلم لكونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله قوله ويكون المراد

بحث الفعل

لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولذا وصف المعنى اى المفهوم بالحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية **قوله** ثم مرجع مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور **قوله** لكن استدراك لدفع توهم ناشئ من كون ما لهما اللازم واحد وهو انه كيف يرجح الوجه الاول وقال في الثاني ويمكن **قوله** مشتمل على ثلثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه **قوله** هو معنى المصدر والهيأة اى الحركات مع الترتيب في الحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث الى فاعل ما وزمانه فمذكرا اى المجارة الاان اجزاءه لما لم تكن مترتبة في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب يقبل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانه فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم **قوله** الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياه بودن فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست مأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه **قوله** النسبة الى فاعل ما اى فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا امتنع حمله على شيء **قوله** هو آلة لملاحظة طرفيها اى آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع محكوما عليها او بها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية **قوله** فلا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة ما لم يفهم الذات المنسوب اليها الحدث **قوله** تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضميره لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى الخ لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين **قوله** ليس معناه

المطابقی لعدم استقلاله بالمفهومیة لکون جزئه وهو النسبة غیر مستقلة فتوصیفه بقوله فی نفسه مانع عن ارادته و
ان کان المتبادر المعنی المطابقی **قوله** بل هو اعم اذ لا قرینة علی الخصوص و لیکون لفظ المعنی فی تعاریف الاقسام الثلثة علی
نسق واحد **قوله** لا یتحقق ای فی الفعل **قوله** لیس مستقلا بالمفهومیة لما عرفت ان المعانی الحرفیة آلات لتعرف
احوال الطرفین من حیث ارتباط احدهما بالآخر والجزئیة لازمة لها من هذه الحیثیة فما قیل ان الابتداء للشارح فیه لا یتید
الجزئیة ملحوظ قصدا توهم **قوله** فهم مقترنا بالمجرد التراخی فی الذکر فان بیان فوائد القیود متاخر عن ذکرها **قوله** وبقولنا
وضعا عطف علی محذوف ای فبقولنا مقترن خرج الاسماء التی لا اقتران فیها اصلا وبقولنا وضعا او بقولنا فی الفهم خرج ما فیه
الاقتران وضعا فی التحقیق کاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنی الحدوث ای یکون قیامه به وحصوله له متقیدا
باحد الازمنة الثلثة ولذا کان حقیقة فی الحال والاستقبال لم یکن فعلا لعدم الاقتران فی الفهم واعلم ان الشارح رح لم یذکر
فائدة قید فی الفهم تعلیلا فی تعریف الاسم وکان الواجب علیه ذلک لدقتها وخفائها ولذلک توهم انه لا حاجة الی قوله فی الفهم
بعد التقیید بقوله وضعا **قوله** منقولة عن المصادر او غیرها کلمة او للمجرد التفصیل کما فی العالم اما جوهر او عرض ای
منقولة مفصلة بهذا التفصیل فلا حاجة الی جعل الجمع بمعنی کل واحد و جعل او بمعنی الواو ثم النقل ای الاستعمال فی المعنی الثانی
لعلاقة مع هجر المعنی الاول لما کان بمنزلة الوضع ولیس بوضع تحقیق قید الشارح رح الوضع بالاول فی تعریف الاسم ولم یقیده
ههنا رعایة للاعتبارین وهذا بخلاف نحو یزید ویشکر فانهما موضوعان لکل واحد من المعنیین بالوضع التحقیقی
فباعتبار وضع فعل وباعتبار آخر اسم ففی المنقول یعتبر الوضع التحقیقی وفی المشترک یعتبر الوصفان **قوله** ودخل فیه او
عطف علی قوله فخرج وانما افاد التقیید فی اثبات الدخول لانه فی الحقیقة تعمیم لقوله مقترن وضعا سواء کان مقترنا
استعمالا او لا **قوله** الافعال المنسلخة ای فی الاستعمال بحیث هجر المعنی الاول فهی ایضا من المنقول قیل وکذا الافعال
عن الحدث یدخل به لان الافعال الناقصة تامة فی اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهی قال المصدر فی الامالی لا یبعد
التعلق بالافعال الناقصة لانها لم یقصد بها فی التحقیق نسبة حدث محقق الی فاعلها ومعنی قولنا حدث محقق انه لم یرد
ان زیدا ثبت انما ارید ان القیام المنسوب الی زید وهو خبره ثبت فی ذلک حاصل ولو لم یذکر کان وانما قصد بالاتیان بها علی
المبتدأ والخبر لتقیید الخبر وصفا بالنسبة الی المبتدأ لخبر عنه علی ما کان فی الابتداء ولذلک توهم کثیر من النحویین انه لا دلالة لها
علی الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة علی مجرد الزمان فلذلک لم تأت عاملة فی شیء غیر الاسم والخبر انتهی کلامه وعلم
من کلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غیر مرضی عنده وفی الرضی وما قال بعضهم سمیت ناقصة لانها تدل علی الزمان دون
المصدر فلیس بشیء الی آخره **قوله** لوجوب الاحد او الاثنین فالمراد باحد الازمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط

قوله لانه مقترن اى لو اريد لاحد فقط لصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط قوله
وان عرض له متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط
فيكون نقيضا للشرط اولى بالجزء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراط يكون اقترانه اولى واظهر قوله وربما
تستعمل اى بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة ربما لمنع الخلو فلا ينافي ما من التحقيق ثم انه يضاف
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون للجزم التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي اى الحدث الجزئي الذى مضى بناء على ان المعنى
الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه
بالتضمن قوله وشئ من ذلك اه اى المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذا لم يوحد الضمير اى لا يفهم شئ من ذلك
بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شئ من ذلك بدون ذكر متعلقه و
هو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين ماخوذة في مفهومه دون ما عداه قوله
دخول السين اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفى الفعل اى الحدث الجزئي لما مر وكذا
فيما سياتي قوله الا في الفعل اى الاصطلاحي كما مر قال ولحوق تاء التانيث اى الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل
فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب
لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة
الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة باللام قوله
لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قوله اراد اه وكذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء الخصوصية المعتبرة
في فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والا لغا الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو
الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير
فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون
البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف قوله اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من الضمير
وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون
اقل من ضمير المثنى قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق
من قوله قبل ففيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى ولله الامر من قبل ومن بعد ان معناه

متقدما او متاخرا اذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف فاندفع الاشكال الناشي من الظرفية وبقي الاشكال الناشي من وقوع الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له **قوله** بالموصول اي ما هو على صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله بالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار **قوله** بلم يضرب اي بيضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي وليس بماض وكذا ضربت في ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا **قوله** خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ **قوله** او تقديرا اه فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر مرمي لم يظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم **قوله** واما البناء على الحركة اه اما البناء فلعدم اعتوار المعاني عليه **قوله** فلمشابهته المضارع اه اي لكونه مشابه المشابه يستحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب قد يقرر انه يبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه بمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه **قوله** في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة **قوله** وشرطا وجزاء عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه **قوله** فلكونه اخف الحركات وثقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا **قال** مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا **قوله** لكراهة اجتماع اه ولذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد **قوله** لشدة اتصال الفاعل اي الضمير لفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن **قوله** احتراز عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور **قوله** فانه ايضا مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير

نسخہ صحیح

فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط **قوله** اى حال كونه اه يعني ان الباء
ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبها به ولا باء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعله للسببية لاصالة
الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف المشابهة بسبب ان زيادتها فى اول الماضى مع تغيير بعض الحركات سبب محصل لجهة
مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج
الى تكلف فى اعتبار سببية الحروف **قوله** اتين على صيغة جمع المؤنث من الاتيان اى جئن بيان لوجه الملابسة **قوله** فى
اوائله الظاهر فى اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئى للكلى كانه قيل
باحد حروف هى اوائله **قوله** جمعتها كلمة نأيت اشار الى وجه اضافة حروف نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف
اليه بالافراد والاجتماع **قوله** وهذه المشابهة اى المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة فى صيغة المضارع واما مشابهته
مع اسم الفاعل فانما هو فى تحصيل صفة الاعراب فى ذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة
عنه فلا يمكن اعتبارها فى صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن
التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه **قوله** انما يكون اه اورد كلمة الحصر ردا على من زاد ولدخول لام
الابتداء عليهما لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم
المضارع التى بها امتاز عن سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعه مشتركا بيان للسبب الذى هو منشأ المشابهة لا لوجه المشابهة
ولذا لم يقل فى وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوى لا الاصطلاحى اذ الظاهر لكونه مشتركا ولعدم كون زمان
الحال والاستقبال تمام معناه **قوله** على الصحيح وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس
قوله بالجر اه اى ليس مرفوعا مبتدأ لخبره بالسين **قوله** اى تلك المشابهة تبيان لمعنى المتن بعد ملاحظة
العطف فقوله وتلك المشابهة ههنا اعادة لقوله هذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه
بعيدا وصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة فى صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه
وكونها للاعتراض **قوله** ولتخصيصه اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين منشأ
وجه المشابهة **قوله** بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة
والى كثرة الموارد **قوله** لانه لم يسم اه فالمشابهة المذكورة ماخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره فى
التعريف ليكون حدا اسميا **قوله** اذ معناه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة **قال** فالهمزة تفصيل
وبيان لمعانى حروف المضارعة **قال** منفردا المراد به ما ليس معه غيره على ما توهمه المقابلة وبقوله مع غيره

لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب منفرد او لا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيء ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والا لغا الحال فلا بد من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس المنون بجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما **قال** مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين **قوله** وكانهما آه اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** واحدا كان آه فمعنى المخاطب من يتكلم معه **قوله** غائبات اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين واورد صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظي المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح **قال** للغائب اي من يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة **قوله** اي غير القسمين فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المؤنث **قوله** حال خبر بعد خبر لقوله فقوله **قال** مضموم لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالفه المضارع لمكان التباين بينهما **قوله** اي فيما ماضيه فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك **قال** ومفتوح فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس **قوله** لعدم علة الاعراب فيه وهي توارد المعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليلا للحكم الثبوتي المستفاد من الحصر لانه سيبينه في قوله ويرتفع الى آخره مفصلا **قوله** ولما كان هذا الكلام آه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اي بحيث يكون الجزء الثبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد الجزء الثبوتي المقصود اصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فلا اشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي **قوله** يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما في غلامي

ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامى فانها لشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى **قوله** لشدة الاتصال اما لفظا فظهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه **قوله** وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظ ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال **قوله** دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء اخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء ومما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى فى نون الجمع **قوله** ولان اه اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذو جزئين فكان كل منهما مدعى براسه **قوله** يقتضى ان يكون اه وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع **قوله** لمشابهتها نون جمع المؤنث اه وبذلك المشابهة ضعفت مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء **قوله** فلا يقبل اى ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لابد فيه من اعتبار الاعراب فى اخر الكلمة يفرق بينه وبين المحلى فلابد فيه من القبول فى الجملة كيلا يكون التقديرى مجرد فرض **قال** فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا **قوله** حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلذا لم يقل لامه **قال** المجرد اى ما يشمل ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى عما لا يتصل به والاخيرتان الاوليان **قوله** متصل به اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك **قال** للتثنية والجمع اه بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكر **قال** لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل وليستا تقديريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقديرى **قال** والسكون لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ تقديريا على ما وهم **قوله** المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل **قوله** وفلك اه اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمس

مواضع وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضعين اعني يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث **قال** بالنون ايضا ه انما اعرب بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة اخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدلا لرفع المشابهة للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **قوله** حالتي الجزم والنصب اما في حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال في الواحد الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع نون التاكيد لانه لا يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات **قوله** الاخر احضار الاصطلاح النحو لانه مقدر **قوله** مناسبتها في كونهما اصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال **قوله** لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المؤنث فانه للزوم السكون لم لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديري فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه **قوله** كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شيء اخر وان امكن ان يقال بغير مدخلية شيء اخر لا يوجد في وقت التجرد **قوله** وسواء كان العامل اه سواء يطلب شيئين فالواجب وكان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما في قوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ **قوله** وقوعه اه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب لا يدخلان على الاسم **قوله** كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب **قوله** لانه اذا يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي **قوله** اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواها لكونه اعراب العمدة **قوله** نحو الذي يضرب اه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **قوله** ويكفينا اي في ارتفاعه **قوله** وان كان الاعراب يعني وان كان اعراب ما بعده على تقدير الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب

المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية **قوله** والسين اه دفع لما يتوهم فيه تمثل لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس **قوله** ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا فى الرضى لا دليل على قول الفراء **قوله** اصله لا ان قال الشاعر **شعر** يرجى المرء ما لا ان يلاقيه ٭ ويعرض دون اقربه الخطوب ٭ اى لن يلاقي **قوله** انه حرف برأسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف فى الحروف **قوله** فخفف بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال كما فى قوله تعالى فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ **قوله** اذ الظرفية فى الرضى وانما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها فى جميع الاستعمالات كما فى اذ **قوله** فنون عوضا عن المضاف اليه فى الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذا تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك فعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة **قوله** نحو سرت حتى ادخلها مثل الحروف الثلثة مع ان امثلتها مذكورة فى المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقدير ان وفى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن وكى واذن وكان فى قول الشارح رح فيما سيجئ ان التى ينتصب بها المضارع اشارة اليه ذلك **قوله** وهى اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا فى مغنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا المراد صحة اسقاطها كذا فى التحفة **قوله** فى خبر كان المنفى اما لفظا واما معنى كما فى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم **قوله** لان هذه الثلثة اه هذا الكلام وما سياتى من قوله فان الواو والفاء اه تعليل لتقدير ان بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المص رح من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا الشيخ تعليل تقدير ان بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا **قوله** وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فى المغنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه فى كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة **قوله** فلن التى ينتصب اه احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس

تقدير الصفة ههنا للتعلق كما في اخذ وحتى قال يقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والروية واليقين **قوله** اذا لم يكن
بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد لان العلم قد يكون بمعنى الظن في
الرضي جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقع علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وفي تفسير ابو حيان
قد يستعمل العلم ويراد بها الظن القوى فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعالى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لان
القطع بايمانهن غير متوصل اليه **قوله** هي المخففة ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء
قلنا انه مبتدأ او فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لحصر المسند اليه على المسند لانه
يصير قوله وليست هذه تاكيدا لتكرار والاصل عدمه **قوله** على غلبة الوقوع اه ان اريد بالتحقيق جعل الشئ
محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع وان اريد به العلم القطع فالمراد بغلبة الوقوع كون
جانب الوقوع غالبا اى راجحا على عدمه والضابطة في معرفة أن المصدرية وغيرها على ما في الرضي ان ان التي
ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان
بعدها غير لا من حروف التعويض وهي السين و سوف وقد ولو ولا ولن وما فمخففة لا غير وكذا ان كان بعدها
لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتي بعد العلم وما يؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل
غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان تكون مفسرة وان تكون
مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان
وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية
اذا عرفت هذا فلابد في بيان المصرح من اعتبار قيد ليصح فتدبر **قوله** يجرى اه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر
المدعى اشارة الى ايصاله اليها وترتيبها عليه والى ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل
انه يجرى فيها الوجهان والمتحقق لا يكون الا احدهما **قوله** نفيا مؤكدا في المعنى لا تفيد لن تاكيد النفي خلافا للزمخشري
في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتاكيد لم يفد منفيها باليوم في قوله تعالى فَلَنْ
أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا وان كان ذكر الابد في قوله وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا تكرارا والاصل عدمه **قوله** اى لم يكن اه اى ليس المراد
من عدم الاعتماد ان لا يكون له ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله
تعالى وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا قرئ بالرفع والنصب فمن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة ينصب المضارع

الضابطة في أن المصدرية وغيرها

ومن حیث کون مابعدها من تمام ماقبلها بسبب ربط حروف العطف یکون مابعدها من فروعها فتمم وجوب
الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام فی شروط الانتصاب ولعل الشیخ الرضی انما فسر الاعتماد بکونه تتمة لما قبلها
لیحصل به شرط الوجوب بقرینة مقابلته لقوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لا یکون مابعدها
معمولا لما قبلها حقیقة او حكما بان یحصل له بالنظر الی ما قبلها اعراب وان لم یكن عاملا فیه وذلك فی ثلثة مواضع
بالاستقراء ان یکون مابعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن الیك وان یکون جزاء للشرط الذی قبلها نحو ان
جئتنی اذن اكرمك وان یکون جواب القسم الذی قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه فی الصورة الاخیرة وان لم یكن
ماقبلها عاملا ففی حكم العامل اذ یحصل له بالنظر الیه اعراب الرفع **قوله** فانه اذا اعتمد الخ حاصله ان اذن لكونه
حرفا ضعیف العمل لا یعمل فیما هو متقدم علیه حكما وترك الدلیل المشهور الذی ذكره من فسر الاعتماد بکونه معمولا
وهو انه یلزم توارد العاملین اعنی اذن وما قبلها لان توارد العاملین جائز اذا كان عمل احدهما لفظیا وعمل الاخر محلیا نحو
ان زیدا قائم وعمرو **قوله** طلب لکی بعدها ای متصلا كما هو المتبادر فقیل اشارة الی اشتراط الاتصال ایضا وانما لا تعمل مع الفصل
الا اذا كان بالقسم او بلا النافیة نص علیه فی المغنی **قوله** لكونها ای فی الاصل ای معتبرا مدخولها جوابا لكلام متقدم
صادر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتنی اذن اكرمك او من متكلم آخر كما فی مثال المتن وجزاء لشرط مذكور او مقدر
قوله وهما لا یمكنان ای كلاهما لا یكونان الا فی زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما یقتضی
ان یکون متاخرا عن كلام سابق فیجوز ان یکون فی الحال والشرط والجزاء یجوز ان یكونا ماضیین نحو ان جئتنی
لا كرمتك ولا یجوز ان یکون الجزاء حالا وقد نص فی الرضی ان الشرط والجزاء اما فی المستقبل او فی الماضی ولا مدخل
للجزاء فی الحال **قوله** وجب الرفع ولو فی بعض الصور فان المقصود بیان فائدة الاشتراط له لاستیفاء اعراب
صور الفقدان فلا یرد ان فی صورة تقدم الشرط یجب الجزم فالواجب ان یقول وجب الرفع او الجزم **قوله**
واذا لم یعتمد الخ الاولی ان یجعل كل منهما خبرا للمبتدأ لئلا یكون ذكر الشرطین استطرادیا ولا یحتاج الی جعلهما ان
الشرطین المذكورین لما كانا معتبرین نزلا منزلة المعلوم وذكرا فی الصلة التی من شانها ان یکون قصة معلومة
للمخاطب الا انما المعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقید بالشرطین **قوله** معها ای اذن **قوله** ای كما اشرنا الیه
الی كونه ظرفا للانتصاب حیث قدر الموصولة التی صلتها ینتصب **قال** فالوجهان فی المغنی والتحقیق
انه اذا قیل ان تزرنی ازرك واذن احسن الیك فان قدرت العطف علی الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او علی الجملتین جمیعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف **قوله** جائز ان لم یقصد بفیها الوجهان معها

فیما سبق فلیس فی اذن وجهان بل فیما بعدها الا ان یفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولو تقدم الفعل لئلا یکون کنزع الخف قبل الوصول الی الماء **قوله** بناء علی ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونه اصلا فی المفردات یقتضی ان یکون المعطوف کالمعمول لما قبله لکنه بدخوله علی الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فکانه لم یعتمد فیجوز النصب **قوله** باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الی ما هو الاصل فیه وان لم یوجد ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فعله الشیخ الرضی لم یحتج الی هذه التکلفات کما لا یخفی **قوله** وکی التی ینتصب بها المضارع احتراز عن کی الجارة وهو ما اذا دخلت علی الاسم نحو کیما او علی نحو جئتک کی ان تکرمنی فانها جارة بمعنی اللام لمجرد التعلیل وفی غیرهما اذا تقدمها اللام نحو لکیلا تأسوا فهی ناصبة لا غیر واذا لم یتقدمه یحتمل ان تکون ناصبة بنفسها بمعنی التعلیل وان تکون جارة مضمرة بعدها ان کذا فی الرضی فمعنی قوله ینتصب بها المضارع یجوز نصب المضارع بها وفیه رد علی الاخفش حیث ذهب الی انها حرف جر وان انتصاب المضارع بها فی جمیع الموارد بتقدیر ان **قوله** ای سببیة ما قبلها لما بعدها بحیث یمکن ان یؤدی حصول مضمون ما قبلها الی حصول مضمون ما بعدها کذا فی العباب فعلم ان مدلولها سببیة ذی الغایة وهی تلازم التعلیل الذهنی اعنی کون ما بعدها علة غائیة لما قبلها فلذلک اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها للسببیة وقال بعضهم انها للتعلیل **قال** مستقبلا بالنظر الی ما قبله بان یکون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله **قوله** وان کان بالنظر اه ای سواء کان وقت الاخبار ماضیا او حالا او مستقبلا او لم یکن علی احد الوجوه الثلثة وذلک بان حصل منک السیر اما للدخول والی الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم یکن الدخول حاصلا ماضیا ولا حالا ولا مستقبلا کذا فی الرضی ولا شک ان استقباله بالنظر الی ما قبلها ح اظهر من الاول فظهر ان معنی ان الوصلیة کانه قیل وان کان استقباله بالنظر الی ما قبله یراجمه امر اخر وهو کونه ماضیا او حالا او مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم واندفع ما قیل ان الواجب ان یقول سواء کان بالنظر الی زمان التکلم او اسقاط قوله مستقبلا **قوله** ای حال کون اه اشارة الی ان قوله بمعنی کی ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الی انه لا یکون حتی ح بمعناها الحقیقی اعنی انتهاء الغایة بشرط کون ما بعدها جزءا مما قبلها ضعیفا او قویا فی تعلق الفعل السابق **قوله** للسببیة احتراز عن کی التی تکون بمعنی ان المصدریة وهو ما اذا کان مدخول اللام نحو قوله تع لکیلا تأسوا **قوله** لانتهاء الغایة احتراز عن الی التی بمعنی مع نحو قوله تع ولا تأکلوا اموالهم الی اموالکم قال الرضی ثم ما ذکره المص لا یصلح علامة یعرف بها نصب المضارع بعد حتی عن رفعه لان حتی لو اقع بعدها

المضارع مرفوعا کان او منصوبا لا یخلو اما ان یکون بمعنی الی او بمعنی کی و فی کلا الوجهین لابد ان یکون ما بعدها مستقبلا بالنظر الی ما قبلها لان المسبب لابد ان یکون بعد السبب والنهایة بعد البدایة فنقول مدار ذلک علی قصد المتکلم فان قصد الحکم بحصول مصدر الفعل الذی بعد حتی اما فی حال الاخبار او فی الزمان المتقدم علیه علی سبیل الحکایة الماضیة وجب رفع المضارع وان قصد کونه مترقبا و مستقبلا وقت الشروع فی مضمون الفعل الذی قبله سواء حصل فی احد الازمنة الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهی ویمکن حمل عبارة المتن علی هذا بان یقال ان مراده اذا کان مستقبلا بالنظر الی ما قبله فی قصد المتکلم و مترقبا حصوله بقرینة قوله فان اردت الحال حیث لم یقل فان کان للحال **قوله** ان یکون ماضیا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول فی زمان التکلم و کان قاصد الدخول بعد **قوله** ای بطریق التحقیق یعنی ان قوله تحقیقا او حکایة تمییز من الحال فانهما قسمان منه علی ما یشعر به عبارة الشرح فی بحث اسم الفاعل حیث قال والحال اعم من ان یکون حقیقة او حکایة ویجوز ان یکون خبر کان المحذوف وجعله حالا تکلف و کذا منصوبا بنزع الخافض **قوله** کما تقول کنت سرت امس الخ فان امس یفید ان السیر الواقع فیه منقطع بالدخول سبب له او منته الیه فیقتضی ان یکون الدخول ایضا متحققا فیه اذ لو تحقق الدخول فی حال التکلم یکون للسیر فی الحال ایضا مدخل فی تحقیقه فلم یکن السیر فی الامس فقط سببا للتحقق **قوله** کانک کنت الخ بیان لکون المراد من ادخل هنا الحال الماضیة فان الکلام واقع فی الحال فکیف یصح ارادة الحال الماضیة منه بوجه بان یقدر ان هذا الکلام واقع منه والان یحکیه وهذا بناء علی ان یقدر المتکلم من حیث انه متکلم موجودا فی الزمان الماضی حاکیا له فی زمان التکلم وانما لم یصوره بان یقدر ذلک الزمان موجودا الان لان ذلک التقدیر فیما اذا کان المقصود استحضار صورة ما وقع فیه کما فی قوله تعالی فلم تقتلون انبیاء الله ولیس مقصوده ان حکایة الحال عبارة عن حکایة اللفظ الدال علی الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال فی عبارة المصنف زمان الحال **قوله** ففی زمان الحکایة الخ نتیجة لما قبله فلا یتوهم استدراکه **قوله** اذ لا یمکن الخ دلیل لقوله فابقیته یعنی ان بقاءه علی الرفع الذی کان علیه لامتناع نصبه اذ لا یمکن تقدیر ان **قوله** لانها علم الاستقبال ای یقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال علی سبیل الحکایة و لا شک ان قصد الحال و قصد الاستقبال متنافیان فلا یرد ان یقدر بعد حتی اذا کان ما بعدها مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا او حالا لانه لا یقصد منه الحال **قوله** لا اجازة لانها لا اختصاص لها

بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم وكذا العاطفة
تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما فى العباب **قوله** كلام مستانف
لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها
قوله الا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تع وَزُلْزِلُوا حَتّٰى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ على قراءة الرفع وتقدير لفظ
الشان او ضمير الشان تكلف لا يدعو اليه ضرورة **قوله** لتكون حتى داخلة اه اى يقدر المبتدأ لرعاية ما هو
الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم **قوله** كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لا على
المرفوع **قوله** سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها **قوله**
ليحصل الاتصال المعنوى يعنى ان حتى لكونها فى الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضى الاتصال اللفظى المعنوى ولصيرورتها حرف
ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا مستعملا فى معناه الحقيقى فشرطنا السببية المناسبة
بمعناه الحقيقى فان السبب ينتهى لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوى غير منحصر فى السببية فليكن بوجه
آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع **قوله** الآن قيد به ليصير المثال نصا فى الحال تحقيقا
كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الخالى عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا فى
الحال كذا فى الرضى واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما **قوله** نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثانى
فان كينونة السير على صفة او فى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر منتفيا فمناف لما هو مدلول
كان الا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف سمج **قوله** فى وقت حصول اه على حذف ثلثة
مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه **قوله** فى نفسه
المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل الجار والمجرور
وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب الفصح يفهمون المعنى من غير شعورهم بالتقدير **قوله** مقطوعا لوقوعه
اى وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قوله** مع الشك فى وقوع السبب المفاد
سببية له بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب **قوله** فانا ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء بجعل
الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ **قوله** لا على كان سيرى اشارة الى ان المقصود بتقدير جار ليس تعيين هذا
الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله
فى التامة لكنه خلاف الظاهر **قوله** لعدم صلاحيته اه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه

بخلاف ما اذا تاخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم **قوله** التى ينتصب اه احتراز
عن لام كى التى فى قوله تع لِكَيْلَا تَأْسَوْا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكى او اشارة الى انه مثال الانتصاب
المضارع بخلاف ما ذكر فى الشرح فانه مثال التقدير كما مر **قوله** وانما لم يقدر اه اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا
للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا فى لام كى ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما
ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر **قوله** ينتصب بها اى بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة
التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شئ **قوله** هى يعنى ان لا تاكيد خبر مبتدأ محذوف و
الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر **قوله** او معنى واشترط صاحب المغنى ان يكون النفى بما ولم والجمهور على عدم
الاشتراط فاللام فى قوله تع وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ فى قراءة الكسر لام الجحد عندهم وعنده ان شرطية
واللام بمعنى كى **قوله** فان قيل اه لا ورود لهذا السوال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد النفى وعند
البصريين صلة لخبر محذوف اعنى قاصد الحمار **قوله** التى ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء
الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له
وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده
خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء و
جعله مع خبره خبر القوله والفاء **قوله** مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعيينه لجواز الرفع مع تحقق
الشرطين نحو قوله تع وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ وكذا فى الواو **قوله** على السببية اى كون الفاء سببية
لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافى كونها لعطف المفرد على المفرد **قوله** تغير اللفظ مع الرفع الذى هو اصل فى جميع الافعال
الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ فى نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ **قوله**
على تغير المعنى اى تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذى هو التعقيب الى السببية و
ذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويئول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما
لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان فى النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء
قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها او يكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما فى صورة النفى فى المعنى رفع حدث
على العطف فيكون شريكا فى النفى او الاستيناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا بدلا عن ذلك **قوله** بتقديم
الانشاء لان تقدير الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه العامل على الطلب الذى هو مدلول الانشاء

فيكون جوابا والجواب لا يسعف قوله المستدعي جوابا صفة للمنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء قوله صريحهم انما قال لتوهم لان
خفف احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة
من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى
باعتبار اشتراكهما في الطلب او النفي قوله فينبغي ان يقيد بغير الدعاء اي المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول و
عند الكسائي ما هو صريح لكونه الامر نحو اتق الله امرا او فعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او الذي
الامر فيه مقدر نحو الاسد الاسد فنحو جار مجرى صريح الامر قال او نفي وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما
مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني فان قيل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجري
مجراه في استعماله فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امر فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غير وال فتشتمني اي لست بوال
وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتني اتك فتكرمني او وتكرمني فانك وبعد الشرط والجزاء
نحو ان تأتني اتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما
يجئ فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا ومعناه على
النصب قصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى
الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان
بدون الا على القطع والاستيناف على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تأتينا فتجهل امرنا
فان المقصود اثبات جهله قوله فينبغي في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله
ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته قوله لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع
بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي تهكم واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني
فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على
الاسباب على حد شعر للبس عباءة وتقر عيني ❊ احب الي من لبس الشفوف ❊ ومع هذين الاحتمالين يندفع
قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه
لانه ليس مذهب البصري قال او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى
الاستفهام وصار معنى اخر براسه فلذلك لم يدرجه فيه قوله وما بعد الفاء اه لاشتراكهما في الطلب او في النفي

واختار الرضی انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئه للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذی يطير فيغضب زيد الذباب ولان المفهوم من النصب التنصيص على السببية ويبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا فی السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان يدل على السببية قطعا وان جاء

العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة **قوله** محمول على ضرورة ای ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا او قيل ويحتمل ان يكون مما دخل نون التاكيد الخفيفة فی الجواب **قوله** ای مصاحبة اه ای يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فی زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغيير اللفظ يدل على تغيير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف تمحض الى الجمعية اذ هی الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالات عليها فتعين الرفع على الاستيناف **قوله** والا فالواو ای ان لم يرد الجمعية بمعنى المصاحبة بل لمطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو لمطلق الجمع دائما فلا معنى لاشتراطه فی الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص **قوله** ای ما يماثل او فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشیء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقدير الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة واما فی صورة النفی فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما فی صرف ما بعدهما عن سنن العطف **قوله** لتجتمع الزيارة فالواو للصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام منی فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشيخ الرضی ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامی ثابت ای فی حال ثبوت قيامی او بمعنى مع ای قم مع قيامی لان كون واو العطف للجمعية قليل ولانتفاء النصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت **قوله** ولا تاكل السمك وتشرب اللبن فی المغنی وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهی عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهی عن الجمع ای لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهی عن الاول اباحة للثانی وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرف النهی وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير ولا تاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقدر انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا **قوله** التی ينتصب

لم ينصب ههنا على كون قوله بشرط خبرا وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما سبق قال بشرط معنى اه اوفق
الاصل لا بمثل الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الآخر او لمتعاد الاول الى حصول الآخر نصبت بما لو لم يدل تغير اللفظ على تغير المعنى المعنيان مثلا زمان
فلما اختلف في التقدير بالاطلاق قوله اى بشرط ان يكون اه فقوله الى نحو الآن تركيب اضافي بملابسة
الدخول لا امتزاجي حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فيما قيل انه تكلف تكلف قوله ينتصب اه اشارة الى
ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة
عليه بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد و
ان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح تعين تقدير ان قوله صريحا هكذا في التسهيل
وغيره فالواو كقوله للبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه وثم كقوله انى وقتلى سليكا ثم
اعقله ثور او كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العا
لمذكورة مشروطة بالشرائط التي سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه
من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل
انه يشكل بما عجبني انك انسان وتظلم فمصنوع لا يعبأ به قوله وعلى آخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو احد المعطوفات قوله بينا بحسب اللفظ للزوم الفصل
بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لا ضير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على
الاجمال غاية الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص في الذكر
لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى غيرها قوله ويرد عليه اه
عطف على قوله وقيل اى ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى التقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله
معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه توهم لانه على
التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة
في الاجمال بان يقع العاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدا بالظرف قال ويجوز اظهاره اه اخذ تبيين المواضع
التي يجوز فيها الاظهار وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها
قوله من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله لي[illegible]

لنفي المضارع وقلبه ماضيا **قوله** ولا يبعد اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل
على المضارع ويؤثر فيه معنى القلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب فهو خلاف الظاهر
ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه
بعضهم من ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله **قوله** ولا يلزم
استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم **قوله** بين العامل اى بين العامل الحرفي وما يكون معمولا له وهو الفعل
حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون به اخلال على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة
الفعل وجزء اله فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورته لم جزءا منه فلا يرد
ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك **قوله** ويختص ايضا اه فهذه
هي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك
لا اشتراط ذلك في المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فَعَلَ ولما لنفي قَدْ فَعَلَ انتهى وقد للمتوقع والزمان المتصل
من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده **قال** اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل
المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس
في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر **قوله** قد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكونهما اتصلا
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ
فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما **قوله** وهو يدخل على جميع اه
بخلاف اللام كما عرفت **قوله** او متكلما نحو لا ارك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اى
لا تكن ههنا حتى لا اراك **قوله** المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في
قوله فلم تقلب اه وخروج لو لا يضر لان الكلام في الجوازم **قوله** اى لجعله اه اى للدلالة على السببية
الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر
فيه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها **قوله** بل ملزومية اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا
على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء
لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت او لا شرطا

ولا سببا نحو ان کان زید ابی فکنت ابنہ وان کان النہار موجودا فالشمس طالعۃ الی غیر ذلک ولعل مرادہم بالسببیۃ مجرد التوصل فی اعتقاد المتکلم ولو ادعاء فیؤل الی الملازمۃ الادعائیۃ **تکملۃ** بل اما للاعراض عن معنی الی معنی او عن لفظ الی لفظ اظہر **قولہ** ولا یلزم اہ عطف علی اعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف علیہ کاف فی الربط او استیناف لبیان فائدۃ قید الاعتبار **قولہ** لمکارم الاخلاق جمع مکرمۃ بمعنی الکریمۃ والاضافۃ من قبیل اخلاق ثیاب ای الاخلاق المستحسنۃ المرضیۃ **قولہ** انہ منہا بمکان ای ان المتکلم من مکارم الاخلاق بمرتبۃ **قولہ** لانہ شرط ای علامۃ ما **قولہ** ابتناء الجزاء فی الصراح الجزاء پاداش **قال** فان کانا اہ ای فان کانا ماضیین فمبنیان ولکونہ معلوما مما سبق من ان الماضی مبنی ترکہ **قال** او الاول وہو اضعف الوجوہ فی الشرطیۃ لانہ فی الصورۃ سببیۃ المستقبل للماضی فی الرضی وہو قلیل لم یجیٔ فی الکتاب العزیز **قولہ** فالجزم واجب وقد یرفع للضرورۃ نحو ان یصرع اخوک تصرع **قولہ** لدخول الجازم ای من غیر فصل کما ہو المتبادر ولذا قال فی الشق الثالث لتعلقہ بالجازم فلا یرد انہ لابد من التعرض لانتفاء ما یوجب ضعف التعلق کما فی الشق الثالث **قولہ** لتعلقہ اہ فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفہ **قال** ماضیا بمعناہ الحقیقی وہو الاخبار عن وقوع الحدث فی الزمان الماضی فیدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب وصیغ العقود وکاد وعسی اذا وقعت جزاء فی قولہ والا فی الفاء **قال** بغیر قد ای بغیر حرف محقق للماضی علی مضیہ کما یشیر الیہ قول الشارح فیما سیاتی لیخرج عنہ الماضی المحقق فیشمل ما ولا ویکون الماضی الذی یکون بما ولا داخلا فی قولہ والا فالفاء فلا یرد النقض بالماضی الذی بما ولا حیث یجب فیہ الفاء مع انہ بغیر قد **قولہ** ویحتمل اہ اشار الی ان الاول اظہر لان النظر علی الاحتمال الثانی لو تقدیرا ولذا قال لو معنویا مقدرا **قولہ** لتحقق اہ والضابطۃ ان مدار اتیان الفاء وترکہ التاثیر المعنوی اعنی قلب الجزاء الی الاستقبال فان اثر فیہ تاثیرا تاما فلا حاجۃ الی الفاء وان اثر تاثیرا ناقصا فالوجہان وان لم یؤثر فیہ اصلا فالفاء **قولہ** الماضی المحقق ای یجعل الماضی الذی بقد اشارۃ الی ان المراد بغیر قد مثلا ای بغیر الحرف التی یکون الماضی بعدہا محققا لا تاثیر فیہ للشرط اصلا کما اشرنا الیہ سابقا **قال** مضارعا مثبتا قیل فی اطلاقہ نظر حیث یمتنع ترک الفاء فی المضارع المصدر بالسین وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد یکون قرینۃ علی عدم قید التجرید فالمعنی ان کان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شیٔ من الحروف ولم یدخل الصور المذکورۃ فی قولہ والا فالفاء **قولہ** لعدم تاثیرہ اہ لتضمنہ للاستقبال بدخول لن **قولہ** معنی قیدیۃ لانہ المناط لترک الفاء وایرادہ **قولہ** خلصت معنی الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفی بلا کان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداۃ

قوله وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين والماضي بغير قد ونحوها من الحروف المحققة للمضي لفظا او معنى و
المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اي حين انتفاء الماضي والمضارع
المذكورين قوله إما ماضيا لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا معا
الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد
ما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا
بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الى ابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذي
يعقب الشرط قوله او دعاء او استفهاما اه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا
بمعناهما الحقيقي عن الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع قوله او لم الواجب اسقاط قوله او لم لانه
صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد في بعض
النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عددناه فيما سبق قوله لا تاثير له بقلب معناه الى الاستقبال
اما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها او لبقائه على
ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسين وسوف ولام الامر ولاء النهي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبا منابها
في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا ينافيه قوله لاختصاصهما بها اي على القول الظاهر في المغني قيل يجوز
النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل
الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها
وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
الاختصاص على الفعلية كما حمل الشارح اللزوم في قوله يلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده قوله وان التي يجزم بها
جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا داخلا
في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر
والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤل المعنى انها كانت مقدرة بعد الامر فقط ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه
لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف
فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر على المراد كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط

على ما صرح به في الرضي وليس بمجرد جاء السببية كافيا في ذلك على ما وهم قوله والطلب اه واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه
للمخاطب لا لانه مقتض لغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذا لم يقع الجزم في
جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي تتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته
قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله يكون ذلك الطلب سببا له لتحقيق معنى الشرط قوله قد دل مع ذلك الفعل لوجود
القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية قوله فيجزم بها ظاهر مذهب الاخفش انجزام الجزاء
بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي
ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر
قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا او نفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا تصيب خيرا اي
ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه اه يعني يجوز عند
قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد النفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل
النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي قوله فيمن قرأ بالرفع اه جمهور
على الوصفية كما هو الظ والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا
كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك
على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان
غرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني فلا خلف ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مال
معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مال طلب هبة ولي موصوف بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب
هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي فالاعتراض وارد على التقادير
كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسؤل لا بوصفه كما يشير اليه ذكر قوله تعالى وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ بعد قوله
فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ بوراثة الملك ولم يملك يحيى
اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال
ولكنا نقول المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد زكريا

قوله وقال رائد القوم اى قال رائد القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلاء وارتسوا اقيموا انزلوا لها اى نمارس الحرب
فكل موت انسان يجرى بقدر الله تعم وقضائه لا بغيره الا بجمام وفيه حث على الشجاعة قوله فى المعنى المصدر
الذى يشتق منه الماضى والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصر من اول الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل
المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال للدفع توهم ارادة توهم بعيد انما افاد النص لا بناء اضافة الصيغة الى بعده للبيان كما فى
صيغة الماضى وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى فيه ايضا اى صيغة الامر كما يقال الامر
قوله وهو اى الامر المطلق قوله مخصوص اه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء والنحو
النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باى معنى تستعمل قوله كذا ذكره المصرح احاله على المصرح اشارة الى ما فيه وهو ان تقسيم
الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازانى رح فى المطول وشرح المفتاح
ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال
لفظ فى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما فى الوجود صرح به السيد فى حاشية المطالع قوله شامل له اى هو
بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافى ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضى و
المضارع وقوله الفعل يخرج النهى قوله غائبا اه لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزء اما بعده ويقم
المجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى قوله فانه يطلب بها الفعل اى قبول الفعل قوله وعن متاصبه هذا بناء على عدم
اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل
فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا ولبيان انه معتبر فى مفهومه قال وحكم آخره قيل وحكمه
لان وظيفة النحوى بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم بقرينة
ما قبله قوله وسقط نون الاعراب الذى هو فى حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب
ليضربا كما فى بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب شعر محمد تفد
نفسك كل نفس + اذا ما خفت من امر تبالا + اى لتفد الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
امر الفاعل المخاطب قال فان كان اه اى اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المحذوف وح يحتاج الى اعتبار الحذف اى محذوف وساكن آخره او بعد حذفه وح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد المحذوف
المحذوف او الى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد المحذوف قوله متحركا بحركة اصلية او منقولة عما بعده
فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد نقله وان كان رباعيا قوله مستكن اى حقيقة بلا زالة

الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة او المراد بجزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لا بد من ذكره **قوله** لظهوره اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة من باب حكمه **قوله** والمراد بالرباعي الخ انه لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال **قوله** ما يكون ماضيه الخ اى المضارع مطلقا او المضارع الذى بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يختار صحة الحصر في **قوله** واما هو باب الافعال لان الاعتبار فيه يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعى مرتين والحاصل ان معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعنى ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذى ماضيه رباعى لما ذكر في **قوله** وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا **قوله** من المزيد فيه زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن **قوله** بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى الحذف **قوله** ليتوصل الخ فيه اشارة الى وجه التسمية **قوله** حال كون تلك الهمزة الخ اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصيغة يتبادر منه سبق ضمها على الزيادة على ما هو المتعارف في الكلام وجاز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة **قال** ان كان الخ شرط يدل على جوابه ما قبله **قوله** فانه اذا قيل الخ هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب في بعض النسخ انه اذا قيل أَقْتُلُ بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اِقْتُل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل وذلك لان تقول في عبارة المصنف رح حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضى زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة والشارح رح علل هذا الحكم فكانه قال واما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالهمزة المضمومة فيما الفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتى بها فيما الكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو **قال** مكسورة فيما سواه اى زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اى في صورة جوساكن فيما بقى سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشارح رح وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى **قوله** فلما يكون بعد حرف المضارعة الخ الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ **قال** وان كان رباعيا

عطف على قوله وليس رباعيا بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا قوله فالهمزة مفتتح لم يقدح في
همزته الموافقة للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجبه وتحقق مقتضى الحذف وهو امتناع الابتداء بالساكن
تركه لفظا بخلاف حذفه فانه لم يتحقق فيه الواو المحذوفة معززا لموجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم
مقتضى الحذف واما في نحو اقم فانما حذفت الهمزة طردا للباب فهو من هذا الطرح وجه عدم تعرض المصنف له قال الرضي انما لم يرد الواو في عدة لانه لو رد لكون
اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا او فيه انه جاز في اقم ايضا الا ان يقال التبعية واجب في اعلال حرف العلة وربما من ذلك ظهر
اندفاع الاشكال الذي يتحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو
قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امرا بل زاد الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا
بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناولا لاقوال وان لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعّل وفعلل مع انه لا همزة فيها فضلا
عن مفتوحة مقطعية قوله لذلك بعينه اى لانها همزة اصلية قوله اى فعل المفعول انما اضيف الفعل الى المفعول لانه
بنى له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل اليه ليست لادنى ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله
ولا يبعد ان يراد اه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل
المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول
والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بهما اى بالموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه فظهر فائدة قوله
الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفى على قوله الفعل
توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مضبط لانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه
ولكون الاعادة بلا فائدة لا يساعده العبارة قوله بيانية اى يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
الامر واما الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه كما تمرعنه
صاحب الكشاف حيث جعل قوله تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال وهو ما حذف فاعله هذا الحد
مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع و
على مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى
اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف رحمه الله بحد تام كذا في الرضي فلذا زاد الشارح واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر
هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما تقرر
من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله دفعا للبس اى لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل القائم مقام

فعل ما لم يسم فاعله

الفاعل **قال** ضم اوله اه مبنى لكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل فى اولها الحركة وفى آخرها الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل فى الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الاصل اذ لا همزة وصل فيه وهم **قال** وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا **قوله** لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اول وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء **قوله** فى الاوزان اى اوزان الاسم الثلاثى المنقول **قوله** لخروج الضمة الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل الآخر **قوله** اثقل من خروج من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقيل الى اثقل بخلاف الثانى **قال** مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة علم من **قوله** ضم اوله وكذا مع التاء **قوله** لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى **قوله** فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه **قوله** لئلا يفضى الى اجتماع اه يعنى لو اعلت العين فى الماضى من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين فى الثلاثى وذلك لا يجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط فقيل بطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل فى الفعل لثقله ياء مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يحتمل فى الاسم نحو راى لخفته **قوله** لما لا يرد عليه اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب **قوله** وانما خص اى من بين سائر المعتلات **قوله** لزيادة غموض اى فى اعلاله **قوله** فى المبنى للمفعول من ماضيه هكذا فى النسخ المصححة وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو سهو **قوله** للمفعول اى من المضارع ووقع التصريح فى بعض النسخ **قوله** ما ذكرنا من الغموض والاختلاف **قوله** نقل الكسرة اه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف فيجئ على هذا نقل الحركة من متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولى وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ثم لم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا الضمة ما قبلها فيقول بوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا فى الرضى ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم فى قول مع تغير الحركة فى بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير فى قول **قوله** الايذان اه اى الاشعار فى الرضى وانما نبهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل

المتعدی وغیر المتعدی

الغرض المذکور اذا قصد **قال** ضم اوله لموافقة الماضی لکونه فرعاله **قال** المتعدی غیر المتعدی فی شرح التسهیل التعدی لغة التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الی مفعول به فان تجاوزه الی غیره کالمصدر والظرف لم یسم متعدیا انتهی فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما یتصف بهما باعتبار الفعل والیه اشار الشارح فی بحث اسم الفاعل فی شرح قوله ویعمل عمل فعله ولعل ترک المصنف لفظ الفعل ههنا وذکره فی قوله فعل ما لم یسم فاعله اشارة الی ذلک فما قیل انهما قیدان لا قسمان توهم وفی ترک اداة الحصر وایراد الواو اشارة الی انه قد لا یکون شیئا من القسمین کالافعال الناقصة والی انه قد یجتمعان فی التسهیل وقد یشتهر بالاستعمالین فیصلح للاسمین وفی شرحه ما تعدی تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولکن احد الاستعمالین نادر قیل له متعد بنفسه وبحرف جر ذلک مقصور علی السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشکر وکال ووزن وعد وزاد صاحب الالفیة قصد والظاهر انها غیر محصورة **قوله** من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غیر متعدیة بهذا المعنی لعدم توقف فهمها علیه ولذا جاز ترک مفعولها **قال** ما یتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدی الی المفعول به کنسبته الی الفاعل فی انه لا یجوز استعماله بدونهما الا علی خلاف مقتضی الظاهر لنکتة الا ان نسبته الی الفاعل لما کانت مقصودة بالذات لا یجوز ترکه الا باقامة شیء مقامه بخلاف نسبته الی المفعول به فانه فضلة مقصودة لتکمیل نسبة الفاعل یجوز ترکه من غیر اقامة شیء مقامه واما سائر المفاعیل فانه یجوز استعماله بدونها فعلم من ذلک ان النسبة الی المفعول المعین ماخوذة فی مفهوم الفعل المتعدی لئلا یکون استعماله فی موارده مجازا لا حقیقة کالنسبة الی الفاعل فیکون فهم مدلوله موقوفا علی فهم متعلقه فالمراد بقوله علی متعلق متعلق معین ای معین کان فاندفع ما قیل ان التعریف غیر مانع لدخول الافعال اللازمة التی مدلولاتها نسب کقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الی امر معین فی مفهومها بل الی امر ما لمجیء استعمالها بدون متعلقاتها کقرب زید وبعد نعم اذا قصد النسبة الی معین یکون موقوفا علیه لا بد من ذکره وح تکون متعدیة بحرف الجر داخلة فی التعریف کالمتعدی بالهمزة والتضعیف قیل ان تعریف المتعدی یصدق علی الافعال الناقصة لتوقف فهمها علی امر غیر الفاعل یتعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها علی الخبر فان کان الناقصة معناها مطلق الکون مع الزمان الماضی وکذا سائر الافعال فان معنی صار زید غنیا اتصف زید فی الماضی بالغناء المتصف بالصیرورة صرح به الرضی **قوله** ای امر غیر الفاعل اه ای ما یصدق علیه هذا المفهوم من المفاعیل المخصوصة الواقعة فی التراکیب فاشار بقوله غیر الفاعل الی ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله ویتوقف فهمه علیه الی ان المراد به ما یصدق علیه من افراده المخصوصة لانه الذی یتوقف علیه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فلیس هذا القید معتبرا فی مفهوم المتعلق وبما حررنا لک اندفع ما یتراأی من ان المتعلق المصطلح لیس معتبرا فی مفهوم التوقف کما صرح بقوله وان التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فانه لو کان معتبرا

مفهومہ یلزم التکرار فی التعریف **قولہ** فان کل فعل الخ تعلیل لتخصیصہ فی الاصطلاح بغیر الفاعل وکون اعتبار قید التعلق ظاہرا فی التوقف للاشارۃ الی ان المراد بہ ما صدق علیہ غیر داخل فی مفہومہ لم یتعرض لتعلیلہما **قولہ** لکن الخ استدراک لدفع توہم ناشی

مما سبق وھو لزوم صدق تعریف المتعدی علی اللازم **قولہ** بطریق الصدور کما فی ضرب زید والقیام کما فی طال زید و الاسناد کما فی مات زید **قولہ** ان فہم الفعل ای المعلوم کما یشعر بہ التعریف المنقول فی شرح التسہیل فان المجہول فرع فی التعدیۃ کما فی البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقیقی لا ما یعم مفعول ما لم یسم فاعلہ ایضا اذ لو ارید ذلک فلم یکن ضرب فی ضرب

متعدیا لعدم توقف فہمہ علی فہم امر غیر الفاعل بالمعنی العام **قولہ** لا یمکن تعقلہ الا بعد تعقلہ جملۃ مؤکدۃ لما قبلہ والمراد البعدیۃ الزمانیۃ لامتناع تعقل شیأین فی زمان واحد ای لا یمکن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعین بالزمان لما ان النسبۃ ماخوذۃ فی مفہومہ وفہم النسبۃ متاخر عن فہم الطرفین بخلاف الزمان فانہ مما یتوقف علیہ وجود الفعل لازما کان او متعدیا قال السید رح فی شرح المفتاح ما حاصلہ ان المفعول بہ داخل فی معقولیۃ الفعل المتعدی بخلاف غیرہ فانہ مما لا مدخل فی معقولیۃ الفعل **قولہ** بخلاف الزمان الخ ای المفعول فیہ ولہ والحال عبر عنہا بہذہ الامور لیظہر توقف وجود الفعل علیہا دون الفہم **قولہ** وہیأۃ الفاعل والمفعول ترک فی بعض النسخ ذکر المفعول لان ہیأۃ الفاعل الذی ہو رکن الکلام اذا لم یتوقف علیہ تعقل الفعل فہیأۃ المفعول بالطریق الاولی **قولہ** وغیر المتعدی الخ وما قیل ان المتعدی یصیر لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوہم اذ معنی التعدی وصول الفعل الی المفعول وعدم التعدی انقطاعہ عنہ فلا فیہ من الاشتراک فی المعنی وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان باب الانفعال والتفعل معناہ التاثر والقبول لمطاوعۃ **قولہ** اما بالہمزۃ وکبہ فاکب شاذ **قولہ** او بالف المفاعلۃ الخ جعل بعضہم بناء فاعل من اسباب التعدیۃ کالہمزۃ والتضعیف وحروف الجر بسبب ان ہذا البناء یقتضی التعدی وان لم یکن الفعل الثلاثی متعدیا لان المشارک ہو المفعول ولم یجعلہ بعض آخرون لانہ لیس مثل ہذہ الاشیاء فی المعنی لانہا بمعنی التصییر بخلافہ ولانہ قد لا یتعدی الی اکثر مما کان الثلاثی متعدیا الیہ نحو ضاربتہ وذلک فی کل فعل کان مفعولہ الاصلی ہو المشارک بخلافہما فان التعدیۃ لازمۃ لہما کذا فی العباب **قولہ** او بحرف الجر لا بغیر شیء من حروف الجر معنی الفعل الا الباء فی بعض المواضع نحو ذہبت بزید بخلاف مررت بہ فاذا اغیر فعند المبرد یجب فیہ مصاحبۃ الفاعل للمفعول بہ لان الباء للتعدیۃ عندہ بمعنی مع وعند سیبویہ کالہمزۃ یجوز المصاحبۃ وضدہا ولا یجوز حذف الجار فی السعۃ الا فی ان وان تقلا فللاخفش فی الحصر وجاء فی غیرہما ما شذ وذای نادر او ما لکثرۃ الاستعمال نحو امرتک الخیر ویجوز ان یجتمع علی فعل واحد عدۃ حروف اذا کانت مختلفۃ نحو خرجت من الکوفۃ الی البصرۃ لا کرامک ولم یجی حذف الباء المغیرۃ الا فی قولہ تعالی اٰتونی زبر الحدید علی القراءۃ بہمزۃ الوصل ای بزبر الحدید واما الہمزۃ والتضعیف فلا یغیر فیہما

من معنى التغير فان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلثة ولم ينقل منه الا علم وارى والتضعيف قل تعديته للحلقى العين الا في الهمزة نحو نأيته والمفعول الذى يزيد بسببها هو الذى كان فاعلا قبل دخولهما فلذلك كان مرتبة ما زاد لهما من المفاعيل مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضى وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصح تبديل حرف الجر بالباء وان التعدى مطلقا يقتضى تغير المعنى ولكن تعدية اعطيت الى المفعول الثانى بالهمزة والى المفعول الاول بالصيغة **قال** والمتعدى بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى **قوله** غير الاول مفهوما وصدقا **قوله** فيما صدقا عليه فيما يحمل ان عليه فانه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والاخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم **قوله** نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثانى مفعولى باب علمت حال وليس بشئ لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين **قال** كاعلم واما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول او الثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق **قوله** يقرن له المفعول الاول لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية **قوله** فليست اصلا في التعدية اى ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحدث **قوله** بواسطة اشتمالها اياه لان الانباء والتنبيه والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغنى اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حد نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقى الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ارانى الله في النوم عمرا سالما **قوله** في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه وفي شرح الفية الشيخ السيوطى يجوز حذف هذه المفاعيل الثلثة وبعضها الدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلوم في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثانى لا بد من ذكر الثلثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخيرين من باب ظن الثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعولى ظننت انتهى فمعنى قوله

فی جواز الاقتصار علیه ورد للمذهب الثانی والثالث لان معناه جواز ذکر الاول وترک الاخیرین وفی قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذکر الاول وذکر الاخیرین ومجموع القولین اختیار المذهب الاول الذی علیه الاکثرون ولان الاخیرین کثانی اعطیت لان الاول الذی هو فاعل فی المعنی اذا کان کمفعولی الاول کان الاخیران کثانیه بالطریق الاولی ثم قیل ان مفعولیها الاول کمفعولی اعطیت فی عدم جواز کونه مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد فلا یتهم عدم التقییدا بما ذکر فالاقتصار علی جواز الاقتصار تقصیر فی التوهم لان عدم الجواز المذکور مشترک بین جمیع الافعال لا اختصاص له بباب اعطیت قال والثانی والثالث من مفعولیها ای کل واحد من الثانی والثالث بالقیاس الی الاخر من مجموع مفعولیها المعتبرین معا مفعولی واحد کثانی علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعیضیة وفائدة التقیید الاحتراز عن ملاحظة کل واحد منهما بالنظر الی المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار لیس حالهما کحال مفعولی علمت قال الرضی فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث کحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانهما هما والاول هو الذی زاد بسبب الهمزة **قوله** فی وجوب ذکره قیل وکذا فی جواز الالغاء والتعلیق وجواز کون المفعول الثانی مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد فالاقتصار علی الجواز المذکور تقصیر وتقیید للاطلاق من غیر ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعلیق مختلف فیه واتحاد الضمیرین مختص بافعال القلوب فی رای الحلمیة والبصریة ووجد وعدم وفقد لا یجوز فی غیرها کل ذلک منصوص فی التسهیل وشرحه نعم یشارک الثانی والثالث لهذه الافعال مفعولی علمت فی احکام اخر من جواز حذفهما وحذف احدهما للدلیل والتقدیم والتاخیر ولذا عم فی التسهیل الا ان هذه الاحکام غیر مختصة بمفعولی علمت **قوله** ویسمی افعال الشک والیقین عطف علی الخبر المحذوف ای افعال القلوب هذه المذکورات او علی مجموع المبتدا والخبر والشارح رح صرح عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدا المحذوف الخبر وقد سلف قوله ظننت مبتدا اخر اما فی عبارة المتن فقوله ظننت الخ خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله یدخل خبر او مستأنفة **قوله** کانهم ارادوا به لما کان استعمال لفظ الشک فیما تساوی طرفاه متعارفا بین العلماء غیر مختص باصطلاح المیزانیین فتسارع الی الفهم عند الاطلاق ولم یکن شیء من هذه الافعال علی ذلک حمله الشارح رح علی الظن تجوزا لاشتراکهما فی عدم الجزم وانما قال کانهم لاحتمال ان یکون هنا بالمعنی اللغوی ای خلاف الیقین وشموله لغیر الظن لا یقتضی ان یکون هذه الافعال دالة علی جمیع انواعه **قوله** تساوی الطرفین ای الوقوع وعدمه **قوله** وهی ظننت الخ هذه سبعة افعال تشترک فی انها موضوعة للحکم بتعلق شیء لشیء علی صفة فلذا اقتضت مفعولین وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة بما دل علیه الفعل من علم وظن والحصر فی السبعة باعتبار مدلولها النوعی فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترک بینهما ذکر المصنف رح من کل نوع ما هو المشهور منه والی ذلک اشار الشارح رح بتقسیم مدلولها

افعال الشک والیقین

قوله وهذه الثلاثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان
والخيلة ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط وعد بمعنى حسب عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب وأُري المجهول
قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا قوله وهذه الثلاثة للعلم اى للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة
الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر او لا كرأيت قال الله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونريه قريبا وهو مطابق وهو غير مطابق قوله على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة للتقسيم منها معناها لا بد ان يعمل
في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيهما رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه
وانحصار ناصب في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله من حيث الاخبار لما
علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة مما حمل عليه الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب
بالعلم والظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشرح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الا
كان التي الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ما قلنا بيان الشرح حيث قال
ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم قوله على انهما مفعولان لها اى كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى
فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر قوله فلا يقتصر اه الاقتصار حذف الشئ
بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا معناه اى لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت
القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها
كانه قيل لا بد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما ففيه ان حذف الخبر
ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ قوله وهو المفعول به
في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف
الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا قوله ومع حذفه اه اى مع وجود الدليل الدال
على المحذوف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على قلة اى مع بقائه
المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فوقع على كثرة كما مر في بحث مفعول ما لم يسم فاعله قوله لا يحسبن اى على
قراءة الياء وجعل الذين يبخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى بخل الذين
واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثاني قوله لا تخلنا جازعين في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اى لا تخلنا جازعين على
اغراء الملك بنا انقد وشى قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصبر الامر فلا نبيد منه ميلان حركس غراء قاسم ... في البيت

بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الغرلم يوجد بمعنى الاغراء والرشاء تجمع واش وهو النمام وطال المعنى امتد وما كافة عند ابن جنى

يكفه عن طلب الفاعل ومصدريته عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجئ فى الافعال الا فى نعم وبئس **قوله** وقد يحذف

معاه بلا قرينة دالة على تعيينها فتحذفان نسيا منسيا جملة مستأنفة كان سائلا يقول قد علم حال باب علمت واعطيت فى الاقتصار

على احدهما فما حالهما فى حذف المفعولين جميعا فقيل تم جوز حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد من قوله فذكر احدهما ذكر الاخر

مفهوم المخالفة **قوله** فاتك كالتحذف فهما له اى من غير ان يكون هناك ما يدل على تعيينه علما وظنا مخصوصا كما يدل عليه المثال قال فى

شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك وضمير نحو ظننته او اسم اشارة

نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل

لا بد عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر اخر سوى المفعولين **قوله** ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل اظن او اعلم دون قرينة

تدل على تعيين ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى **قوله** نحو من يسمع يخل من خال يخال قال

الاصمعى من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار الناس

ومعائبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا فى امثال ابى عبيد **قوله** اى ابطال عملها

لفظا ومعنى **قال** لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء

اذا توسطت او تاخرت **قوله** الصالحين له قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما

ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع **قوله** ومفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحها

للامرين المذكورين على البدلية **قال** كلاهما حال وتمييز **قوله** تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف

العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما **قوله** على تقدير الالغاء لكونهما ح فى معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا

كلاما تاما اذا المقصد نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع **قوله** عند النقد لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر

كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة **قوله** على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى

فمع تقدمها ينقلب اللفظى المعنوى **قوله** فى معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما

كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير فى ظنك كذا فى العباب فى ما وقع فى الرضى من ان الالغاء واجب

فى زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالب فالمقصد منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والا لما يتحقق الالغاء

بل المعنى زيد قائم فى ظنى الغالب **قوله** انهما متساويان لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر

عن الاخر **قوله** نحو ضرب احسب زيد اى ضرب زيد فى حسبانى وكذا البواقى **قوله** فلهذا قيد اه تقديم الجار والمجرور

لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر اي لا لاجل اخراج هذه الصور تقييد الجواز بالتوسط المخصوص اعني
بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت لان المصنف لم يقيد التوسط بكونه
بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المفعولين قوله جوازه المبني بل يحمل على المعنى
المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم قوله انما خص اه لا يخفى
عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي
ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغى وجوبا وقع بينهما اضرابا عن البيان النسبة
لانه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل والرضي قد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه
الشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى البيان ووجه التخصيص اما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه
بين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل
ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظ ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم
وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع قوله
قبل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لِنَعْلَمَ اَيُّ الْحِزْبَيْنِ اَحْصٰى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى
قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما للمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ اخر بان يكون مدلول
نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام
بلا توسط لفظ اخر او بتوسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة و
بالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم ولا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني
لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الا بتأويل ان يقع علمت جواب هذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق
العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما
الداعي يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان
اداة الاستفهام التي بعده ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي
جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى

هذا المعين او ذاتی من المذكورين فی القسم الثانی نسبة الی المذكور و عدم تلك النسبة فلا حاجة الی التاويل المذكور و لو سلم فلا نم ان نعم
لا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة و لذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان جرى على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار
المذهب الاكثر و ايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه و ان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض **قوله** الداخل على معموليها قيد المنفی بالداخل على
المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثانی فقط لا يوجب التعليق فی الاول نحو علمت زيدا
من هو او ما قائم او القائم و جوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فی هذه الصورة و انما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر **قوله** وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا
عن اجتماع حرفی التاكيد لكنه خلاف الوضع **قوله** فمن حيث اللفظ اه و لا يجوز العكس لانه لا يعلم ح ان المعنوی عامله و لا قوله
والفرق اه مع اشتراكهما فی ابطال العمل و المراد الالغاء المذكور ههنا ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا و اما الفرق بين مطلق
الالغاء والتعليق فبالوجه الثانی فقط **قوله** ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا و معنى بلا مانع و التعليق واجب لانه ترك
الاعمال لمانع يعنی ان الالغاء ماخوذ فی مفهومه الجواز و التعليق فی مفهومه الوجوب فی شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا
لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا و محلا على سبيل الجواز و لا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز
فی قوله جواز الالغاء اذ المعنی ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها و ان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه
ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال و لذا قال شارح اللباب فی قوله و يختص بجواز الالغاء و التعليق ان قوله
والتعليق عطف على الالغاء فتدبر **قال** ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا و الآخر ظاهرا نحو زيد ظن قائما و ظننت زيدا
قائما لم يجز المثال الاول مطلقا و جاز الثانی فی افعال القلوب خاصة و ان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا فی الرضی **قال** لشیء واحد
صفة لضميرين ای ضميرين كائنين لشیء واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رض لقد
رأيتنا مع رسول الله صلعم ما لنا من طعام الا الاسودان **قوله** لان اصل الفاعل ای اصل مدلول الفاعل النحوی بمعنى ما يبتنى عليه غيره
ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته و صفته و الاصالة بهذا المعنى لا ينافی كونه داخلا فی
التعريف **قوله** و المفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولی عاملين و المجرور مقدم **قوله** لاتفاقهما من حيث اه و ان اختلفا
من حيث كون احدهما مرفوعا و الآخر منصوبا فان الواجب عاية تغايرهما بقدر الامكان **قوله** لانهما ليسا ای الفاعل و المنصوب الاول
فی الحقيقة فاعلا و مفعولا به ای مؤثرا و متاثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التاثير و اما المنصوب الاول فلعدم
تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة و من هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب **قوله** لانهما نقيضا وجدت ای فی اصل الوضع
فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم **قوله** اجريا ای البصرية و الحلمية ای اجرى ای التی بمعنى ابصر و التی بمعنى رأی فی المنام

محجرفها اى التى بمعنى علم التشارك اللفظى وان كان منصوبهما مما يتعلق به الفعل حقيقة فى القاموس الحلوا بالضم وبضمتين الرؤيا
قوله لقد ارانى للرماح اه اللام للابتداء وجواب القسم ارانى اى ابصر الرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة
التى يتعلم الطعن والرمى عليها من عن يمينى متعلق بارانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق
للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب له خولى من عليه قوله ما عدا حسبت اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان
قوله وهى اما العلم او الظن اى معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولاتها فى نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث يمكن متعلق
بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر تتعدى الى مفعول واحد مع ان
لها معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول
حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرح المفصل فى وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع
بقائها افعال القلوب انتهى يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها
التى هى مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعانى فانها ليست
مظنة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله بذلك اى بقوله قريب من معانيها الاول قوله لئلا يتوهم اه ولئلا يتوهم انه لا وجه
للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معانى اخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر حق الظهور قوله لا وجه التخصيص بالبعض اى لتخصيص الذكر بالبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الاخر ولهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله الخال الخال
والخيلاء التكبر والاحسب من الناس الذى فى شعر رأسه شقرة قوله من الظنة بكسر الظاء والتهمة تهمة اصله وهمة قلبت الواو
تاء كما فى وكل قوله اى اخذته مكانا الوهم يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اى اتخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات
القلب او مرجوح طرفى المتردد فيه كذا فى القاموس وفى العباب معنى الاتهام جعل الشئ موضع الظن السيئ فعلى هذا معناه
قريب من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشئ موضع الوهم مطلقا فجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك فهو
والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم او الظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق
الادراك قوله ومنه قوله تعالى اه اى ما محمد صلعم على ما يخبر به من الوحى وغيره من الغيوب بمتهم اى بمأخوذ مكان وهم
ان لا يكون خبره فى الواقع كالكاهن فظنين فعيل بمعنى المفعول قوله وهو العلم بنفس شئ اه يعنى ان العرب خصوا المعرفة
بادراك نفس الشئ ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه فى العلم بنفس الشئ وبكونه على صفة
فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت

زید قائم وعرفت ان زیدا قائم واحد بل هو موکول الی اختیارهم فانهم یخصصون احد المتساویین بحکم لفظی دون آخر قوله ومعنی

ابصرت قریب الخ یعنی ابصرت وان کان بمعنی استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه یستلزم العلم فهو قریب من علمت بالبصر

ولم یذکر رأیت الصید ای ضربت رئیته لعدم کونه قریبا من افعال القلوب قوله ولما کان الخ دفع لما یتوهم ان لهذه الافعال المذکورة

معانی سوی ما ذکر فلم لم یتعرض لها او نصب قرینة علی التقیید المذکور وتذکیر قریب باعتبار کل واحد منها کانه قال لها معان

أخر کل واحد منها قریب من العلم والظن قوله ای استغنیت الخ نشر علی ترتیب اللف قوله لیست بمعنی العلم والظن ای قریبا

من معناهما قوله لا تتم بمرفوعها کالافعال الغیر الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمیر تتم او مفعول مطلق ای تماما

مثل الافعال التامة یعنی انها بمرفوعها لا تصیر مرکبا تاما یصح السکوت علیه حتی یکون الخبر قیدا فیه لیترتب به الفائدة

بل المرفوع مسند الیه والمنصوب مسند بنفس الحکم بهما ویفید کان تقییده بمضمونه فان معنی کان زید قائما زید متصف

بالقیام المتصف بالحصول فی الزمان الماضی وقس علی ذلک وما قیل انها سمیت بذلک لانها سلبت عن الدلالة علی الحدث

ففیه ان دلالة ما عدا کان علیه واضحة غایة الوضوح واما کان فانه یدل علی الحصول المطلق والفائدة فیه التأکید

والمبالغة باعتبار انه یدل وضعا فی نحو کان زید قائما علی حدث مطلق بعینه خبره کما ان خبره یدل عقلا علی زمان

مطلق بعینه کان هذا خلاصة ما فی الرضی ولعل القول المذکور مختصر عند ذلک القائل بکان لخفاء دلالتها علی الحدث

ولما کان معنی کان ملحوظا فی معانی سائرها سمیت کلها ناقصة والیه یشیر ما فی الفوائد الغیاثیة من ان الفعل یدل علی

النسبة ویستدعی حدثا وزمانا فی الاکثر وان کان قد یعری عن الحدث ککان او عن الزمان کنعم وبئس قال لتقریر الفاعل الخ

ای جعله وتثبیته کذا فی الرضی فهو من قرّ یقرّ اذا ثبت وسکن کما فی القاموس ولیس بمعنی التأکید لانه بهذا المعنی یتعدی بنفسه

لا بعلی ولانتفائه فی لیس والظاهر انه مصدر مبنی للفاعل ومعنی التثبیت والاثبات ادراک ثبوت شیء ایجابا او سلبا ای الثبوت

الحاصل فی الذهن علی وجه الاذعان علی ما تقرر فی محله وهذا بناء علی ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنیة فیصح کون التقریر

موضوعا له ولاندفع الاشکال الذی تحیر فیه الناظرون من ان معناها ثبوت الفاعل علی صفة او انتفاؤها عنه لا التقریر سواء

کان مصدرا للفاعل او المفعول کذا فی الرضی تسمیة مرفوعها اسما اولی من تسمیته فاعلا لها لان الفاعل فی الحقیقة مصدر الخبر

مضافا الی الاسم لکنهم سموه فاعلا علی القیاس ولم یسموا المنصوب مفعولا بناء علی ان کل فعل لا بد له من فاعل وقد یستغنی عن المفعول انتهی

فلاجل هذا لم یعد مرفوعها فی المرفوعات علی حدة وادرج فی الفاعل وما قیل انه فاعل فی الحقیقة عند من ذهب الی دلالتها علی الحدث

والی هذا مال صاحب المفصل حیث لم یعده فی المرفوعات علی حدة مثلا کان یدل بمادته علی الکون المنتسب الی فاعله

فان کان المراد نسبة مطلق الکون الیه فتامة وان ارید نسبة کون الشیء الیه فناقصة فیتوهم لان قولنا حصل القیام لزید

ليس نسبتها علا له بل فاعله القيام المضاف الى غير اى حصل قيامه قوله على العمدة اه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما
اللفظ المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يجيء للاستمرار وبخلاف الانتقال
والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها قوله ولا شك اه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والادخال
لا اعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير قوله لان ذلك التقرير اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة
بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعنى الحدث ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه فى التامة
والناقصة قوله فكل من الصفة اه يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن
ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان
فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه
لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر قوله لتقرير الفاعل اه يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من
كونه على وجه الانتقال فى الزمان الماضى موضوعا له كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له لان التقرير المقيد
موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى الجملة فى الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل اه يجعل
التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها
اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما قاله الرضى
من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى ان التعريف تام من غير
اعتبار التكلفات التى ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر مشترك فيه
وتميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان
يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل
كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصرح فى الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران
حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران
نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقى الاقتران لانك تقول اعجبنى اقتران زيد وعمرو ودونهما
تثبتهما باعتبار الاقتران ولا تثبته باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبار
من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك فى انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين

فالتعريف تام من غير اعتبار العهد او الحمل على الجزئيات او جعل اللام للغرض لتقييد ذلك عليه وجه اخر ان الافعال
التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات
الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة التاء على ما فى القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغة والنحو
ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء قوله انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار آل ورجع وحال وعاد وجاء
وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتئ ما افتأ ومادام ما برح من رام يريم قوله وقد تضمن اه قال المحقق التفتازانى فى
شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وله طرق اشيعها جعل الفعل المذكور
حالا وعكسه فههنا طريق اخر نحو احمد اليك فلانا اي انهي اليك حمده انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فهى تامة
كما لا صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعلها حالا قوله وقد جاءا ه لفظ جاء فى المتن تامة وفى الشرح بمعنى الدعجة نا قصة
كما لا يخفى قوله قوله اى العرب فى الرضى وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين ارسله على رضى
الله عنه اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تقدم تقديرا معنويا قوله من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما فى القاموس
وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس مرادا ههنا قوله ونحوها مما يقدر به الاشياء كالجوالقة قوله اي لم تكن هذه اى الغرارة
على مقدار تحتاج انت اليها وهى كناية عن عدم حصول المقصود قوله ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة
من الحاجات متصفة بوصف كونه حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهفت شفرتي
وفى الصحاح ارهفت سيفى رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه فى القاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوزاه وهو القول
المذكور ان قوله خلافا للفراء فانه يطردهما وقال المصرح الاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد
فانما يطرد قعد فى مثل قول الاعرابى وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان
اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل فى حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ
الذى يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام
الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن فى القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
عليك ولا مما لزم الابتدائية لكونه فى المثل او ما فى حكمه كالجمل الاعتراضية كقوله انت طالق الطلاق البتة او لكونه بعد لولا
الامتناعية واذا الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اى لاجل اعطائها الخبر اى المقصود من دخولها فلذلك الاعطاء ان
المتكلم يقولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا او قس على ذلك فلا يرد لا وجه تخصيص الخبر
بالذكر لانها تعلق اسمها ايضا حكم معناها قوله يعنى اثره المترتب عليها شار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم قوله

فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يبعد ان يجعل اسمها فاعلا وخبرها مفعولا قوله فيه تعريض
عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله ثم كان تكون تامة
تفصيل لبيان المعاني التي يتمايز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كانت فيه لثبوت
خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا ماضيا جعل قوله ماضيا صفة للمصدر مجردا ليصح كونه
دائما او منقطعا صفة له في القول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك
لا يرتضيه الطبع السليم مع بشاعة التنكير قوله من غير دلالة اي دوامها ناشيا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول
كان بل هو ناش من عدم الدلالة في اللباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الابهام ليس فيه دليل على عدم سابق
ولا عدم طار وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافي المتوهم من صيغة الثبوت الماضي بالدوام ورد على
من زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة قوله نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة
في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لاوليته ولا لانقطاعه كغيرها من الافعال الماضية
فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ قال الشيخ اثير الدين
واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله وهو من قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت
خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت
الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصحيح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لعطف القسمين والمقسم
قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر والى احد القسمين
والضمير المجرور الى ما اي لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الآخر واحد القسمين قسم منه اي ليس
من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله بتيهاء قفر اه التيهاء على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدى
فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلأ والمطي كالركي جمع مطية
وهو المركب والقطا جمع قطاة [illegible] والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي الارض الصلب ضد السهل قيد به لان قطا الحزن
لا يسير فيه الا دليل لو كانت الارض حزونة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء [illegible]
المطي كانها منزلة قطا تركت بيضها فصارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا [illegible]
في المشي سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيض [illegible]

قيل في الغالب [illegible] طلوع الشمس [illegible] نادرة [illegible] قوله فانا
بينهما [illegible] ان تكون [illegible] الاحتمال البينونة [illegible] لا يصح [illegible] خبرا لانها [illegible] تامة
[illegible] صارت [illegible] تنتقل الى [illegible] من البينونة [illegible] الكلام
فيكون [illegible] صار زائدة ومن [illegible] ان البيان ناقص قوله عطف على قوله اه اي [illegible] كان التي فيها ضمير الشان هي التامة
بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة واما عدها قسما اخر وان كانت ناقصة
او تامة جريا على عادتهم [illegible] اقساما اخر انتهى وفي شرح التسهيل للعلامة المصري [illegible] القاسم بن الابرش [illegible] كان الشانية
قسم براسها [illegible] قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله تكون ناقصة [illegible] ولم يقل و
فيها ضمير الشان كما [illegible] قوله وتكون تامة الا ان الشرح [illegible] كلام المتن على مذهب الجمهور [illegible] عن الظاهر
اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله [illegible] من مات
[illegible] بالكسر والفتح [illegible] خبر مبتدأ
محذوف اي احدهما [illegible] اسم فاعل [illegible] اي ذكر خبرا او اصنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله قوله
[illegible] وهو فاعله فلا يكون الا [illegible] قوله [illegible] على [illegible] الايضاح اشارة الى ان كان التامة [illegible]
تكون بمعنى [illegible] المسبوق بالعدم [illegible] قال القاضي في تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اي حدثت [illegible]
والمقدر [illegible] ويقدر [illegible] عليه [illegible] الامثلة الثلاثة اشارة الى
[illegible] تامة [illegible] قوله [illegible] اشارة الى [illegible] سواء كان حدوثه في نفسه او
في محل [illegible] الارادة [illegible] وهو صفة تخصص وقوع المقدورات في وقت دون وقت [illegible]
كنا [illegible] قوله [illegible] المعنى الاصلي اي ما هو [illegible] الافادة من [illegible] الكلام لا ما يفيد اصلا اذ الزوائد لا تخلو من فائدة
معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن او السجع قوله [illegible] اشار بهذا التمثيل الى ان
الزائدة مختصة بلفظة كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور واجاز [illegible] زيادتها [illegible] والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
واختلف [illegible] فقيل [illegible] لتضمين [illegible] على الفعل [illegible] كان [illegible] وقيل انها لا فاعل لها
[illegible] قوله [illegible] شرح التسهيل للعلامة قوله [illegible] كلمة
[illegible] قوله [illegible] المعنى [illegible] استبعاد
[illegible]

اما من صفة او هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا تحتم به الى تحقق الصفة الاولى
فلذا اسلوب هذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الافعال
بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار تعلق انتقال الفاعل الى المكان او الذات كسائر الافعال التامة فان
المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة
فمعناه الحصول بعد ان لم يكن **قوله** او اما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين فالمنتقل النوع او نوعيتين
فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء **قوله** ان العداوة انما اخره بتدارك الهفوة تعني الحسنات الهفوة الخطاء والذلة والمعنى
ان العداوة تصير صحبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات **قوله** وقال فيالهف اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه و
من نعمي مستغاث له في الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق وفي القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير تحولت النعمى وهو وان كان مفردا في معنى الجنس وفي المغني الضمير في
فسواهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس **قوله** الابؤس هو بضم الباء وسكون الهمزة جمع بؤس بمعنى الشدة والمعنى استغيث بالله يا لله من
اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر اي من نعمى يا لله يتعجب منها ويستغيث بها **قوله** لا بصورها
اي ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض و
الدال على الانتقال من غير تعرض للزمان الماضي الزمان المدلول عليه بصورها مشترك فيما بينها وبين سائر الافعال وهم ايضا
لا تدل على اقتران مضمون الجملة بالاوقات المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف
بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره **قوله** بمعنى الدخول ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون و
حين تصبحون في شرح التسهيل ويكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قال [illegible] مضارع بات يبيت ويبات
بياتا وبيتا ومبيتا بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار **قوله** اي خالف في جميع النهار
اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في المعاني المخصوصة **قوله** بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالدلالة قال الله تعالى
ظل وجهه مسودا في الرضي مجيء بات بمعنى صار قليل ونقل الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عليه السلام فانه لا يدري اين باتت يده
قوله امسين قال الرضي [illegible] لم يستعمل متعديا بنفسه وبالباء [illegible] بمعنى اقام
وظل تكون تامة بمعنى دام او زال عند بعضهم وبمعنى اقام نهارا **قوله** في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة **قوله** [illegible]
عن الافعال الثلاثة السابقة يعني لو جمعها مع الافعال الثلاثة فلما ذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيء الكل تامة
ولما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم [illegible] ان الثلاثة [illegible]

تامتين ليستفاد منه حالات مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه **قوله** فهذه
الافعال النظر ترك الفاعل ولما لم يتعرض له التفصيل في الجمل سابقا اي ما مرّ في المادة هذه الافعال الاربعة فلتاكيد كون كل واحد منها
بمعنى صار **قوله** يستقطها عن البين اي عن بين الافعال التي هي مدلول التفصيل في مادة الفعل السابق بعد العهد كما في الواقع في قوله تعالى
لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ **قوله** اشارة الى عدم الاعتداد
بها فالذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد بها **قوله** لانها من الملحقات في
الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف فانه ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال
والتفصيل **قوله** بمعنى انتقال الجوهر او يكفات بجاف **قوله** تامة وكذا زاله يزيله اي فرقه وليس ذلك لفرق معنوي بل هو مقصور
على الاستعمال **قوله** كليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت **قوله** ايضا بمعناه وفي الصحاح ابو زيد ما فاتك ذكره امس ولقيت
وماذا تاخر كذا والى انما ذكره ومابرحنا ذكره **قوله** سمى اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله
لتقرير الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر **قوله** تنبيها على ان اسمها اي الافعال
الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية
بداهة **قوله** من وقت يمكن ان يقبله في الصراح القبول پیش آمدن وپذیرفتن ففي المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني
المراد من قبال الفاعل على الخبر امكان ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف اختصار وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية
لانه المتبادر عند الاطلاق **قوله** اما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بنوع هل ليس
بوضع سوى وضع المفردات فلابد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما بمنزلة بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان **قوله** لان
النفي ماخوذ اه بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل
عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفي نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا ذلك لانهم قصدوا ان يكون
النفي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الثبوت صعب فلذا اعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من ان الاخران نفي النفي
يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول اذا كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان النفي
في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ايضا كذلك **قوله** استمرار الثبوت اي يستلزم لتحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى
كان دائما **قوله** اعتبار الصلاحية اه اي واما اعتبار انه حذف ههنا بقرينة عليه كما في قوله تعالى وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
آمَنَّا بِهِ حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ عند الحنفية وفيه اشكال لان اعتبار الصلاحية خارج عن
مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيأتها **قوله** اذا اريد به خلاف

ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال الدينار زوالا عن مكانه او لفظه غير عمل ما فتئ فانه لم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا
او تقديرا وفي القاموس فتئ عنه كسمع نسيه والنقل عنه فيه كمنع كسر واطفأ **قوله** بشرط ان لا ياتي اه وانه عليها ان كانت ماضية فيها
ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فيها ولا ولن وهذه الافعال لا يفصل بينها وبين النفي الا بظرف وشبهه وان كان يجاز ذلك في غير
هذه الافعال نحو لا اليوم حتى ولا امس لم تركب حرف النفي فيها لافادة الاثبات كذا قال الرضي **قوله** او تقديرا قال الرضي وحذفها قياسا الا
في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون تامة الا صورها تحذف من القسم كثيرا **قوله** وذلك اه
بيان لكون مدلولها التوقيت للمذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال في الظرفية
بحيث لا يصح تقدير الزمان معه **قوله** واذا قدر الزمان اه بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه يكون مؤولا بالمصدر المفعول او صفة
الجملة فلا بد من تقدير ظرف آخر يصير معه كلاما تاما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة **قوله** ما دام لم يشغل دام
اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول ففي الثاني ضمير تقدم
على اسمه وعلى التقديرين لا يدخل دام على الجملة الفعلية على ما وهم **قوله** ولم يحصل معنى الجمع كلام مبني على جعل ما دام بتأويل المصدر
ظرفا لاجلس **قوله** لا يفيد معنى الجمع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد للجملة الى ما دام على ما وهم حتى يعترض
بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول الجمع كلام لا يفيد فائدة تامة وليس كذلك **قوله** فلذلك يفيد اه فانه لو كان لنفي الحال
يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي
بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة
فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور
في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني لا يجدي لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع
للقدر المشترك قيل لا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما **قوله** نحو قد تعرفه فان يانيه عمل على الماضي
والاستقبال **قوله** اخبار الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف المعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد
على مذهب الذين اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها او على من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على
قوله اما تاكيد المضاف او تاكيد المضاف اليه لكن جعله تاكيد الضمير اعلى لانه الشائع واعتد العجز من قال انه لا يجوز
تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص في القياس والاجماع على ما في شرح التسهيل **قوله** اذ دليلهم بها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار
المضاف اليه **قوله** فيها عاما مامنه فصل احترز به عما اذا كان العامل حرفا نحو ان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه
اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها اسماء كالافعال لا يرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث

الافعال ما تسمى من كان واخواتها امر خبر المبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا علل فيما سبق بانه فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار فى
ما هو قوله ان يقيد والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ
قوله يقتضى تقديمها عليها اى على الاسماء اما عليها فقط سواء كان موجبا للتوسيط لكون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد او
كونه ضميرا متصلا نحو كانك زيدا اى مشبها بك او لم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها
او الى ما فى الخبر نحو كان فى الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط كما فى مثال
الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على ما كان لا ينافى كونه مثالا لما يقتضى تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان
والثانى بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها غير ظاهر فى التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله
لا لدخوله فيه قوله نحو صار عدوى صديقى فان رفع الالتباس فى قلب المعنى يقتضى تأخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان
كون الخبر محصورا عليه يقتضى تأخيره واما ما اجاز الزجاج فى قوله تعالى فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوٰيهُمْ ان يكون تلك اسما ودعويهم خبرا
وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب قوله ويجب ان يكون اه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة
فى قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفى الضرورة عن جانب الوجود فلا يحتمله عبارة المتن لان الامكان اما عبارة
عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح فى المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب
ضرورته قوله اى الافعال الناقصة لان الكلام فى احوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته
للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال
او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشئ
باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على مخالفته قوله تقديم اخبارها عليها اشارة بتأنيث الضميرين
الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اى قسم
يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذى
هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام وكل ذلك تمحل قال وهو من كان الى راح اى فى الترتيب الذى ذكره المصنف
والغاية داخلة فى المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا ولجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف قوله وجوازه لوجود
[illegible] اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثانى لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع
فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب بجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها قوله اى هذا القسم فسر مرجع الضمير
مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهى افعال القول

بلفظه على حذف المضاف اى اخبارها او له كلمة ما تكلف لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير فى قوله وهو ليس فلم يفسره فى قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى اخ فيجوز ان يكون من معنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار

قال مما اوله ما لم يقل ما فى اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها فى حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو فى هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر فى ما كان وما صار لبقاء النفى فيهما واقتضائه للصدارة بقى ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن وان لا لانها شريكة للافعال التامة فى جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عنه دخول ان والكلام فى الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون قوله فلامتناع اه اى الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقى على اصله فى ما وان ولم يبق فى لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التى يتخطوها العامل واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريد ان لا تخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعمل به امتناع تقديمه قوله ويجالف هذا الحكم اه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لا ان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز فى الفاعل على ما تقرر فى بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل المجرد بيان الناصب المنوى الذى لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به فى الرضى وجعله من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبنى للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبنى للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولا صريحا فيكون فاعليته ضمنية قوله ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لانه لو كان لحذف وجوبا ففيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقام حقيقة الا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا فى الرضى فى بحث المصدر وقال الشيخ الرضى ان الفاعل او المفعول المجرور باللام نحو حمدا له وحمد الله خبر مبتدأ محذوف اى هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا والصق معنى قال الا ابن كيسان الخلاف فى الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول ما فى حيزها مطلقا لعدم قولهم بتصدرها على ما

في شرح التسهيل نقلا عن ابن مالك فاندفع ما قيل الفعال لا يخصه بل الكوفيون ايضا لغوا في ذلك ما عدا الفراء **قوله** كما يقتضيه المعنى
من كون احد الجانبين غالبا والآخر مغلوبا صريحا **قوله** لتقدم الخ متعلق بقوله لا من جانب الجمهور **قوله** لانه لا مخالفة بينهم فلا
التخالف المقتضي للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث **قوله** فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب
وان كان لا يلزم من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي
الذي هو مدلولها متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعده صيرورته مثبتا نسبته الى الجملة
لم يكن الجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظ هو الثاني لان صيرورته ناقصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في
انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم **قوله** فان الافتعال كما في قول الشاعر **شعر** جاء امر الاله فاختلف الناس فداع الى ضلال
وهاد **قوله** صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا **قوله** سبق
في شرح التسهيل الخ نص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك **قوله** على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت من قوله
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول
فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون
يوم ويأتيه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه **قوله** على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فخفف كما يقرء في علم
علم وليس مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم
تصرفه ومفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه
حرف كما يدل عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال التبرية **قوله** وبهذا اندفع ما قيل ان
حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا
والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا **قال** افعال المقاربة قبل هي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما
خصت باحكام افردوها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي
انها ليست ناقصة لان النقصان نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان
قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب و
طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال
وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب ويتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة **قوله** اي فعل فسر ما بالمفرد لما قالوا انه لا بد
من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منها التنويع لا الابهام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعني هو

افعال المقاربة

الراجع الى الفعل المفهوم فى ضمن الجمع او اضافة الافعال الى الجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرا لها او اختار صيغة الجمع للافعال اى
الى تعددها كما تقرر فى الاصول قوله اى الدلالة الا انما لم يكن الدنو المذكور قائما واضح لانه افعال المقاربة لا دخول النسبة
والزمان فى مدلولها ايضا هو المتبادر منها وضع لتمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة تنبيها على
ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن باقى الافعال كما فى تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير
الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال فى التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ
وهب وقام وللمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى وللرجاء عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال
المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجى اختاره الرضى
ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنو
سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو وفيه ان كون الشئ لازما للشئ لا يستلزم كونه غرضا منه
والمصنف رح اختار ان فى الكل معنى الدنو اما فى كاد فظاهر واما فى عسى فلما فى المفصل ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وفى
شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفى مغنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد
وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما فى طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ فى شئ لكنه فى الاصل بمعنى الدنو وفى القاموس طفق يفعل
كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضى اليه من دنو حصوله
قوله على قرب حصوله للفاعل اى فى اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما فى الاذهان قوله منصوب على المصدرية اى
حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشؤه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون
جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة
باعتبار منشئه وسبب حصوله فى ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثانى مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله
رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا الا ان الدنو بسبب الرجاء لا
يستلزم كونه مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا فى نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم
كون الدنو مشروعا فى متعلقه واليه اشار المصنف رح فى امالى الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه ان القريب مرجو
او حاصل او مشروع فى متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفى مريضى فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب المغيب
حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل يقول فانه اخذ فى الخصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها
انواعا له واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فانه فعلى ما قاله الرضى انه قوله رجاء

او حصولا او اخذا فيه خبطا لان الظاهر نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو
حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف رح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في
بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اى لدنو الخبر رجاء او حصولا او ماخوذا على خلاف ذلك لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح
ذلك حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح
اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضى الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنوع بالاسباب
ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى جاء دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول
الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت **قوله** بان يكون ذلك الدنو اى دنو حصول الخبر للفاعل
في ذهن المتكلم **قوله** بحسب اى بقدره ووفقه لكونه سببا له **قوله** لا لجزمه به عطف على قوله بحسب رجاء او الضمير المجرور للدنو
لا للحصول لقلة الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فيهما الدنو **قوله** على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك جازم به فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على
القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب بسبب جزمه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس في قول عسى زيد ان يخرج
قوله ترجو ذلك اى الحصول **قوله** لانك جازم به اى بالقرب كما في كاد وطفق **قوله** بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى
دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول ليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته
له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول لزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد
المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعني
ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول
فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد
قوله لجزمك متعلق بقرب اى يدل على القرب في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اى يدل على القرب لجزمك بحصوله
في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى القول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اى قولك
واخبارك لجزمك بالقرب **قوله** بالتصديق اه هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فيتلبس جزء منه **قال** عسى وقد يكسر سينه
اذا اتصل به الضمير البارز **قوله** قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى
مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا وح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رح رجاء واشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني
بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى اخر **قوله** حيث لم يجيء اه لا انه غير منصرف

في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء
والتحضيض والطلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه
مغلوب للحروف الانشائية قوله للحروف لا يتصرف فيها فلذا اما يتضمن معنا هلوا واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند
البصريين لانه متضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام السين مقام ان قوله في محل النصب للمثل السائر عسى الغوير
ابؤسا وقول الشاعر لا تلحني اني عسيت صائما قوله بتقدير مضاف وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله
لوجوبه متعلق بتقدير مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق
على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث
خبرا عن الجثة قوله تقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصلي
اي الوضعي في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا
مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع
اي طمع حصول معنى الفعل المرفوع بها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت
صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان
لكثرة وقوعه بعد عسى قوله لان فيه اه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذي ارى اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة
في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع قوله فاقيم مقامهما عطف على استغنى
عن الخبر قوله فهي اي عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله ان انتصر عطف على اقيم قوله ويخرج اه وح
يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف
زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي ففيه التباس قوله واخراي ههنا احتمال اخر نحوي يكون عسى فيه مستعملا
بالاستعمال الاول متحدا معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيا ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرجا الزيدان
قوله وان اعمل الثاني اه فتقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة قوله
تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة
بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه [illegible]

حاشیہ

توجہ بالجیم وقولہ یکون خبر عسی ای عسی الحزن الذی امسیت فیہ ای صرت واقعا فیہ فیکون وراءہ ای قدامہ انفراج قریب والتاء فی امسیت یحتمل ان یکون ضمیر المتکلم وان یکون ضمیر المخاطب بالتذکیر والتانیث یخاطب نفسہ تسلیۃ لہا

قولہ دون الاستعمال الثانی حال عن ان فی قولہ وقد یحذف ان ای یحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول حال کونہ متجاوزا عن الحذف فی الاستعمال الثانی وھو تقدیم المضارع علی الاسم فانہ لم یجئ حذف ان فیہ سواء کان ناقصۃ او تامۃ لعدم المشابہۃ الموجبۃ للتوسع فہذہ نکتۃ لعدم المجئ فلا یراد ان انتفاء علۃ معینۃ للحذف ان لا یوجب انتفاءہ لجواز تعلیل الحکم الواحد بعلل شتی ولا یخفی انہ کان الاولی ان یذکر ھذا الحکم متصلا بالاستعمال الاول لا انہ آخرہ لیکون قریبا بحکم ذکر ان فی خبر کاد فی حذف ان فی الاستعمال واقع سواء قدر ان کما ھو مذھب الکوفیین لامتناع ابدال الجملۃ عن المفرد او لم یقدر لجواز وقوع الجملۃ خبرا ومفعولا بہ قال کاد وھو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم یأت منہ الا الماضی والمضارع ومعناہ قارب کذا فی الاتقان یائی فی الاشہر وواوی عند الاصمعی قولہ فتخبر عن دنو الخبر فی القاموس اشرف المریض علی الموت اشفی علیہ فی التاج الاشفاء برکنارۂ چیزی رسیدن وقولہ فی الحال متعلق بالحصول فمدلول کاد اشراف الخبر علی الحصول فی زمان الحال وشدۃ قربہ منہ الا انہ لم یشرع فیہ علی ما فی الرضی فاذا کان فی الاثبات یدل علی ثبوت شدۃ القرب واذا کان فی النفی یدل علی شدۃ نفی القرب لا علی نفی شدتہ کما ان الجملۃ الاسمیۃ المنفیۃ تدل علی دوام النفی لا علی نفی دوامہ فاندفع ما قیل انہ لا یظہر الاشراف فی قولہ تعالی وما کادوا یفعلون وفی قولہ + لم یکد رسیس الہوی قولہ ففاعلہ اسم محض لا یؤول کما فی الاستعمال الثانی بعسی قولہ لیدل علی قرب الحصول الخ فانہ لو کان اسما لا یدل علی الحصول الحدوث بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی بخلاف ما اذا کان مضارعا فانہ وان کان مشترکا لکنہ ظاہر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظاہر فی احد المعنیین بحسب عارض الاستعمال لا ینافی الاشتراک فی الوضع فبحسب ظہورہ دلالتہ علیہ یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظاہر ان یکون مدلولہ قرب حصول الخبر فی الحال ومعلوم ان القرب لا یجامع الحصول فیکون المراد قربہ من الحال قولہ من غیر ان متعلق بقولہ مفعل ای فعل مضارع بلا ان قولہ لدلالتہ علی الاستقبال ای لدلالۃ ان علی زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکرہ مع کاد الذی مدلولہ الاشراف علی الحصول وقربہ منہ غایۃ القرب قولہ تشبیہا لہ عند من قال ھو خبر واما عند الکوفیین فبتقدیر ان بدل من الفاعل قولہ کاد من طول البلی ان یمصحا + اولہ ربع عفا من بعد ما قد انمحی فی الصراح رسم نشان سرای با زمین ہموار شدہ عفا ای درس اندروس کہنہ شدن الانمحاء سودہ شدن البلی بالکسر کہنگی المصوح رفتن والمعنی ھذا رسم دار او لست خبر ومعناہ تحسر علی فراق الحبیبۃ وذھاب آثار الربع الذی اقام بہا فیہ قولہ ای کسائر الافعال ای الکلام علی حذف

المضاف بقرينة المقام **قوله** في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه النفي افادت نفي حصول
الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سيأتي
ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي الضرب
من ما ضربت زيدا فكاد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل معا وانها تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول و
عدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يريها ونحو مات زيد وما كاد
يسافر **قوله** ماضيا او مستقبلا اى كان على هيأة او مغاير الهيأة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعبير المذكور
غير صحيح في اختار مستقبلا على مضارع لرعاية المطابقة **قوله** يكون للاثبات اى لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت
الخبر لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئي لا يثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل
لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له اولا ولامكان هذا لم يخطئ ذو الرمة
قوله بدليل فذبحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم
انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض **قوله** ولتسليمه عطف على لتخطية الشعراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا
مستقلا او لبعد المعطوف عليه **قوله** ان قوله اى بان وحذف حرف الجر عن ان قياسي **قوله** وقوله تعالى فذبحوها فاثبات
الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد **قوله** وعن الثاني فلتخطية أه الظاهر بتخطية لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه
انه بتقدير اما اى ما الجواب عن الثاني فلتخطية **قوله** قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد
الناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح **قوله** كقوله تعالى لم يكد يريها وقوله تعالى
ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها ولا يصح ان يحمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة
الظلمة فهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها **قوله** وما يشتق منه زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال فان التفصيل لا بد له من الاجمال المشتمل عليه التعميم السابق كما لا يصح ههنا او
اختار ما يشتق منه على قوله ومستقبل اشارة الى تقدم الرجوع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة
على تعين المشتق وههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه فان كان
الاصل للكل المصدر **قال** يعني ذي الرمة أه في القاموس الرمة بالضمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة وفي الصحاح
رسم الحي رسيسها اول مسها مية اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة
الحب البرح فيعنى تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب مية

بحيث يعرف به الزوال عن حق التقصير فكيف الزوال **قوله** لانتفاء قرب سبيل الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بعيد بلا يعرض كما في قوله تعالى لم يكد يراها **قوله**
وهذا مسلم لانه لا يصح اتفاق الدعوى الثانية لقول ذي الرمة موهمة لصحتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في البيت
كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل
على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كون النفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت تلك
لم يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعوييه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمتان ففساد احدهما فساد الاخرى وقد
عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله مدعيا مجموع الامرين ثم قال
لا فائدة في هذا الكلام الا الاطالة **قوله** وجه للقائم فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور وفي تمسكه عليها
بانه لم يثبتها **قوله** بمعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى ان الدنو الذي بسبب الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه
عينه بحسب الوجود فلذا فسر به **قوله** في كون خبرها الخ وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر
كاد **قوله** بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب **قوله** عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان اوشك
ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة
الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء **قوله** مثل عسى
وكاد في الاستعمال لا في المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه
التجريد وان جاء مع ان على قلة **قوله** فتارة تستعمل الخ واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك
زيد في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **قوله** ما وضع لانشاء التعجب هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه في الاصل
للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله**
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده اي جمع للدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة الافراد
لان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف **قوله** وعلى كل التقديرين
التثنية والجمع **قوله** فالتعريف للجنس لا للافراد او النوعين **قوله** ايضا متعلق بقوله بجنس اي كما كان في تقدير الافراد
قوله فيهما وضع اي اذا كان التعريف للجنس على تقدير [illegible] جنس وضع له **قوله** بمثال الخ وهو ما كان يستعمل
لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اي خيره **قوله** وانما لهذا تعجبت من طيب شيء قلت
واه له **قوله** نحو قاتله الله من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت خاتلك **قوله** ولا شل عشره يقال لمن اجاد الرمي والطعن
لا شل عشره اي اصابعه **قوله** بعد الوضع فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له عن عين الكمال وكذا لا شل عشره

افعال التعجب

كتماله بعدم الشك قوله او المراد به بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عن الغير قوله ان فعل التعجب كون المقصد من
التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فاذا سوى بينهما قوله احدهما الا بيانا
لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وبدلا اثر لما كان
ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان
المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة
الى ان كل واحد منهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قوله غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما
معنى الانشاء قوله فلا يتغيران ولذا صح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اي فعلا التعجب
اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تأويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجرور في
قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا من واقع
واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في
الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصد من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا
اثبات الحسن له على وجه الكمال في تقريره وكذا المقصد من زيد افضل القوم كماله في الفضل وتحقيقه قوله ولذا اي لمشابهتهما
افعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه قوله او عيب ظاهري
واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بينا انهما اه بيان لمعنى المثل يعني فالمريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما
منه يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا قوله
وجعل اه بصيغة المصدر عطف على بناؤهما وانما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل
في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب قال بتقديم وتأخير ولا فصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه
يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل نحو حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر
قوله وانما قيدنا اه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقريرات
الجائزة في غيرهما او الممتنعة واما ما ذكره من البواعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه و
ان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما يفيد العموم
اذا انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد
انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها

فزيد يكون منها عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله كما لا يغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل
والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليه من التغيير
قوله اجيب انه نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء قوله ثم
للتأكيد كما في قوله تعالى لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ قوله بين العامل والمعمول تقوية قوله بالظرف وانما قيد بذلك
لما سيأتي انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان
الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح قال ما ابتداء هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار
كالعلم لانشاء التعجب ولا اعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شيء نكرة
معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في شيء يستحيل كونه مجعولا نحو ما اعظم الله وما اعلمه قوله من باب شر اهر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة
فاعل فان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا الا هو لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال النكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ و
اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف
مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية
قال موصولة عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة
والجملة صفتها قال والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده قوله من حيث المعنى و
ان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل قوله
ما ادريك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة
مسد مفعولي ادريك علق عنهما بالاستفهام قوله ما احسن زيدا اي ما اصل الحسن فهذا ولكون الجملة بناء وبل
للفرام بمعنى الى ما ذا قوله ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر
بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل قوله اي مجرده وهذا التسامح
شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدم في الشرح ادرج عبارة المتن
في بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان اه استثناء من لازمة لا من زائدة قال مفعول بتأويله جواز حذفه كما جاء اسمع
بهم وابصر قوله ما احسن انت تخاطب من يتوجه اليه الكلام بتأويل المخاطب الا انهم جوزوا فيه تأنيث الفعل وتثنيته وجمعه

افعال المدح والذم

قوله بزيد على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون زائدة والمعنى اجعله حسنا وليجعل اياه عند الكل قوله
امر لكل احد او الخطاب لكل من يصلح له الخطاب لا لمخصوص من بلغ الى الكلام قوله فكانه قيل الا انه اذا كان الخطاب لكل احد وعلم
عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه افادة الامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شئت ففى اعتبار عموم الخطاب
مبالغة تناسب التعجب وضعها الباب على المدح العام قوله يعنى لا افعال المشتهرة عند النحاة لا افعال اى تقييد عند النحاة معتبر فى
ما بينه من الافعال الا ان المقصود بيان المعانى الاصطلاحية فضبط الفائدة تقييد الشهرة تعيين المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال
المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما فى التسهيل وشرحه انه الحق بساء باب نعم وبئس فعل موضوع على فعل نحو حسن الخلق علم الطلاء
وقطع العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم وساء مثلا القوم نحو قولهم لقضو الرجل فلان وعلم
الرجل زيد بمعنى نعم القاضى ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا
النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معهما فى الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا
لانشاء المدح والذم ثم يستعمل لذلك فعلى تقييد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب قوله
بهذا اللقب اى بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوى كاللقب المشعر بمدح او ذم لكونه علما قال او وضع لانشاء مدح
وذلك لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا قوله لم يكن مثل مدحته اه لان
القصد فيه الاعلام بمدح موجود فى الزمان الماضى بقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل احسن بزيد فانه للانشاء لكن
قيد انشاء المدح لكنه ليس موضوعا له بل لانشاء التعجب وهو مستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الا مدحت
وذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما فى الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر
البارزة المتصلة فى بعض اللغات وقيد فى الاصل فائدة قوله على وزن فعل يعنى انهما لم يبقيا فى الحال على وزن فعل
لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله نحو فعل فعلا كان او اسما نحو رجل العبد قوله باسكان العين لثقل الكسرة
على الحرف الحلقى قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه ميسور فى الخفة
فى الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة فى نفسها اخف من الكسرة قال ... وصفا لهما
نكرة نحو نعم رجلا زيد ومضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم قوله المعهود الذهنى اى
قصد به الى معهود فى الذهن من حيث جنسه غير متعين فى الوجود كما فى ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا
بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله هو لواحد غير معين ما ثبت له المدح الخ

في الايضاح حيث قال ان ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض لانك لا تقصد في قولك نعم الرجل زيد مدح
الرجال لانه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد حينا في نحو نعم الخليطان ونعم
رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون جميع الباب على نسق واحد ويحصل الابهام ثم التفسير الذي
يناسب وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى
زيد فلا بد ان يقدر ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقدر ان الجملة بتقدير
المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل
مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو قوله
ليكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشوق النفس الى معرفة ما ابهم ولصيرورته
مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف
باللام قوله وهلم جرا اي اقبل جرا قال او مضمر الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المضمر لعدم التصرف
في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف نحو
لات وثمة وربة ولعلة فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا الا نادرا في الرضي قال منصوبة لا مجرورة
بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين قوله
مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والحق انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصريين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا الخ نشر على ترتيب اللف
انت متعلق بكل واحد من الامثلة قال او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في
بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما قوله بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة
الصريحة كما هو المتبادر قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام
فلا يميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاءهم في التفسير
على مطلق الشيء يانعه(?) مع ان الاظهر ان الضمير مبهم من حيث انه يحتاج الى وجود التمييز قوله ويكون اه فيه اشارة الى تضعيفه لان
حذف الصلة بجميعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قال معرفة تامة يضعفه عدم مجيء
ما تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به
حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان ما تعلق الشيء المدح قوله بعد بيته اه

ليحصل التعيين بعد الابهام قوله لقيام لام التعريف له يعني انه لما قصد الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي دخله نحو
في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير يصح ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مسند به تحت
ما يقصد من افادة في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الفاضل انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ
غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر
لانا لا نسلم الملازمة للمذكور فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير
كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في المذكور فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد قوله الاظهر
ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد قيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا
كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تأخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان
خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا قوله جملتان والثانية مستأنفة محذوف المبتدأ لعله لا لازم لشدة اتصال المخصوص
بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب
التنازع بل من تعدد طرق افادة المعنى واللازم مطابقة الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه
مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز المخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب
الافراد عند الجمهور ثم ترتيب قوله او تأويلا نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة
فيما عداه تأويلا وما يتوهم في نحو بئس المرأة هند انه تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل والا لجاز قام المرأة قوله حيث وقع
المخصوص من خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يجعل مثل القوم نفس
الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تأويلا قوله وحذف المخصوص والقرينة تقدم ذكره في
قوله مثل الذين حملوا التوراة قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى
ان الموصول ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة
لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا بآيات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل و
المخصوص لفظا ومعنى على ما وهم قال وقد يحذف المخصوص ويوضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل الذي
ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب تقديمه بعد حبذا
لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين
الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل او فعلا

ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يأمركم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب
قوله اي نحو قرينة قوله والارض فرشناها قال وساء مثل بئس اشار بتشبيهه ببئس في عدم جمعه معه على عدم غرابته في الاعمال
لانشاء الذم مثلهما ولذا قال في التسهيل ويلحق ساء ببئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء سوء
فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا قوله ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه
باحكام ذكرها ولعدم غرابته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست اي حبذا للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في تمكن الحب
قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع انه بعد
دخول لا تفيد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وقد
فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العلي بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس
قوله من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما
من حب المتعدي بفتح حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت
حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها
بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيء
مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون او قال وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان
فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقتضي في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع
اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده
فمعنى حبذا الامر هو حبيب واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى
الامثال كانهم عاملوه معاملة المضمر في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهوه بالمضمر في
نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اي بعد حبذا لم يقيده ههنا
بلا فصل لان مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قال المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف
بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا قال ويجوز ان يقع قبله او بعده قوله انما
لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل
حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص
عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى عند حذف

رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوفا وهو المخصوص وفاعله ضمير مبهم **قوله** تمييزا وحالا فان قصد تقييد المبالغة فى مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اى فى حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغ فى مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد راكبا **قوله** وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبى لان المخصوص ليس باجنبى لاتحاده بالفاعل **قوله** عن الفعلية لم ينقل من الفعل ليشمل مذهب من قال بالاسمية حبذا **قوله** وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام فى المخصوص **قوله** اى كلمة دلت اه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله فى غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر فى تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفى بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى فى غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول فى الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف ما دل على معنى فى غيره فقط اى لا يكون دالا على معنى فى نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقى عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى فى غيره باعتبار مدلوله المطابقى يدل على معنى فى نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمنى اعنى الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا المعنى الاستفهام والشرط الذى هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع نحو الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التى نسب اليها الحدث فيها معناها المطابقى والتضمنى كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شىء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بان معانى الحروف من حيث انها مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة فى نفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا **قوله** متعقل بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل فى غيره فان حصول المعنى فى غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه **قوله** اى لا يكون اه تفسير لقوله متعقل بالنسبة اليه ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة

مثلا بل ان لا یکون ذلک مستقلا بالمفہومیۃ ویکون آلۃ لملاحظۃ ذلک الغیر متعقلا تبعیۃ لا قصدا وبالذات خلاصۃ علیہ
ان یکون محکوما علیہ او بہ لما ان النفس مجبول بعدم الحکم علی شیء او بشیء ما لم یلاحظہ قصدا وبالذات **قولہ** بل لا بد لہ فی دلالتہ
ای فی کونہ محکوما علیہ او بہ من انضمام امر آخر وھو ما یکون ھذا المعنی آلۃ لملاحظتہ فاذا ضم ذلک الیہ صار المجموع معنی
ملحوظا قصدا وبالذات یمکن ان یحکم علیہ وبہ نحو زید لا حجر وزید فی الدار **قولہ** فی جزئیتہ للکلام بخلاف الفعل والاسم فانہ
لا یحتاج احدھما الی الآخر فی الجزئیۃ بل فی تمام الکلام ومن ھذا ظہر وجہ التخصیص بالکلام واندفع ما قیل الاولی ان یقول
فی جزئیتہ لما یفاد بہ شیء کلاما کان او مرکبا ناقصا **قولہ** او غیرہ ای فضلۃ **قولہ** الی اسم یتعقل معناہ قید الاسم والفعل
بھذا القید بقرینۃ المقام لئلا یرد الموصولات فانہا محتاجۃ فی الجزئیۃ الی اسم او فعل لکن لیس ذلک مما یتعقل معناہا
بالنسبۃ الیہ لکون معانیہا مستقلۃ بالمفہومیۃ **قال** او فعل ولنعم التخلو قال الرضی الحرف قد یحتاج الی المفرد
کما ذکرنا وقد یحتاج الی الجملۃ کحروف الاستفہام والنفی والشرط وقد یحذف المحتاج الیہ فی نعم ولا وکان وقد ولما
قال حروف الجر انما خص حروف الجر والتنوین من بین سائر الحروف بالتعریف لان ما عداہا اما لیس لہا مفہوم مشترک
بینہا کالحروف المشبہۃ والعاطفۃ واما مفہومہا ہو المعنی اللغوی کحروف التحضیض والردع الی غیر ذلک بخلاف حروف
الجر فان لہا فی الاصطلاح معنی مشترکا بینہا وھو الافضاء ولکل منہا معنی خاص وبخلاف التنوین فانہ نقل من
معناہ اللغوی الی معنی آخر کما ذکرنا وظہر ان اللام فی قولہ ما وضع للافضاء صلۃ للوضع لا للغرض علی ما وہم **قولہ** ای ایصالہ
فی الرضی المراد بایصال الفعل الی الاسم تعدیتہ الیہ حتی یکون المجرور مفعولا بہ لذلک الفعل فیکون منصوب المحل فلہذا
جاز العطف علیہ بالنصب فی قولہ تعالی وارجلکم لعلہ اراد ان ہذا اثر الایصال وعلامتہ والا فالایصال ان یتعلق
معنی الفعل بما یلیہ کتعلق المرور بزید فی مررت بزید کما یشیر الیہ قول الشارح فیما بعد لانہا تجر معانی الافعال الی ما یلیہا و
لا ینتقض التعریف ببعض حروف العطف لانہا موضوعۃ للتشریک لا للایصال وان لزمہا الایصال فی بعض المواضع
کما فی العطف علی معمول الفعل والحروف الزائدۃ مفیدۃ للایصال وان تفید التاکید فلا حاجۃ الی ان یقال انہا فی الاصل
للایصال الا انہا قد تستعمل علی خلاف الموضوع واما الحروف المتکلم فیہا فقال الرضی انہا لا تقتضی ان تتعلق بہ لان الجار
انما کان یطلب ذلک لکون المجرور مفعولا فاذا لم یجز فلا مفعول ہناک حتی یطلبہ فہو مستعملۃ علی خلاف وضعہا **قولہ**
وھو کل شیء او معنی کل لفظ مثلا یتوہم اختصاصہ بالمفرد فلا یشمل الجار والمجرور والجملۃ التی یستنبط منہا معنی الفعل فی
الرضی من امثلۃ تعدیۃ الحروف لمعنی الفعل قولہم این انت منی لان معنی این بعیدا و المتبادر من استنباط معنی
الفعل منہ ان لا یکون موضوعا لہ فلا یرد علی التعریف نفس الفعل **قولہ** والظرف والجار والمجرور نحو قولک زید عندک

ادنی الدار لاکرامک فاللام فی لاکرامک یعدی الظرف الی الکرامک وهو فی الحقیقة یعدی الفعل المقدر او شبهه لان الظرف مستقر او مستقر لکن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان ینهان للجار مع الظرف وکذا فی یا لزید فان یا قائم مقام ادعی کذا فی الرضی **قوله** وغیر ذلک نحو حرف النداء وهاء التنبیه واسم الاشارة **قوله** الی ما یلیه الضمیر المرفوع راجع الی الثانی والمجار ورا الی الاول وهو الظاهر کما یشعر به قول الشارح الی ما یلیها ویجوز العکس بناء علی ان حرف الجر انما ورد لاجل ما یلیه فهو متاخر عنه فی الاعتبار وان کان متقدما علیه فی الذکر **قوله** وضاقت علیهم الارض بما رحبت هکذا فی اکثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآیة وضاقت علیکم فی موضع وحتی اذا ضاقت علیهم فی آخر **قوله** برحبها بضم الراء ای بسعتها **قوله** وسمیت هذه الحروف الخ قدمها علی بیان وجه تسمیتها بحروف الجر وان کان الظاهر یقتضی تاخیرها لان العلم بالاسام بالنسبة الی المتعلم من العلم بوجه التسمیة **قوله** لانها تجر الخ فالجر مصدر بالمعنی اللغوی **قوله** اولان اثرها الخ فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا کما فی قولهم حروف النصب وحروف الجزم **قوله** علی سبیل الحکایة ای عما وقعت فی التراکیب **قوله** وفی عدها ای علی مذهب سیبویه واما علی مذهب الاخفش والکوفیین فهی بمعنی رب جارة بنفسها **قوله** تسامح فانها لاستلزامها تقدیر حرف الجر مطردا او عدم ظهوره بعدها کانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تکون جارة بنفسها او باستلزامها ایاها **قوله** فالعشرة الاولی الخ هذا ما قاله المص وتضمن هذا البیان حسن الترتیب فانه لا یکون الا حرفا حتی بالتقدیم فی بحث الحروف وما یکون حرفا واسما احق بالتقدیم مما یکون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانیة عشر فما وقع فی بعض النسخ و بلوه بعد تاوه سهو من الناسخ کیف ویکون معنی الباء القسم لا یقتضی کونها حرفا براسها **قوله** والثلثة البواقی قال المص رح ولم اعد حاشا اسما وفعلا وحرفا لانی اراعی فی العد ان یکون بین الکلمتین المختلفتین نوعا التماثلتین لفظا توافق وتناسب من حیث المعنی کتشارک علی الاسمیة والحرفیة فی معنی العلو فلذا لم اعد من فعلا ایضا مع انه امر من مان یمین وکذا فی مع کونه امر المؤنث من وفی یفی ول امر من ولی یلی وکذا لم اعد الی اسما مع انه یجیء بمعنی النعمة کل ذلک لاختلاف المعنیین وراعی ایضا فی العد مع التشارک فی المعنی التساوی فی اصل اللفظ وعلی اذا کان فعلا یکتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا کان اسما او حرفا وکذا مع علی وللفعل لا اصلها امر من واقی ووالی قال الرضی وفیه نظر لان علی الاسمیة یکتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المص رح علی نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفیة لا اصل لالفاتها بخلافها فعلیة واجاب بانها لما تضمنت معنی الاستثناء اشبهت الحروف فی عدم التصرف فصارت کانها لا اصل لالفاتها قال الرضی وهذا عذر بارد **قوله** ای لابتداء الغایة فاللام للعهد او عوض عن المضاف الیه لاختلاف الرأیین **قوله** المراد بالغایة المسافة فی الصراح غایة پایان هر چیز از زمان ومکان ومسافة قد وردی

وفى القاموس المسافة البعد غلبت مختصة بالمكان على ما توهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون

استعمالها فى الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشارح **قوله** اطلاقا لاسم الجزء على الكل فى الرضى لفظ الغاية يستعمل

بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد

والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى

ولما كان استعماله فى المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح الثانى لان تبادر

معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الا فى

لا فى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل فى ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فى انتهاء

الغاية وكذا القول بحذف المضاف اى لابتداء ذى الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون اه اى

يستعملون العلماء لفظ الغاية الذى هو يطلق فى اصطلاحهم للفائدة المترتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام

الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل الذى تعلق به الغرض او مقصود له كما اذا كان مختارا وليس المراد

بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح لا القدر من اول النهار الى آخره على ما توهم

قوله وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها

فلا بد ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ويكون الشئ المجرور بمن الشئ الذى ابتدئ منه

ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار **قوله**

او من الزمان اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على

ما فى الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها للابتداء فى غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا

الكتاب من زيد الى عمرو وفى اللباب من لابتداء الغاية فى المكان فقط واستعمالها فى غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل

الاستعارة **قوله** لان معنى اعوذ به التجئ اليه فى الصراح لجأ بفتحتين پناه گرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وملتجئ به

لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف على الابتداء لما اشار بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ والتبيين بالرفع جملة

الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه فى قوله والتبعيض **قوله** اى ويجئ من للتبيين ايضا لما كان ح حق العطف

تحت الجار ولما توهم الكون المجرور معنى من انزال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تجئ ان مجيئه للتبيين بحقق

سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور وراجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشرى **قوله** وعلامته اى علامته

اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من المبهم وهو ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون

المجرور بها تفسير للضمير وقوله اسم المجرور عليه وفيما تقدم من التبعيض لكونه بمعنى عطف بيان للمبهم المقتضى لتحصيل البيان

بعد الابهام بقوله لا يجتنبى منى فيذكره ما اى من خصال ذيله فى تقدير يجتنبى شى من خصال فيذكره قوله تعجبه وصنعه والمرسل

او يعتبر بدون تغيير كما فى الآية او مع تغيير كما فى قولهم قد كان من مطر اى كان من بيانية اى الشى الذى هو المطر قوله

او عقد نحوى او اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له

والى ان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشرى لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم

مبدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل وللزيادة لانها تجئ للتأكيد لا للزيادة قوله فانه مرفوع باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف

قوله وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله فى غير الموجب على التخصيص ليفيد [illegible] قوله خلافا

للكوفيين لان خلافهم انما هو فى الجزء السلبى المفهوم ضمنا لا فى الجزء الثبوتى المذكور صريحا وقدر موصوف الموجب لان

النفى لا بد له من موصوف ولم يذكر [illegible] لانسياق الذهن اليه اعنى كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءنى من

احد له والدليل على زيادتها انه لو حذفت [illegible] لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل جار ورد مثال النفى لاصالته النهى والاستفهام تشبيها

به اورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاصها بالحكم [illegible] قوله وكان بعض [illegible] على ترتيب اللفظ فلعرض [illegible]

التقدير [illegible] الا آلة متعلق [illegible]

لا [illegible] فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المعنى [illegible] كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا

الا [illegible] الفاعل لا [illegible] كان الجار [illegible] قوله وهو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا يكون الا فى غير الكلام

ابتداء [illegible] من [illegible] يبقى على حاله قوله [illegible] قوله سواء كان [illegible] وهذا التعبير مما

لا [illegible] قوله [illegible] غاية [illegible] المخاطب

على صيغة اسم الفاعل [illegible] مقام ضمير المخاطب قال حتى كلمة [illegible] الى [illegible]

فى الاجزاء [illegible] الا [illegible]

[illegible] كما اخترنا وان كان [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] حتى [illegible] الى ما بعد حتى من [illegible] ما قبلها [illegible] وبعدها [illegible]

[illegible] والا [illegible] فى وقوع [illegible] بعد [illegible] ما بعد حتى [illegible] قوله [illegible]

المبالغة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على [illegible] رأيت القوم حتى [illegible] القوم حتى

قوله لا [illegible] الضمير المجرور والمنصوب [illegible] فى [illegible] المنصوب [illegible] دخوله فيما قبله لكونه

بعد حرف العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم و الاجراء لفظا نحو شعر فلا والله لا يلفى اناس فتى
حتاك يا ابن ابي زياد ورده صاحب المغني بانه يفرق العاطفة اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي حتاك
حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف
الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث لولاك فجاز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل
يوجب خوف الالتباس ولم يشتهر لا لتباسه بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل
من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المتصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واسالوا رفعه الى القرائن
فجوابه ان الاصل عدمه وعلى البعض منهم تقدم مدخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه
فلم يمكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يتقدم على ما تقدم و
انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه **قوله** على سبيل الندرة اي القلة فيه
اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه **قوله** يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف
الاستعمال الفصيح المشهور فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة **قوله** نحو النجاة في الصدق كان
الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج عنه شيء منها كالظرف بالمظروف **قوله** على جذوع النخل فان في
الاول انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف **قوله** اي لافادة لصوق اه يعني ان الجار
والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر والمعنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق
فلا يحتاج الى ما وقع ثانيا على ما في شرح اللب حتى ولم يحسن الالصاق الالتصاق للوضع لعدم الجزم بوضع الباء المعاني المذكورة
ولذا اختلف فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق الذي هو مفاد الباء اعم من ان
يكون بطريق المقارنة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة
نحو به داء او خامره او لا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تكون خبر المبتدأ نحو مروري بزيد **قوله**
ومعناها الالصاق استعمل اللصوق بالباء فانه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق في تفسيره ولان الباء التي هي صلة اللصوق
باء الالصاق ووضع الكلمة هو الباء موهم الفكر كيلا يحتاج تفسيره الى ترتيب اسم بالمعنى **قوله** هذا كما ترى وفي بعض النسخ
بالواو وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الالصاق للاتصال الذي هو معنى مشترك
بين جميع حروف الجر في افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد اي بمكان
قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به

بخلاف الايصال الذى هو معنى شبه الشيخ فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حرف الجر اى تعلق كان من
الابتداء والانتهاء والظرفية واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغى ان يزاد على تفسير الالصاق حقيقة
او مجازا ليشمل اللصوق المجازى نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل فى المعنى المجازى فغلط وان اراد
ان فيه مجازا فى النسبة فهو لا يقتضى التعميم قوله اى استعانة الفاعل فى التاج الاستعانة يارى كردن خواستن
وهذه الباء هى الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما هو الحق فما قيل الاشمل ان يقول السببية ليس بشئ
قال والمصاحبة وهى التى يحسن فى موضعها مع ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اى
مع الحق او محقا كذا فى شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعميم بقوله وبمعنى مع كما فى الرضى لعدم لزوم
اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقى لكلمة مع واستعمال الباء
حق بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقى للباء وليس استعمالها
فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقى له
لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه ولذا لم يجعل الشارح اللام فى قوله
للالصاق صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اى بالفرس وهذا الفرق
ما وجدته فى الكتب المشهورة فى النحو وفيه ان الالصاق على ما فسر لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضى ان
يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس
والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون
لمجروره شريك فى ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففى المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة
عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففى قولنا به داء
الصاق ولا مصاحبة وفى قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول
ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه
مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه فى الاشتراء وهل هذا الا تهافت قوله اى لا قابلة اخص هذا المعنى
بتذكير ما سبق لكونه وسط المعانى المذكورة فى التاج المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا

قوله او جعل الفعل اللازم اه ای جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي اى اعتبار في ضمن اخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكون تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التعدية في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء ليست مدلولة له ففاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيد معنى **قوله** بادخال الباء اه وليس بمعروف حذف الباء الفعل الا في قوله تعالى اٰتُوْنِيْ زُبَرَ الْحَدِيْدِ اى بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل **قوله** صيرته ذاهبا سواء ذهب معه او لا فمعنى ذهبت بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ الباء فيه للتاكيد عند المبرد كانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي **قوله** بهذا المعنى اى بمعنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالباء اى من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف **قوله** بمعنى ايصال اه اى من غير تغيير معنى الفعل **قال** وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في للخبر به ويجوز ان يكون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا تعريض للمصرح بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي **قوله** وبما خص النفي بليس وما لانه زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف في لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرهما **قال** قياسا اى زيادة قياسية او زيادة قياسية كذا قوله سماعا في الرضي ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وحسبت **قال** نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت **قوله** وَكَفٰى بِاللّٰهِ شَهِيْدًا وقال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة **قال** والقي بيده اى نفسه ولو كان المراد القي نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة **قال** واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع

كل مضمر الامر ياء المتكلم **قال** للاختصاص اى الحصر كما ذهب اليه البعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق
ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله فى مواقع لا حصر فيه واليه يشير تمثيل الشيخ **قوله** بملكية
اشارة الى ان ما ذكروه من معانى اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص **قوله** لبيان علة
شىء يشير الى ان التعليل على ما فى اللباب چيزيرا علت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته
على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشىء وقوله ذهنا او خارجا تمييز من العلة **قوله** نحو ضربته
للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه فى الذهن متاخر عنه فى الخارج مترتب عليه والفرق بين المعنى
والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يولم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا ينبغى تاديب فهو
كقولهم رماه فقتله **قوله** نحو خرجت لمخافتك فان المخافة متقدم فى الوجود على الخروج حاملة عليه **قال** وبمعنى
عن مع القول هو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل
والرضى وحكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى المحكى بالقول فالاول ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكى و
ان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب **قوله** اى قلت عنه
ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقال انت لم تفعل الشر **قال** وزائدة وهو فيما اذا دخل على
مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه **قال** وبمعنى الواو فى القسم للتعجب
قوله فى القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم
ان اريد به الامور العظام التى من شانها ان يتعجب منها على ما فى الرضى والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى
القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير فى القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر
على ما فى اللباب والمغنى من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعنى
قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله فى القسم متعلق بالواو وبمعنى اللام فى قوله للتعجب للوقت و
المعنى بمعنى الواو التى فى القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل فى القسم وان كان الباء
اصلا للواو ولاشتراك اللام والواو فى دخول حرف العطف نحو فوالله وفلله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما
فى الاختصاص بلفظ الله **قوله** وانما يستعمل الخ اما اشارة الى ان المراد بالتعجب امر من شانه ان يتعجب منه على ما فى الرضى
او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر **قال** ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما

مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة الضم والفتح
مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني **قوله** اي لانشاء التقليل في التاج التقليل باندكى
وانموتن فا المعنى لاحداث ان المتكلم يستقل به بقوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيته اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولهذا وجب الخ فان مغير الجملة يجب بالكلية
ان يتقدمها كالاستفهام غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي **قوله** كما ان لم ای ايضا ح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء
تتبين باضدادها **قال** مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد تدخل الخ
او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو
رب رجلا ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد ع ربما الحامل الوبيل فيهم
يحمل الجامل وصفته فان صحة الرواية يحمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال **قوله** لعدم
احتياجها الخ يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص
بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر
متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها
على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا الخ
اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها
انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من
جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان
عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى رب **قوله** ليتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا
ورب تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها نكتة بعد
الوقوع **قوله** صار اقل واخص الخ لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة **قوله** واشتراطه الخ اشار الى ان قوله
على الاصح قيد لقوله موصوفة لا لنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن وافقه اي المبرد وابن السراج
على ما في الرضي **قوله** وقيل الخ قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما **قوله** اصلها اي معناها الموضوع له

قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز **قوله** يعني الذي تعلق به فعل يعني انها حرف جر فلابد لها من فعل توصل معناه الى مجرورها وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل الكوفيون يستدلون على اسميتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك زيد مر والضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وقيل ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وقيل ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما نحو كم مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال ماض فذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل **قوله** لانها للتقليل اه اي لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل واما نحو ما يعلم الله تعالى في قوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فمتأول لتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة **قال** محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالا غلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه فان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به كذا في الرضي وقال المصنف انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر **قوله** لوجود القرائن المقالية او الحالية **قوله** نحو رب رجل كريم اي لقيت لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه كذا مفسر لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر لم يثبت تفسيره التلمس بفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم نحو زيدا مررت به زيدا جاوزته **قوله** لا محل له عند البصريين اذ لو كان له محل

لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان فلالا قال هل من رجل فقيل ربه رجلا وانما احتاج الى
التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام
فما كان اوغل فيكان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اى يجوزون مطابقته في شرح التسهيل
قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز
وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في
المطابقة فلابد من تكلف فعل في على التعليل مع حذف مضاف اى بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع
في المغني رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة **قوله** ما الكافة
خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل **قال** فتدخل على الجمل اى يصح دخولها على الجمل ومعناها ح تقليل
النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية واستقبالية او اسمية وما قيل
باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كافة بل نكرة موصوفة
وقوله وقد يكون انه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك المص رح لها **قوله** نحو ع
ربما ضربة بسيف صيقل * آخره * بين بصرى وطعنة نجلاء * الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقل جلاه وبين
بصرى اى امكنة بصرى بالضم السكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن
الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير رب طعنة نجلاء بين بصرى فان
المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصرى شام **قوله** اى
واورب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تعالى هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ
تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ الآية حيث ذكر في المغني ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة
الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة
اشارة الى انه لا انتشار لرب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال
متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا **قوله** مثل وبلدة انه اراد بالبلدة
المفازة والانيس ما يؤانس به اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايض
وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب
مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح **قوله** ليست بجارة بل الجارة رب المقدرة

ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء
او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم تكن في اول الكلام بان كان قبلها
ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا قوله
انها حرف عطف اي في الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها الضمير وبتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها ثم انما
جاز بعد الفاء وبل مع ان ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف
فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لا يعتبرون
ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف
تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون تاء
فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير
السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم لا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والاخر خبرا او كلاهما متعلقا به على انها تامة والا
لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فانما فيكون المعنى انها تكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود لانها
انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال قوله بفعل القسم اي مدلول القسم ومشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم و
والمقسم عليه قوله فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا
في الرضي وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر
قوله يعني لا يستعمل الواو اه اشار بهذا التفسير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على
الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله سقط للواو اه تخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله
يعني ان الواو مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير تكون
كما وهم لما مر من لزوم كونه حط الحصر قوله لا اصالة فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه للاختصار والاصل اولى
بالاستعمال قوله من اشتراطهما اه لم يقل وفي اختصاصهما بالظاهر وان كان مثلها شاملا له لانها من قوله

مختصة باسم الله فقوله خالف مثلها التکرار **قوله** باسم الله ای باسم هو لفظ الله **قوله** فالمراد یعنی ان المذکور سابقا اربعة احکام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغیر السؤال والاختصاص بالظهر والاختصاص باسم الله ولیس المراد بالجمیع جمیع تلک الاحکام حتی یصیر المعنی ان الباء اعم منهما فی الاختصاص فیفید انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جمیع الامور المحکوم باختصاصها ومعنی اعمیتها فی الامور المذکورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودها فلا یرد ان الاعمیة فی الحذف مثلا یفید کون الحذف فی الباء اکثر من حذفه فیهما وهو فاسد قال ویتلقی القسم ای فی الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالی فتلقی آدم من ربه کلمات ای استقبلها وفی الحدیث نهی رسول الله صلعم عن تلقی الجلب ای استقبال ما یجلب الی البلد فالمعنی یستقبل القسم بکذا ای یؤتی فی جوابه اللام وان اه **قوله** الذی لغیر السؤال اشار الی ان اللام فی قوله القسم للعهد ای القسم المذکور سابقا بقوله لغیر السؤال فان المعهود کما یکون بلفظه یکون بغیر لفظه فما قیل انه اشارة الی ان اطلاق المصنف رح للقسم تقصیر منه تقصیر عن فهم المراد **قوله** ما ولا خصهما بالذکر مع انه یجاب بان النافیة ایضا نحو والله ان زید قائم لکونه قلیلا والمصنف رح فی صدد بیان القواعد الکثیرة الاستعمال واما نفی الجواب بلم ولن فنادر لا قیاس علیه **قوله** فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المقیدة للتاکید لا فرق بینها وبین ان الا من حیث العمل وتفصیل الکلام فی هذا المقام ان القسم الذی لغیر السؤال جوابه اما جملة اسمیة مثبتة فیلزمها ان واللام وقد یجمع بینهما ویدخل اللام علی الخبر فلا یستغنی الاسمیة عنهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمیة منفیة فیلزمها ما ولا وان النافیة واما جملة فعلیة فان کان فعلها ماضیا غیر متصرف او متصرفا فی معنی التعجب او المدح یلزمها اللام وان کان ماضیا متصرفا لا فی معنی التعجب او المدح یلزم باسم اللام قد او ما فی معناه مثل ربما وقد یقلد وقد یکتفی باللام باللفظ ولا یکتفی بقد الا اذا طال القسم او کان فی ضرورة الشعر نحو قوله تعالی قد افلح من زکیها وان کان مضارعا استقبالیا یلزمها اللام مع نون التاکید ان دخلت اللام علی نفس المضارع الا نادرا ولا یکتفی عن اللام بالنون الا فی ضرورة الشعر واذا لم یدخل اللام علی نفس المضارع یکتفی باللام نحو لئن متم او قتلتم لالی الله تحشرون وان کان مضارعا حالیا یکون باللام من غیر النون واما جملة فعلیة منفیة فیلزمها فی الماضی ما او لا ویلزم تکرار لا ههنا لان لا ما ینقلب فی الجواب مع لا مستقبلا وفی المضارع استقبالیا کان او حالیا ما ولا مع النون او بدونها هذا کله اذا لم یکن الجواب شرطیة امتناعیة فانه لا یصلح الا بلو **قوله** قد یحذف حرف النفی مع المضارع والماضی والجملة الاسمیة کذا فی التسهیل وانکر الرضی الحذف مع الماضی والجملة الاسمیة وکثر الحذف مع المضارع المجرد عن التاکید مع ثبوت

القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني وقل مع حذف
القسم وعدم تقدم النفي عليه **قوله** اي لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون
لا **قوله** اي جواب القسم اي الجملة التي يؤتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسؤال للجواب **قال** اذا اعترض
اي القسم يقال اعترض الشيء اي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم
كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي يتوسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من
باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم **قوله** لا تسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء **قوله**
لا الجواب مجامعة لا مع النفي والاستثناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على القصر وان لم يقع في كلام
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول **قوله** وهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور
المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم **قوله** اي لمجاوزة شيء اه سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها
كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شيء نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة على المتجاوز عنه وتارة
على المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي وهو ان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم
عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل **قوله** اي لاستعلاء
شيء على شيء اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في المثال الثاني كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره **قال** اسمين بمعنى
جانب وفوق فيبقيان بحالهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزمهما الاضافة بخلاف على **قال** بدخول
(يعني عن را اضافت لازم است)
من عليهما حال من ضمير يكونان اي يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان
ذلك علامة يعلم باسميتهما فلذلك قال الشارح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ
اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص **قال** للتشبيه في الصراح التشبيه مانند كردن **قوله** اذا التقدير ليس مثله شيء
به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك
لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم
اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت في مثل فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ قالوا وانما زيدت هنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى
والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني
وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفي

مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات
والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية **قوله** بمعنى المثل ولا يقع كذلك عند
سيبويه و المحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالا
ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني **قوله**
نحو بيض كنا هو قوله ع بيض ثلث كنعاج الجم بيض صفة محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج
ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها **قوله** للطا
متعلق بمثل **قوله** ما اذا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض **قال** ره ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبني على
الضم ومذ مبني على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر و تصغيرهم اياه
على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها
وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمية وهما حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاكثر
وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا انجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد
ذكر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف ره لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان والشارح خص
الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل الاشتمال من قوله
للزمان لتشوق المخاطب و انتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك في
بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفا يعني ان قوله للزمان تمهيد و
توطية والمقصود بالنسبة بعده قوله للابتداء **قوله** يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بمدخولهما قال المصنف ره
في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على
الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل
العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذ اردت
جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر من باول يومين بتقدير المضاف فان كان الفعل الحاضر
ما رأيته مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في **قوله** لا تكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة يعني في **قوله** من غير
تفسير المحضة اشارة الى فساد ما اعتبر معنى الابتداء فيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في مدخولهما **قوله** ان يجعل الاول
مثالا لما يكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اه في نحو يومنا **قوله** كما يتوهم بحسب الظاهر

بحث الحروف المشبهة بالفعل

فان الظرفان يكون المثالان للعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا بتكلف التقدير قوله
دخول شهر رناولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى المدخول لان ذلك انما هو في هذه منذ الاسمين ليصح الحمل كما مر
قوله لاستثناء ما بعدها اه واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر
فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضى قال الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل الاعمال
ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى
الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سببا ايضا لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما
الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولبنائها على الفتح
لا استثقالها بسبب تشديد اللام واخر التاء وهي جهة مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفرح ان
كفرح كان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كقطعن فوزن عروضي غير معتبر
عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير
المنصوب ونون الوقاية واقتضائها الاسمين فمترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له
قوله معانيها معاني الافعال لكون كل منها معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف
قوله مثل اكدت اه عبر بصيغة الماضي المستعمل للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف كذلك قوله على ما
اذا لو حظت اه والمعبر عنها بالستة ابعادها ان يكون ذكر الاصول كذكر الفروع ومما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع
على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالتمامية للاصطلاح في
تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يبعد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرد
ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله اخرهما معا ان كونهما ثلاثية
ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونهما للانشاء دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست
كذلك اذ الثلاثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب فلا انشاء
فرع الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه
فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشارح فيما يجيء فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان ان
صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته
فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول انه دفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاءني الذي

اى قائم وبقولنا انا يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم من اول الامر اى يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
دفعا لحيرة السامع وتوهمه الكلام من غير ارادة المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس
نفسها لدخولها فى المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما
ترجع الى الحروف كلها قوله ح لو وقعت اه اى حين اقتضائها التعلق بشئ آخر لو وقعت فى صدر الجملة بان
يؤخر ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة فى الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغنى يجوز ان يكون بلغنى من
تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال فى الكتابة اذ لا التباس فى اللفظ
قوله لان مجرد الاستثناء اه فيكون قوله فهى بعكسها اعادة والاصل فى الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم
الصدارة قوله اى هذه الحروف فصرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اى عند تارة
الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعنى ح اذ على تقدير لحوق ما الزائدة
لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة على ما فى المغنى ان الزائدة نوعان
كافة وغير كافة قال فتلغى اشارة الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله
وتدخل بزيادة ح على تلحقها لا على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول
فى بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كل حكم يذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان فى البيان الغاء
لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل
فى الصراح الالغاء باطل كردن وفى القاموس الغاء خيبة فقوله اى تعزل بيان المعنى المراد منه وفى الصراح العزل
بيكار كردن وجدا كردن قوله قد تعمل اى هذه الحروف ح لا تكون ما كافة بل زائدة كما فى فيما رجحه فى الرضى
ان النبيت فما كان ان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى
يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة ويحمل قوله فتلغى
اى يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله قد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر فى المقصود فان بيان الشارح يوهم انها على تقدير
كونها كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك لان التقييد بالكافة تقييد عند الجمهور والمتبادر من قوله قد تعمل اى جميع تلك
الحروف التى تلحقها ما وهو موافق لما فى المفصل واللباب من اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه فى ليتما وانما ولكنما وفى شرح التسهيل
قال الزجاج من العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها ما خلا ليتما وفى الرضى
من عدم سماع الاعمال فى كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا المعنى قوله قد

يجوز ترتب عليه الالغاء

تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها او لو حمل حال البقية بعمل بعضها على اللغة الغير الافصح
لم يبعد **قوله** كما وقع في بعض اشعارهم روى بيت النابغة **شعر** الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
برفع الحمام ونصبه **قوله** وقد تدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلاف
حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع و
طاهر القزويني فيجوز نسيج اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر
بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف لما ذكره المتولى فتدبر على الافصح **قوله** اخرجتها عن العمل لانها بسبب
لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح **قال** فان لا تتغير الفاء بيان لتفصيل
الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة
كونهما للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر **قوله** اسماها جملة الضمير راجع الى
جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قالوا اسمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم
استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها **قال**
في حكم المفرد بتاويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك عبد اي
زيد بيتك وقس على ذلك **قوله** اي اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية **قال**
وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة بسبب مسدها فلا ينتقض
بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع
مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجي تحقيقه من انها مفتوحة تصورة و
مكسورة معنى **قال** في موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات **قال** فلذلك
ان يحتمل ان يكون ان مفعولا لسمعت على ان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة
مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة **قوله** اي في ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة
جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو مقصد ابن يجوز نصب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى
اللغوي والا لزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل ونحو يا نبي ان الله
اصطفيكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى فان قلت لم لا يقصد المصنف هنا حصر مواقع الكسر فيما الحاجة الى التعميم

قلت موقعها الكسر على ما ضبط فى التسهيل بستة ان تكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة
موقع الحال او موقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة
المذكورة لا يمكن اجراؤها فيما صدر المبتدأ بخلاف ذلك الحصر **قوله** لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان
يتلفظ بها فى جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت فى الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه
موضع الجملة لا ينفع الفتح لابتدائه فى مثل انك قائم عندى بما لم ينضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة فى صدر
الكلام وان اعتبرت فهى مستقلة فى وجوب الكسر فى الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة
فمدفوع بان المقصر ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت فى الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفى
المثال المذكور لم يقع فى الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل مع ما بعدها قال المصنف فى امالى مسائل المتفرقة ان
انما تكسر فى موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها المحقق كونه فى موضع الجملة **قوله** لان مقول القول اه
اشار به الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانها ان وقعت بعد القول
للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اى لانك فاضل والمراد ما وقع عليه القول اى التكلم اذا اريد به المعنى
لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفردا اذا كان
مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا
وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو ع اذا قيت خاصمها فقلت طعم مدلقه فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه
فى التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون فى معنى الجملة اولا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر
نحو قلت حقا والثانى اما ان يراد به مجرد اللفظ اولا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان
مقتطعا من جملة فهو جملة فى التقدير محكى بتقوله مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر وهو ظ وما يؤدى معنى الجملة
لانه تعبير عن المقول لا نفسه فليس مقولا له اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح
الحصر بلا ريبة وما قيل انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعد فى مثل قال زيد انك قائم عنده فقيه وقد عرفت اندفاعه
بان الكلام فى ان الجملة المصدرة بان وحدها مقول القول وفى المثال الجزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول فى
مثل جاءنى الذى انه قائم عنده فتنبه **قوله** لكونه مع جملتها اشارة الى ان فى كلام المصنف تسامحا حيث جعل
نفس ان صلة ومفعولا حيث يا انه مع معمولها ايضا لا يمكن انها ... كذلك قال ومعمولها
لا يظهر مقول القول قرينة واضحة ولا يطلقون على المقول من المفعول الا مع التخصيص بغير مفعول بل باب علمت

اذ ادخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست معمولة بل انما هى معلق الفعل الى

اللذين هما فى الاصل جملة قال و مضافا اليها هذا باطلاق تدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها

للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور فى حيث فقال بعضهم انه من مواقع المكسورة لما لم تقع

مضافا اليها الا اذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح فى تعيين الفتح والكسر القرآن ما بعد هذا ان اول بالفتح وجعل

الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا الفاجاة قال و قالوا لولا انك اه

غير الاسلوب فلم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة

والمفتوحة على ما صرح به المصنف فى شرح المفصل حيث قال اعلم اورد الاعتراض على القاعدة المذكورة قوم والفتح

بعد لولا ولو وقوله ان لولا ولو انما لتدخلان الجمل فيكون فى موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح

بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا فى موضع المبتدأ لانها متوجب

الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسر فلم يكن مستقيما لانه يؤدى الى ذكر الخبر مع كونه مقدرا حذفه فى الاستعمال وليس

هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ ابعد اذا جاز حذفه وذكره فجوز الامران واجاب عن الفتح فى ان الواقعة

بعد لو فى قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لو فى قولك لو قام زيد قمت

لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الفاعل

لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على الخلاف المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون

ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق به ذكرهما فى بحث لولا ولو الا فى مباحث الحروف المشبهة قوله

معمول للفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا اه لان التخصيص لا يكون

على معانى الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط لو انما

وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون فى الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى

لو انهم فعلوا وقد صرح به فى بحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر فلا يشترط فعل كما فى قوله تعالى ولو

انما فى الارض من شجرة اقلام [illegible] المتكلم [illegible] اشارة [illegible] ان يكون الخبر [illegible] الفعل [illegible]

ما بعدها ان جملة والتمثيل [illegible] التنزيل [illegible]

الاعراب [illegible]

[illegible]

التقديرين لان يكون كل واحد منهما موضيا المعنى المقصود من غير تفاوت **قال** يجاز الامران بالنظر الى افادة المقصود

ولا يتأتى الترجيح الا ان احدهما بعدم الحذف فيه **قوله** في جزاؤه او قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ

الجزاء لان جعل الشئ جزاء يغنيه بكونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بل

اللغو فاعرف واليعبر عنه بالفارسية بپاداش **قوله** او اكرامى ثابت له قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا

تقديم الخبر لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه فان حذفه يوجب الالتباس كالتأخير وايضا تقديم الخبر

مهنا واجب فالتقدير فتلبث الى ان امة كلامهما ليس بشئ اما الاول فلانه لا نوان حذفه يوجب الالتباس لان محل

الالتباس ما يكون المعنى فيه محتملا على التقديرين واما الثانى فلما ذكر فى المغنى ان القائلين بان الواقع بعد لو

الداخلة على ان المفتوحة نحو ولو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اى لو ثابت ايمانهم وبعضهم

يقدره مؤخرا اى لو ايمانهم ثابت **قوله** لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول للعامل الرافع فيكون

مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة

قوله كما قيل جملة معترضة فائدتها تأييد الظن بقول غيره **قوله** انه لئيم فى الصراح اللئيم ناكس وبخيل

يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعنى الخادم وفى الرقى لئيم صفعان فى الصراح صفعان

سيلى [illegible] وقع فى تفسير المفصل فى شرح الفاضل الاسفرائنى يعنى من يضرب فى قفاه ولهذا [illegible] **قوله**

ان يأكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل فى بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه **قوله**

او يراد انهما مع حواليهما كما فى قولهم حسبه [illegible] كبير وشابت مفارقه **قوله** بالجر لا بالرفع عطفا على مثل

وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ التشبيه انما الشائع لفظ المثل **قوله** اى مثل

جيد القفا هكذا فى اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعنى ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذا

اعنى ان [illegible] المجموع [illegible] لا [illegible] المثل به على ما صرح به سابقا بقوله [illegible]

[illegible] فى نسخة [illegible] الشرح اى مثل [illegible] التفسير غير [illegible] لم [illegible]

ان المراد [illegible] يكون [illegible] فانه مشابه للاول من حيث [illegible] باب الفاء

الجزائية مشابه للثانى من حيث [illegible] الفاء **قوله** [illegible] هذا الكلام [illegible] كلاما

[illegible] لا [illegible] لا [illegible] وان كان [illegible]

[illegible] **قوله** لانه [illegible] لا يكون [illegible] اللفظ

قال ولذا اشتهر ان اللام العلة ليحصل الحكم [illegible] قوله فانها في حكم العدم فهو بمنزلة [illegible]
قوله التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع صالة لجواز العطف بالرفع قوله
سواء كانت المكسورة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا لبيان او لمنع التركيب فان [illegible] كان اسمهما
وخبرها [illegible] في كلامهم [illegible] النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من انهما
منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من [illegible] المكسورة
في اللفظ او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة الحمل [illegible] على [illegible] في
شرح التسهيل في بيان فائدة قوله مصنف [illegible] الجملة منصوب بفعل [illegible] غالبا [illegible] اليه مضافا الى
الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح لاسناده اليه الا بقلة اعليه نحو امتنان [illegible]
[illegible] وما احسن [illegible] رجلا [illegible] وقع في شرح الفاضل الاسفراني اي مكسورة اللفظ او مكسورة حكما [illegible]
من حيث اللفظ غير مساويين من حيث المعنى اذ لا كسر حكما لان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة قوله بان [illegible]
بيان لقوله حكما فكان اللفظ [illegible] قوله [illegible] بالرفع اخره عنه لطول ذيله فيقع الفصل الكثير بين قوله [illegible]
وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام
الابتداء في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف ما عجبني ان زيدا قائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه
لكونه فاعلا ومنه الاتيان [illegible] بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لهما شبها بالجملة من حيث ان
[illegible] من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد لكونهما بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون
لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك قال ويشترط مضي
الخبر لانه فانه اذا مضى الخبر يتقدر المعطوف عليه خبرا او يكون معطوفا على الفضلة لانها اعتبرت في حكم العدم
فكان الرفع لاسمها وخبرها الابتداء فيكون الكلام [illegible] عطفا [illegible] على [illegible] [illegible] المعطوف [illegible]
معطوفا على [illegible] ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على [illegible]
كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اشارة الى جواز وجه العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع
[illegible] على الجملة [illegible] والعطف على الضمير المستتر في الخبر [illegible] المعطوف [illegible]
[illegible] على الجملة [illegible] في [illegible] على المفرد [illegible] على محل [illegible] التعليق [illegible]
[illegible] في [illegible] التاكيد المستفاد من كلمة ان [illegible]

اسم ان المكسورة رد لقول الجرمي حيث جعل الرفع محلا للمجموع دون اسمها فقط لا بجر دله والمرفوع من المجموع
لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله
وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي
والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا **قوله** مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور
بعد المعطوف خبر ان وتقديمه بالرتبة في حكم المعنى نحو ع انى وقيار بها لغريب وان يكون خبر ان محذوفا
قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد **قال** في مثل انك وزيد ذاهبان اى
فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه
خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن للتقدير والاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل
ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب **قوله** وهو
لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى
الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم **قوله** نحو ان زيدا لقائم اشار بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر
لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله تدخل الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما **قال** اذا
فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم
قوله لان فيما عداهما الى آخره لان هذا اذا لو صح اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام على
اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على
الخبر فالشق الثالث انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم فان لا يدخل اللام
على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ توالي الحرفين **قوله** وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز
انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها تغير
معنى الجملة التي هي مقتضى الجملة الخبرية **قوله** لكن لا توافق اللام آه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدر
لكن جوز دخولها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانهما لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر فيها
سقوط صدارتها **قوله** ع ولكنني من حبها لعميد في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان
عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يعمد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد هو الذي هده العشق

كما في المغني وهو للنفس وهذا اما ان يكون شاذا او اما ان يكون في الاهمال لكن انتهى فخففت بحذف الهمزة ونون لكن كما
خففت لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها
غير لام الابتداء لان ما بعد المفارقة قد تعمل فيما قبلها او بالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول
الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما انه اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقدم فكانه متقدم لفظا قوله ولهذا
اي لاجل ان اعمالها قليل قوله فالفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة
الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن
المحذوف قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله لان
كثيرا الخ فاللام في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة
لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها الخ ويجب ان يلغاها والاكثر
كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ودونه
ان يكون مضارعا ناسخا نحو وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ كذا في المغني و
لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال الخ فالاضافة لادنى
ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غيرها من الافعال فان الاطلاق
قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين في التعميم اي
يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص
لان الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان
المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان إنْ نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية
فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة انه مع اللام او في تعميمها هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح
التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين هشام قوله بالله ربك قال صدر الافاضل الرواية
بالله بالباء الموحدة وانشد ابن جني في سر الصناعة شلت يمينك ان قتلت لمسلما كانه قال ان قتلت
مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل القصاص
على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعد لانت
ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يجوز عليها اجماعا كذا في

في المغني قال المصنف رح في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما رووه تقدير ضمير الشان في مثل ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتح الراء ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجب تكرار ادوته الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني **قوله** اكثر قال المصنف رح في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل **قوله** كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها **قوله** كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل **قوله** بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى معتبر المعنى دون الاضعف **قوله** فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقدير معمول لكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير للشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك **قوله** فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب اللفظ مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة **قوله** الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي **قوله** سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية نحو **قوله** فلوانك بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر بصفة نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لوانك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب لفرقة سألتني ان افارقك لم اتخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل **قال** ويلزمها مع الفعل الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاويلها بالمفرد بل الاسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب وبكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه وعلمت ان رب خصم لي وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سول وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة عنده هذا عند البصريين هي المناسبة للمضارع احملت حملا على اختها

قوله اى الفعل المتصرف كذا فى التسهيل او يفصل بقد غالبا ان يصح فعلا لم يكن دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفى او
فبيان للمصدرية والشرح على ما قام كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة ولو قرن بعد العلم اشارة الى
انه يشترط فى المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدى معناه او بعد الظن الغالب الجارى مجراه نحو حسبوا الا تكون
فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما فى حكمه فالفارق محقق بينهما فلذا قال المصنف
فى مالى للمسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق فى نفس الامر فيه اللبس والعلم فارق خارجى قد يقع
الذهول عنه بواسطة البعد **قوله** للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا
فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز
الفصل بينها وبين معمولها لضعفها فى العمل واما معنى فلان حرفى التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا يجامع
الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما
حروف النفى فلزيادة مضاهاة لتلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجتمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف
للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل **قوله** او حروف النفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم
فانه لا يحصل الا فى الرضى فى بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفى
الا بلا لكثرة دورانها فى الكلام تقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف فى عبارة الشارح بان يقال المراد انه لا يحصل
فى جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع فى بعض الصور **قوله** لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية
هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة لان المصدرية تخصص
المضارع للاستقبال دون المخففة **قوله** اى لانشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون
الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائم او فى الدار او عندك او يقوم فانها فى ذلك كله للظن لان الخبر فى المعنى
هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ولذا يقال كانى امسى وفى الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم
الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك
تقول كانى امسى ولا يخفى ما فيه من التكلف لان مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه
لا التشبيه برجل قائم ويجئ للتحقيق والتقريب ايضا ذكره فى المغنى **قوله** حملا اه الوجهان ذكرهما المصنف فى شرح
المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادعا الى ان يكون معها جملة جار او مجرور واقلا يكون كلاما
مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهوره فهمه بانه يحصل التركيب الحال

تمکن قبله **قوله** ومذهب الخليل آه فهو عنده للتشبيه والتاكيد وفى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه
قوله وان خرجت بسبب صيرورته جزأ **قوله** ونحو مشرقية ورورى وصددو المعنى واحد الحقته بالقسم
معروفة ترداد الملحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التثنية جعل النحو شرقا لبياضه وشبه
ثدييه بالحقتين فى نهودهما واكتنازهما **قوله** ويجوز ان يقال آه فى الرضى لكن لما لزم الفعلية التى يليها ما الزم ان
المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراءا لها مجرى ان **قوله** وقال الكوفيون آه اى الرضى
ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى **قوله** ومعنى الاستدراك لغة آه اى
عرفا واما لغة ففى التاج الاستدراك تدريافتن چيزى وفى الصراح استدراك تدارك ما فات تفعيل السين فيه
للطلب وفى الحواشى الهندية اى لطلب دراك السامع بدفعه ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين
نقل فى العرف من المعنى العام الى الخاص **قوله** اى تغايرا معنويا بحيث يكون معنى الاول موهما النقيض الثانى
قوله فجعل الشارح الرضى الاخير اظهر فى لعل وجه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرا
لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان فى نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع التوهم
الناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فتكون للاعتراض فما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم فى آخر الكلام
فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضى ان الاعتراض يكون فى الآخر ولذا قال ان الواو
فى ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون فقال وليت للتمنى ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء **قوله** فتدخل
على الممكن اى ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ فى
الوضح ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل فى الممكن المترقب وغير المترقب
وفى المحال **قال** واجاز الفراء آه اى اجاز الفراء نصب الجزأين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ اجاز
فلا يرد انه لا خلاف فى جواز هذا التركيب انما الخلاف فى توجيهه كما يدل عليه بيان الشرح لان نحو ذلك البيان
انما هو فيما وقع فى الاستعمال قوله اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين كذا فى الحواشى الهندية **قوله**
اى تمنيته كائنا على صفة القيام يعنى معنى تمنى كون زيد ذات القيام تمنى حصول صفة القيام له **قوله** واجازه آه
اى توجيه الكسائى مطرد فى النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجرى فى ليت الشباب هو الرجيع على
الفتى والشيب هو البدئ الاول **قوله** اى ليت ايام الصبا لنا آه كلمة تبدل من لنا اشار به الى ان نائبة للجار والمجرور
عن عامله المحذوف وتحمل ضميره **قال** ولعل للترجى وذهب الاخفش والكسائى الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب

الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم انها
للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل **قوله** وداع دعا علنا آه قيل استجاب لعد
استجابه بمعنى اجابه اى رب داع دعا هل مجيب الى الندى اى حل مدنح الصابين فلم يستجبه احد فقلت ادع
دعوة اخرى وارفع الصوت لعل ابي المغوار قريب منك فيجيبك وينحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق
التلهف والتحسر على فقد من فقده كذا في شرح ابيات الكشاف قال وشرح وقد تلحقها التاء فيختص بعطف الجمل نحو
فمضيت ثمه قلت لا يعنيني **قوله** بكسر الهمزة وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا ويحذف ما **قوله**
وعند الاكثرين عطف بيان او بدل لانا لو زدنا لفظا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما العطف الشيء على مرادفه
ويقع تفسير الجمل ايضا واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته اى سألته كتمانه
يقع ذلك بضم التاء ولو جئت باذ امكان اى فحت فقلت اذ سألته لان اذ ظرف لتقول **قال** فالاربعة الاول لنفاء
التفصيل اى الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع
والمتبوع جميعا وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما
بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احد كل قسم يفترق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الآخر **قال** للجمع اى الجمع بين المفردين
وما في حكمهما في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما
واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جيء بلا الزائدة
بعد الواو نحو ما جاء في زيد ولا عمرو **قوله** مطلقا آه اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك في
مطلق الجمع والواو للجمع المطلق **قوله** اى حصل الفعل آه خبر لقوله فقولك جا تأويل معنا **قوله** بمعنى انه لا يفهم آه
فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه نحو قام زيد وعمرو واحتمل ثلثة **قوله** وجود اكما نقل عن المبرد و
الكسائي وبعض الفقهاء اوصل عليها بان يكون المعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح
والترتيب اكثر ولعكسه قليل الثاني للفو **قوله** اى الجمع مع الترتيب في تاج البيهقي الترتيب يك از پس يكر فرا كردن فالجمع
الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبر في الترتيب فلذا زاده الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب
هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب **قوله** بغير مهلة اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند
الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح **قوله** في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم الترتيب بعلة لبشاعة
التكرار **قوله** غير ان آه هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ارى ان ثم لا مهلة فيها بل هي للمهلة تقديرات

المعطوف هو الجزء الفائق فی القوة او الضعف علی سائر اجزاء المتبوع وقد یکون تعلق الفعل بما بعد حتی اسبق و قد
یکون فی اثناء التعلق بالمتبوع فالترتیب الخارجی لا یعتبر فیها کما لا یعتبر المهلة انما المعتبر فیها الترتیب فی ذهن المتکلم من الاضعف
الی الاقوی او بالعکس و سیجیء فی کلام الشارح دفعه قوله بحسب اقتضاء وضعها فانها موضوعة للتدریج الذهنی
قوله جزء قوی او ضعیف قدر الصفة بقرینة قوله لیفید الی آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه و ما هو کجزء
منه فی الدخول فی الحکم السابق نحو اعجبتنی الجاریة حتی حدیثها و یمتنع ان تقول حتی ولدها والضابطة انها تدخل
حیث یصح دخول الاستثناء المتصل و یمتنع حیث یمتنع کذا فی المغنی فلا تعطف بها الجمل قوله من حیث انه
قوی قید بذلک لیترتب علیه قوله لیفید قوة او ضعفا قال لیفید متعلق بمفهوم الکلام کانه قال یعطف بها
جزء من المعطوف علیه لیفیده قوله ای لیدل علیهما ای لیس المراد الافادة فی الخارج بل فی الذهن قوله
فصلح لان یجعل آه ففی العاطفة معنی الجارة لانها فرعها مع معنی الواو العاطفة فلرعایة المعنیین یشترط ان یکون
مدخول العاطفة جزء لیحصل الاشتراک فی الحکم قویا او ضعیفا لیحصل معنی الغایة قوله و دل انتهاء الفعل آه فیصیر
الکلام نصا فی الشمول بخلاف ما اذا لم یذکر حتی نحو قدم الحاج قوله و ثانیهما آه اشار بذلک الی دفع ما نقلت سابقا
من الوضی ان مراد الجزولی بقوله غیر ان المهلة فی حتی اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج و لا شک انها معتبرة
فی حتی لان التدریج الذهنی فی تعلق الفعل باجزاء المتبوع یقتضی اعتبار المهلة فی تعلقه بمدخولها قوله علی رجا
الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب و صحب و رجالة و رجال کذا فی الصحاح والمشاة جمع ماش قوله
بانتهاء الانتهاء آه یعنی ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف لیس الا انه یصح جعله غایة و یحصل المقصود عن شمول الفعل
بجمیع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقی یفید الشمول المذکور من غیر حاجة الی اعتبار القوة او الضعف لکونه غایة
فی نفسه فاندفع ما قیل ما ذکره الشارح وجها لعدم دخول حتی العاطفة علی الملاقی تکلف مستغنی عنه لانه اذا کان
دخولها علی الجزء الاضعف والاقوی لیفید بعطف الجزء علی الکل المقتضی للمغایرة قوته او ضعفه بحیث صار
مغایرا لسائر الاجزاء خارجا عن الکل لا یصح ان یدخل علی غیر الجزء لان عطف غیر الجزء علی الکل لا یفید القوة او الضعف
قوله هکذا فی بعض الشروح انما تمسک ببعض الشروح لکونه مذکورا فیه مشروحا والا فخصوصیة حتی العاطفة
بالمجرور لکونه فی الوضی و غیره من الکتب قوله کما وقع فی بعض الحواشی اراد به الحواشی الهندیة لکنه لو لم ینقل
لیشمل المجاور ولم یمثل بنمت البارحة حتی الصباح لامکن توجیه کلامه بان مراده بقوله و حکما ما اعتبر کجزء منه بالنسبة الی
ما نسب الی المتبوع کما فی قوله اعجبتنی الجاریة حتی حدیثها و ضربت السادات حتی عبیدهم قوله او لدلالة آه اشار الی ان الکلام

فى لاحد الامرين ليس بصلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين
سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او
التسوية فانى مدلول او لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله فى الشك اشيع فلذا اتى
بينه المصنف ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئى المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ احد الا
الا ان معناه جزئى محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اى لافادة احد النسبتين من النسبة
الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت
الحكم ليست مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذى هى فيه او **قوله** عند المتكلم بناء على ان الالفاظ للافادة ما فى الاذ
قوله لكل من الامرين اه لا يجوز ان يراد به القطع واحدا منهما والعلم الاخر بقرينة الاثر والكفر **قوله** والعموم مستفاد
تحقيقه انه لا فرق فى اصل الوضع بين المثبت والمنفى فى ان الحكم على احدهما دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما
رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الاخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما
دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى
الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثانى ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال فى الامر والنهى هذا
هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل
فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقربل كلاهما
كذا فى الرضى **قال** وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدأ من القريب **قال** لازمة لهمزة الاستفهام لفظا
او تقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة فى الاستفهام **قوله** اى غير مستعملة اه يعنى ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوى
المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد
ان الصواب ان ام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس
قال يليها احد المستويين والاخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتأويل اى والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه
لاى نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك وافى الدار زيد ام فى السوق اى فى اى الموضعين **قال** بعد
ثبوت احدهما لتعلق الظرف بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس **قال**
لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير
استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ مما اريد به

التسوية فالهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا بمعنى الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء
في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك
وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة
دالة على الجزاء وقولك واقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل
على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط **قوله** وح يكون تركيبا ه هذا تكرار محض وتفريع للشيء
على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السا[بق]
اعني المخالفة بين ما وليا هما وقوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما وليا هما وح يكون تفريعا للجزئي على
الكلي والاولى تركه **قوله** لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة
الى الافصح **قوله** لانهما لا يفيدان التعيين لان تم تقرير ما سبق ولا يرد ان ما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين
قوله فانه يصح الخ فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص رح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السوال لانه
يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فيحصل الجواب مع زيادة **قوله** لان القصد الخ فالسوال عن اصل النسبة فيصح
الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها **قوله** وقد يجاب الخ تحقيق المقام بان ما ذكره المص رح حكم اكثري
وقد يجاب بام المتصلة على سبيل الغلط بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة و
في العباب انه تخطية للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطيا
في السوال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس
بجواب وان اريد به ما يكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والظاهر الثاني **قوله** فالمشار اليه
فتفريعه على تفسيرهما في الموضعين بمعنى واحد **قوله** على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والاخر
الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين **قوله**
لا يخلو عن مسامحة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي
لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار **قوله** على طريق اللف والنشر
اي لف الشرطين ونشر الحكمين **قوله** لكان اخصر واحسن لكن ما ذكره المص رح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير
جعل كل من هذين منهما اشارة الى شرط **قوله** في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد
الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ فلا يليها الا الجملة اما ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك

ام عمرو عندك او مقدر المدخل عليهما كما في مثال المتن **قوله** الشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى وقد يجي للانكار
نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي
الظلمت والنور **قوله** اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كانهم جمعوا
اقطيعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول ازيد عندك ام عمرو واه هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك
بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام
بالهمزة خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في
الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام
الطلبي والتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي
سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي
فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي
النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدوله الى الجملة دليل
الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتاخرين
خلافا للمصنف والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى
فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم نحو
ازيد عنده ام عند عمرو فالظاهر الانقطاع **قوله** اي غير مستعملة الا معها اي غير مستعملة اما العاطفة الا مع
اما قبل المعطوف عليه فاذا ان اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال **قوله** يعني اذا عطفت اه اريد العطف
بقرينة قوله ثم عطفت في المغني انهم يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد
بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبلها والعبارة تقتضي ذلك
قوله يلزم ان يصدر له افادات قبل ظرف اللام وانما قال المفسر ههنا مع ما ذكر فيما سبق لا رقة الهمزة لان ام المتصلة
لكونها بمعنى اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لا فتراته بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على
شك المتكلم وابهامه من ابتدائه التكلم الى ختمه لانه عرض له في اثناء التكلم التزام ما الاولى لاجل افادة المخاطب بذلك
من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لا تقتضيها الا اما **قوله** يجوز ان يصدر له ضمير الكلام
الشيئين واما مع او فان تقدم اما فهو كما مر وان لم يتقدم بان يعرض للمتكلم معنى الشك والابهام بعد ذكر المعطوف

قوله والجواب له الجواب ان ذكرها المصنف في شرح المفصل قوله بل للتنبيه على الشك اه هذا اولى مما ذكره المصرح من
ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط
ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام قال الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة
لتاكيد العطف لمجيء اما غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يتم مراده ان الواو
لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدأ واما لعطف مدخولها على
مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله فكلمة لا لنفي الحكم اه فلا تجيء الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال نائما
لا قاعدا ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل في عطف المفرد ببل واما في عطف
الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي هم عباد مكرمون واما
بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح
كذا في المغني فلذا لم يتعرض له الشرح ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى ائنكم لتاتون الرجال
شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن صحيحا او كان خطأ عمدا او سهوا او ليس المراد انه وقع لا بطريق القصد
قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فهي في النفي والاثبات على طريق واحد قوله تثبت الحكم المنفي اه كلمة عن
متعلقة بالمنفي واللام بتثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد ويتعين الرفع قوله في حكم المسكوت عنه
جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله فهي نقيضة لا فان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد
معنى المنفي لان حرف النفي انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون لايجابه اه اي لاثبات ما انتفى عن
المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه اي الانتفاء عن الاول باق بحاله ما لم يقع الحكم به غلطوا انما جيء
بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة اه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري
فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس
انها في جميع مواقعها مخففة قبلها لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك الاعمال مجرى بلا اجبار نحو
ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار والتقدير لكن مررت بعمرو ومررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي وقيل انه مجرور بجار
مقدر بعد لكن اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور
وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قال حروف التنبيه قال المصرح في اما ال المسائل المتفرقة تسميتها

حروف التنبیه اولی من تسمیتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الی المعنی المختص بها اولی من اضافتها الی امر لیس من
دلالتها والتنبیه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفی المغنی یقول المعربون انها حرف استفتاح فیبینون
مکانها ویهملون معناها وفی بعض الشروح حروف التنبیه وضعت لتنبیه المخاطب قبل الشروع فی الکلام ونحو یضید
علی حسن الاستماع فانه فعما قیل انها اصوات وضعت لغرض التنبیه فلا یلیق ان تجعل من قبیل حروف الزیادة
قوله یصدر بها الجمل اه ای یؤتی بها فی صدر الجمل الاسمیة والفعلیة والخبریة والانشائیة الطلبیة وغیرها
فالا واما واجبتا التصدیر وها جائزة الا اذا فصل بینه وبین اسم الاشارة نحو ها انتم هؤلاء **قوله** حتی لا یفصل اه
ومع ذلک یفید الا واما تحقیق ما بعدهما لترکبهما من همزة الاستفهام الانکاری وحرف النفی ولذلک لا یکاد یقع
الجملة بعدهما الا مصدرة بما یتلقی به القسم نحو الا ان اولیاء الله و اما من مقدمات الیمین ع واما والذی لا یعلم الغیب غیره
قوله التی لا تتعین معانیها اه لانها موضوعة للجزئیات بالوضع العام والمعنی العام بشرط الاستعمال فی الجزئیات وعلی
کلا التقدیرین ما یدل علی تعیین المراد بها الاشارة **قال** حروف النداء یا بالکسر والمد آوازدادن مصدر ینادی قد
یضم بجعله من قبیل الاصوات کالصراخ والبکاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لا دعو وقیل انها اسماء الافعال
لتمامها بما بعدها ورده المصرح بان بناء بعضها لیس بناء الاسم وبانه لیس لها مرفوع لعدم التقدم فلا تمثیله لا متناع استتار
فی تمثیل اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لا داع **قوله** لانها تستعمل اه وفی الاستغاثة والندبة **قال** للبعید حقیقة
او حکما کالساهی والنائم والمتحیر ووجه التخصیص ان نداء البعید یحتاج الی رفع الصوت وذلک بکثرة الحروف والمد وهما
متحققان فی ایا وهیا ومنتفیان فی ای والهمزة والمد متحقق دون الکثرة فی یا فلذا یعم للقریب والبعید وبهذا ظهر
کون ای للقریب والهمزة للاقرب **قال** نعم فیه اربع لغات فتح العین وکسرها وتبدیلها حاء وکسر النون اتباعا للکسر العین
قوله وجه تسمیتها اه وهو ان فی جمیعها معنی الایجاب ای التحقیق ولیس المراد به ما یقابل النفی حتی یحتاج الی تکلف فی
بلی **قوله** ای محققة لمضمونه ای لیس المراد بالتقریر التاکید فانه انما یوجد فیما بعد الخبر بل التحقیق یعنی راست
کردن سخن کذا فی الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم یجیء بعد الامر والنهی والتحضیض والعرض والاستفهام و
الخبر وفیما سوی الخبر تحقیق ما هو مضمون السابق والمقصود منه الطلب والمستفهم منه وقد یقع فی صدر الکلام نحو
نعم هذه اطلاعهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر **قوله** استفهاما کان او خبرا الظاهر ان یقول انشاء کان او
خبر لیفید جواز تقریره غیر الاستفهام مما سبق الا ان مقصوده بیان عدم الفرق بین الاستفهام عن الاثبات و
الاستفهام عن النفی ولذا لم یتعرض لا مثلة الخبر اثباتا ونفیا لظهور عدم الفرق بینهما نحو قولک نعم لمن قال قام زید

حروف النداء

حروف الایجاب

او ما لام فيه تصديقا له قوله وبلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره هٰهنا توطية لبيان عدم صحة نعم في جواب الست
بربكم وصحته ولو قال نعم وقيل نعم في جواب الست بربكم لكان كفرا لانه لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم
التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله لكان كفرا كما روى عن ابن عباس رض قوله تصديقا
للاثبات لا تقرير لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام ما يكون بما بعده قوله
انكار النفي فالهمزة للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على الاقرار قوله في العرف الطارى على الوضع
ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب الست بربكم لا يكفر قال بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وكذا جميع حروف
الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها للطلب لتعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك ان
زيادة في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب
انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله
واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما في من معه اللام وحذفها وعلى الاولى يلتقي ساكنان على غير حدهما
لكونهما في كلمتين ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس للام الاصل
في الحركة قال واجل بسكون اللام جعله في المغني مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال
ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر قوله للمخبر قد اتاك زيد آه قد اتاك مفعول للمخبر اي قد اتاك تفسير لاجل و
جيروان قوله نحو قول ابن الزبير آه روى ان عبد الله ابن الزبير اتاه فضالة بن شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي
دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستمنحا لا
مستشيرا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها السبت الراحة والهلب القشر والبردين اول اليوم و
آخره والاستمناح طلب العطاء قوله من جوى جمعني في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة
الوجد وتطاول المرض وداء في الصدر وكلها في البيت حسن قوله ان اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب
بدونها لا يحصل فالمعنى المستفاد منها تقرر الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد
الانكار يحصل بدونهما وخلاصته انهما للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذا قلت ان التاكيد
معناها والفائدة التي لاجله فرض مثلها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب
مثلا ما الاية وعدها من الحروف لتقرير الغرض ومنزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التاكيد فلا سمية لم يطلق عليها
ذلك قال ان وان وقيل لم يبينوا في ان هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة او الناصبة

حروف الزيادة

او المفسرة في الاجمال وهو سهو فانهما غير حاليه كرهما مقابلا لها في المغني وذكر فيه ان الاخفش قال ان الزائدة
تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ
اللهِ وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حروف الجر الزائدة فانه
كالحروف المعدى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل الجر وقال الاصمعي لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال مع
ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن وفي هذه الحالة تكفها الحجازية
عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية **قوله** وقلت مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد
بان نسبة السهو اليه سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا وبعد القسم
اشهر **قوله** نحو كان ظبية اه اوله ع ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسام الحسن و
فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس واليدين والناضر الشديد الخضرة ويروى وارق الى
الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك **قوله** على تقدير رواية اه ويروى بنصب ظبية على اعمال
كان المخففة وبرفعها على الغائها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المرأة يوما بوجه حسن كل محل
عن الحسن موضع منه كانها في حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر
وصف الظبية بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا **قوله** وما تزاد اه في الرضي لم يعد وما الكافة وان لم يكن لها
معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن ان يدخل وفي المغني عدها
من الزوائد حيث قال فهي اي الزائدة نوعان كافة وغير كافة **قوله** حال كونها اه يعني ان شرطها حال من الكلمات
الخمس المذكورة معربا وفائدته انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية **قوله**
نحو لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطية لنفي الجواب اي لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
لا تُتْرَكُونَ سُدًى ورد بانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ وقيل زيدت لمجرد التاكيد
ورد بانه لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم على انه يكون
اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظم من ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء تقدم
وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف القسم كذا في التسهيل **قوله** في صورة
نفي القسم وان لم يكن نفيا حقيقة لان معنى القسم متقرر **قوله** كقوله في بئر لا حور اه تمامه ع بافكه حتى اذا
الصبح جشر البيت الجاحر الحور الهلكة كذا في الصحاح ويجوز في حور مجاورة اي نقصان يعني نقصان وحمولها ان يكون

اتهيم جمع يهاب بمعنى المهالك وقيل هي بيداء يسكنها الجن والمرلع المهلكة والاوفات التي تهيم فيها الحيوان فلو قيل بهمعت فاستعارة وكانه مستر شدهم عبرلك الحيرة فى تيه الضلالة اوالنقصان اوفى مهالك الهالكين وما علم بفرط غفلته انه صار فيها بعد اخذ التعلق على الامانة الشرعية ونعيم العبادة الخيرة بعد تحصيلها الخشن الكبير لا ينتفع به من ذلك العلم ويحتمل ان يكون تعريضا بالرجال جرى هو اخص فى المهالك مسالك الجن وصحى الاراضى فهو يكذب نفسه اذا هو شيء ينفع وما يصد قهافيه والمعنى ساطيبك الافتة الرجال تجولا حرفي مهاوى الهلاك الواقعة المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضنها العجب وما شعر به اى التى لا يبين بمعنى المهلكة وهو خال عن تلك الصلاحية مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا فى شرح ابيات المفصل

قوله والمحور المهلكة بفتحها الهاء واللام الهلاك كذا فى شمس العلوم وكذا الهلاك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن المعرفة فلم يوجد فى الكتب المتداولة والشرح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل الحور جمع حائر جاريا على القياس على فعلة اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد فى الكتب حور جمع حائر بل جمع حوراء او احور **قوله** فهو تفسير كل مبهم وفى التسهيل انه اى غالبا بما تسوى ما فيه معنى القول وفى شرحه وليس كذلك بل تقع فيه نحو كتبت اليه اى قم وخصه بقوم الى ان اى المفسرة اسم فعل معناه عوا وافهموا فهى كصه ومه **قوله** تعتريها المظروفية الظرف لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه فى حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها تام يتولد بتقليل الالفاظ قوالب للمعانى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع يأخذها منها ولان المفهوم من اللفظ معناه **قوله** فلا يقع بعده صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلا تلق للتغليط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ولان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا وصريح القول يقتضي مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة **قوله** وقوله تعالى ما قلت لهم جملة مستانفة وليس عطفا على قوله قول الله لانه ليس مثلا لما يكون مفسرة للمفعول المقيد بل لا بيان الفائدة قيد فى الاكثر اذ الواجب تاخيره عن قوله تعالى فسيرها المفعول به القبيل ووجدنا توهم من انها قد تكون تفسير القول الصريح استدلالا بهذه الآية فالفاء فى قوله فقد ليكون اى التفاسير اما لمن تقدير اما او زائدة كما فى خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اى فيه **قوله** تفسير الضمير فى به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم ما مورا به فلا بد من تقدير القول اى ما امرتنى بقوله ويكون تفسير الصريح القول فالجواب ان المامور به المحكى هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى لا من تتمة الكلام المحكى تعظيما لشأنه سبحانه كما قال الزمخشري

فی قوله تعالی اِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّٰهِ والی هذا اشار فی بلاغة الشرح حیث نص علی ان اعبدوا
الله فی کونه تفسیر الضمیر ویجوز ان یصرف التفسیر الی المعنی بان یکون عیسی قد حکی قوله تعالی بعبارة اخری
کانه قال الله تعالی مرهم ان اعبدوا الله ربك وربهم ونظیره قوله تعالی حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللّٰهِ إِلَّا الْحَقَّ والاصل
الكلم لذ انقون وفی الرضوان القول للقد رکغیر الصریح قوله لانه مفعول لصریح القول ذالم یرد لفظه بحرف
فلا یرد ان الزمخشری جوز ان یکون تفسیر للقول علی تأویله بالامر ای ما امرتهم الا بما امرتنی به وقال ابو علی
الفارسی یجوز ان یکون ان فی الایة مصدریة بدلا من ما او من الضمیر المجرور فی به وما قیل ان الصلة لا عمل
فیها للقول وان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول یؤول بالامر وان العائد
موجود لفظا وکذا ما قیل ان عطف البیان بمنزلة النعت فی المشتقات فکما ان الضمیر لا ینعت لا یعطف علیه لان
ما ینزل منزلة الشیء لا یلزم ان یثبت جمیع احکامه له قوله وقد یفسر اه بیان لفائدة قید فی الاکثر ولم یجعل الایة
السابقة بیانا لفائدة القید لانها لیست نصا فی کونها مفسرة قوله ای الجملة الفعلیة التفسیر الاول لبیان
الموصوف والثانی لبیان معنی اللام والفعل ویختص ان بالفعل المتصرف مضارعا کان او ماضیا او امرا او نهیا
نحو کتبت الیه ان قم وهذا هو الصحیح وقیل انها لا توصل بالامر وکل ما سمع فیه فهی تفسیریة وتقع فی موضعین فی
الابتداء فیکون فی موضع رفع نحو وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ وبعد لفظ دال علی معنی غیر الیقین فیکون فی موضع رفع او
نصب وجر وما تکون غیر زمانیة کما فی مثال الشرح و زمانیة نحو ما دمت حیا ای مدة دوامی حیا فحذف الظرف و
خلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبیل قال حروف التحضیض مصدر التکثیر والحض علی الشیء
طلبه والحث علیه وهذه الحروف ظاهرها انها مرکبة کما فی المفتاح ویحتمل ان یکون الا اصلها هلا ابدلت
الهاء همزة قوله مشددتین وهلا مخففة اسم فعل بمعنی عجل وحث غیر العاقل والا مخففة حرف تنبیه وعرض
واستفهام نفی قوله وفی بعض النسخ وتلزم الفعل فعلی الاول اللزوم بالمعنی المتعارف وعلی الثانی بالمعنی اللغوی
الا فیه تلزم الجملة الفعلیة الخبریة فانها لا تدخل الانشاء لاحتیاج الحض علیه وقیل تدخل الاسمیة کقوله شعر
نبئت لیلی ارسلت بشفاعة ۔ الی فهلا نفس لیلی شفیعها ۔ وانما کان الشاهد ههنا لا شفعت نفس لیلی و
شفیعها خبر لمحذوف ای هی شفیعها قوله نحو هلا ضربت اه فی تخصیص الاستشهاد بالاثبات اشارة الی عدم دخولها
علی المنفی قوله نحو هلا زیدا ضربته اه واذا تقدم الظرف نحو لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ نحو معمول الفعل الذی یتوسع فیه
قوله فمعناها ای اذا علمت انها تدخل المضارع والماضی فمعناها فی الماضی ای ما یستعمل فیه اذا دخلت علی الماضی التوبیخ

حروف المصدر

حروف التحضیض

واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
او كنائيا والظاهر الاخير لما سيجيء انها لا تخرج عن الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشيمان
كردن والتوبيخ سرزنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب
ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم **قوله** بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا يخرج عن توبيخ ولوم
على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتأدب فيكون
للعرض **قوله** ولا يكون اه عطف على قوله فمعناه اذا دخلت اه **قوله** الا انها تستعمل اه بمعنى لكن دفع لتوهم
اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر
ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض **قوله** فكانها من حيث المعنى للتحضيض اه هذا فيما امكن
مثل واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا **قال** حرف التوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بهما والرد على من قال انها ليست للتوقع
في الماضي ولمن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد يستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا
عند البصريين لمشابهته الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهم معربا عند الكوفية
فيقولون قد زيد بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقدني اي كفى **قوله** اذا دخلت اه
اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضي حتى
يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه بالحروف بقرينة الاطلاق **قوله** متوقعا للمخاطب قبل
الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع في الماضي لان المضي بيان في التوقع **قوله** واقعا اه اي واقعا في الزمان
الماضي القريب عن الحال **قوله** وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل **قوله**
المجرد اه فالاطلاق قرينة التجريد **قوله** وقد تستعمل للتحقيق اه وقيل وقد تستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل
الاية من هذا القبيل **قوله** ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها **شعر** نحو افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالنا وكان قد **قال** الهمزة وهل واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فيقلب
الهاء همزة **قوله** تدخلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم **قوله** الا ان الهمزة اه اشار الى ان قوله وكذلك هل
ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والا فلا وجه ذكره
في بيان قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت **قوله** الا على تبذ وذاى على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح بقبحها

حروف التوقع

حرفا الاستفهام

قوله تذكرت عهودا بالحمى اه العهود جمع عهد پيمان والحمى كالى ما يحمى من الكلأ مصدر بمعنى المحمى والمراد ههنا
الارض التى فيها الكلأ وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف
يقهمنت الاليف الى الاليف كالمعانقة در آغوش گرفتن وتسلت عنه الغم انسلت عنه على ما فى الصراح اسلاء ابو عم
انسلاء لازم منه واما التسلى ففى القاموس انه بمعنى النسيان وفى الصحاح والتاج الانكشاف وشئ منهما لا يناسب المقام
الا ان يراد تسلت همها عنه على حذف المضاف وذاهلة حال معللة اى لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل
لحال اهل بحال العاشق والمقصر انه اذا امكن مراعاة مآلها الاصلى قبح تركها قوله او التصرف فيها يعنى ان تصرفا
تمييز عن النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها فى شئ بان يكون الاضافة الى الفاعل و
احترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب
الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فى جملة النقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتاتى هذا التصرف من هل
وهذا اعذب من تفسير الشارح وفيه انه ان اراد بقوله لا يتاتى هذا التصرف من هل انه يدخل على جملة يدخل عليها الهمزة
الا انه لا يتصرف فيها فغلط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم فى الاستعمال فالحق انه لا
يتبع قوله على وجه الانكار التوبيخى اى ما بعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجئ
للانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين ولافادتها نفى ما مدخولها لزم ثبوته
ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات ومنه أليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص بالهمزة فلو حمل الشارح المثال على
مجيئها للانكار مطلقا لان يقول باستعمال الهمزة للانكار وما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله مجاز عن بالحقيقة اذ
لا معنى للاستفهام من الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى او معلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضا فانه
امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبنى على استعمال الهمزة فى الاستفهام وكون الانكار متولدا منه
واما على تقدير كونها مستعملة فى الانكار فالوجه ما ذكره فى المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنى لانكار ما لم يقع قوله
هل لامر قريب اطلاق اى غير دخيل فيه ولا تقوى لكونها موضوعة له انسب والتوجيه عند السقاد خطا لاستعمالها هو الانسب عند العقل لا يرد انه لا
على عدم جواز جعل هل مطولة كلام بل على عدم الانسبية قال واتوا اذا ما وقع او اشارة الى الايات الثلث اعنى قوله تعالى أثم اذا ما وقع
امنتم به وقوله تعالى أفمن كان على بينة من ربه وقوله تعالى أومن كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمشى به فى الناس كمن
مثله فى الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشرى تقدير الاول اكذبا وقت العذاب
وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وتقدير الثانى أمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا فمن كان على بينة كمن ليس كذلك

على حذف المفعول كذا تقدير الثالث **قوله** بادخال الهمزة اه رعاية لتمام التصدير لعراقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا
(اي الاصالة ١٢)
لمدخولها بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال
التصدير وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي
والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدمها ما يصح عطفه عليه مع
انه لم يجئ الاستعمال الا مبنيا على كلام متقدم وفي المغني وقد جوز الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى أفأمن أهل
القرى انه عطف على أخذناهم وقوله أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون ان اباؤنا عطف على ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة
ويجوز الوجهين في موضع فقال أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة
بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي أيتولون فغير دين الله يبغون وفيه انا لا نسلم انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها
في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز
لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فانما يتم ان لو لم يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده
منع تعيين التقديم على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه **قوله** بخلاف هل متعلق بقوله تقول فيكون قيدا للكل مثبتا
لعموم تصرف الهمزة لا بناء الاعم فانه مع بعده لفظا يحتاج الى تقديره ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح لكونها
فرع الهمزة اه تعليل لما يستفاد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة
المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لهل مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل للتقرير بنفس الحكم في الاثبات
نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الا بعدها نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ويزاد الباء بعدها نحو
هل زيد بقائم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان الهمزة مستعملا بتأخير العاطف ايضا وليس كذلك وكما
ان الهمزة مختصة بالتقديم هل مختصة بالتأخير قلت جميع مواقع هل مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام
مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في
بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام يأت بشيء في لفظ
ان هل تفترق من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط
وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام به وبمجيئه بمعنى قد من غير
استفهام **قال** حروف الشرط في القاموس الشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة
بحصول اخرى اي الحروف الدالة على التعليق **قال** فان للاستقبال اي يجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال

حروف الشرط

قوله ومعناه اه وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضي **قوله** نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم **قوله** فانهما موضوعة اه لانهما حرف شرط ومعنى الشرط لازم في
فيهما وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح **قوله** مقدر فيه اي مفروض الحصول **قوله** كان
منفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم
فاصطلاح المنطقيين **قوله** فيلزم اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله (القائل عصام)
على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ما علق بدون
ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي رح الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم
عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية
فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني
للاول **قوله** فقد علقت حصول اه فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع
للامتناع مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض
مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود
من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك **قوله** في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني
مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء شعر ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر **قوله** قد تستعمل اه
اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق
المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقدر
المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك او الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في
الوجود **قوله** على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد لكونه معلقا عليه **قوله** مع انتفاء اه متعلق باللزوم فيكون
مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلا يحتاج الى استثناء التالي
ولا يجوز استثناء المقدم **قوله** على ان الفساد اه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالي **قوله** عكسه المشهور
وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول **قوله** ولم يرد ان ما ذكره اه اي لم يرد ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم
قوله فيرتبط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه اي عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق
الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين ثم قال هذا الاستعمال لا يختص بقصد الاستمرار

بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجيئني الان عدوي اعطه الفا فانه يدل
على ان المجيء لازم للاعطاء الان وليس فيه قصد الاستمرار للمرئيات بشيء لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد
الرضي بقوله تعالى جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل
جميع ازمنة تقدير الشرط ونقيضه كما يفصح عنه اخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع
التقادير **قال** وتلزمان الفعل اي الشرط والجزاء واما جزاء ان فقد يكون اسمية وجزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في
اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرك او محال الشرط
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تعالى
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير **قوله** ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط
انتم كما يدل عليه اخر كلامه **قوله** فاعله انتم اعني في الايتين **قوله** كان ضميرا متصلا مستترا اه الصواب اسقاط
مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا له
وليس تاكيدا اي ليس انتم في الاية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض
تقليلا للتصرف **قوله** لان حذف الفعل اه فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر
والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد له
وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به
سيبويه في الكتاب وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير **قوله** اي بصيغة الفعل
والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض عن شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون
فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر **قوله** اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب
اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم على التوسع او جعل الكلام
الشارح في قوله المصنف اول الكلام ١٢
بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله
اي القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين
الدخول وقد يرى في مجاز في غير المبهم من المكان بعد الدخول فيه من تخبط بالاستعمال التقدير في بعد زيد دخلت في اما
في التضمن فلا شاهد عليه فقياس التضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول
ظرف صفة للقسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم

اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندى انه منصوب على الظرفية لانتصاب المكان المبهم على ما فى التسهيل انه
مادل على مسمى اضافى محض اى لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من
الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذى يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج
فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلى لا حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم فى عدم الظهور فمجرد
اجتهاد لا يدل عليه شاهد **قوله** واحترز به عن توسطه اى ورده للاحتراز عنه واما ان يجعل الاحتراز مقصودا
عليه لانه وان كان فى الذكر مقدما فهو فى القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل
الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشارح على
اطلاقه **قوله** اى لزم القسم اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضى للشرط محتاج
الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء **قوله** او الشرط الجواب فى عدم العمل لفظا فيهما **قال** وكان الجواب للقسم لفظا
لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لكونه
مؤكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت **قوله** فقطعا لاطلاق قرينة التجريد عما سواه **قوله**
لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تنبيه له لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه
فى الرضى وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشرى قوله تعالى ما انا بباسط يدى اليك جواب الشرط فى قوله لئن
بسطت حمل الشارح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر فى شرح التسهيل
ان اعتبار الشرط فى صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك بجعل
اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى ما ذكره الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار
القسم لتم الحجة عليهم **قوله** يلزم ان يكون مجزوما اه اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة
بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما **قوله** ولما معنى له
بيان للدلالة قوله لفظا يعنى انه اذا روعى جهة المعنى فالقسم والشرط مقيدان الجواب بتحقيقه وتوقيته فيكون جوابا
لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر فيفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا او جوابا للآخر مطلقا فلذا قد ضعف ما قيل
ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما قالوا ان الجواب للشرط فقط جواب القسم معنى مجموع
الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفى كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه جواب الشرط معنى

فيين كلامية بد الفه قوله لا اكرمنك فانه ادعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كونه جوابه
لفظا قوله اى تقديم غير الشرط قوله غيره عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخيره او
التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعنى المبتدا قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل قوله
جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله فيعتبر الشرط
فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط فى صورة تقدمه
على القسم فالمثال الثانى ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له
واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مما
مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا
جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب وغيره وان جعل الجملة التى بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء
مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال
الغاء القسم وما زعم من مخالفته لكلام الرضى فبط لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى وجوب اعتباره بالنسبة
الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصد المصنف الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال
الثانى الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتنى فوالله لاتيك فى المثال المذكور فرضى بجو الايهام واعلم ان المصنف اورد الامثلة
تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه وان اطرد فيه حكم
تقديم القسم على الشرط وغيره لتعين الجواب للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعين الجواب للشرط لوجوب
اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار
التقديم والجواز او اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين
ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو
ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا فى المطول فلابد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد
والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا اللف لف تقديم الشرط وغيره والنشر جواز الاعتبار والالغاء
فان اعتبر مجموع ههنا لفا واحدا او مجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو
خلط وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف
او على غير ترتيبه اذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم

المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض
المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه
والحال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه
بكونه مثالا للجزء الثاني فلا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقدير الشرط مع
الاعتبار والالغاء وتقدير غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول لاتيانه بقرينة الثاني و
من الثاني لاتيانه بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الكريم انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل
مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا شك في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف
والنشر على حقيقته ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى [للاول]
اي لاعتبار القسم والغاء القسم بكون المثال الاول اي لاعتبار تقدير غير الشرط وجواز الغاء القسم والغائه اي لاعتبار النشر على غير ترتيب [اللف]
لانه مثال لاعتبار الثاني وانه مثال لتقدير غير الشرط الذي هو ثان في اللف كما اعتبار الشرط الذي هو ثان فيه والغاء القسم الذي هو [ثالث]
في اللف باعتبار لاتيانه لتقدير الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره قوله [على]
غير ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه مثالا الثاني للف قوله وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه لكون الاول منه [المذكور]
ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف وفي لاتيانه لتقدير ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراطها
في الشرط لا يتطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان اتيتني الاول من المثال
مثالا لتقدير الشرط الاول من اللف والاتيان اي المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وانت لا تقعد
ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر باعتبار الاول اي تقدير الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا
لما هو اول منه في اللف قوله وباعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لاتيانه المذكور
ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وانت لا تقعد ثالثا مثالا للعمل الغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشرح موافقا
للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللاري لتوجيه الشرح له باصلاح خلل وجد في بحث الفعل لعدم مساعدة
وقت الشرح بنظر فيه ثانيا زاد لفظ الغير في ثلثة مواضع الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو
باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف فلم يسقطه من قوله
وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها انه نسخة مقابلة بنسخة مقروة على الشرح قرأ
عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح

اي ضياء الدين يوسف

قد كتب في المواضع الثلاثة منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت
بعد ما طلعت به قلنا الظاهر ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له قوله
اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقدير واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب
اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتباري اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان
الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضى
تقديمه اه اى كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضى تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف
اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه يكون مثال لغاء القسم متصلا به قوله
على تقدير تقدم الغير اه واما الخاذ كر مثال لكل من اللفين بجنبه بان يقع اذا توسط القسم بتقدم الشرط عليه
جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيتنى والله لآتينك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتنى آتك
يحصل اتصال المثال بالممثل به بتمامه قوله من حيث مثاليهما حال من نشريهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من
حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كما لفظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك
لان المقدر لا يكون الا في الصدر قوله نحو قوله تعالى لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ اورد المثالين
اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم تكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب
الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله
اولى به لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتنى فاكرمك قوله
يلزمها الاحيان لفاء خص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر
فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قال اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى
من ياء استثقالا للتضعيف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغنى وتفسير القاضي وفي الرضي انها
حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر
نحو ربك فكبر قوله او اجماله في الذهن اه كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد يعلم المخاطب بمجيء اخوتك قوله
يعنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ اه جعل ذكر الضد قرينة على تقديره ولم يجعل قوله وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
آمَنَّا بِهِ كما في المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله قسيما له بحذف فاما كما في التوضيح لان
حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف

الخبر على المبتدأ او لا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط واما قال للزوم الفاء ولم يقل الدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه مجرى الشرط كما في حين واذا والذي نحو الذي حين لو اذا او اذ لقيته فاكرمه **قوله** وسببية الاول اي قصة السببية **قال** والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في مقام التفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **قال** وبين فانها فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى وَاَمَّا الَّذِيْنَ كَفَرُوْا اَفَلَمْ تَكُنْ اٰيٰتِيْ اي فيقال لهم افلم تكن اياتي له **قال** جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فَاَمَّآ اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَّرَيْحَانٌ الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول لشرط اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا صنعن كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل **قال** مما في حيزها وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا او انه اقتضى زيد مقامه افاد ذلك **قوله** اي حيز فانها رعاية لقرب المرجع او حيز اما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع **قوله** لان حيز الفاء ايضا حيزها لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا بعد اعتبار اقتران الفاء مع ما في حيزها حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الاول **قوله** محال تجويز تقديرا اي بعد اسقاط الفاء **قوله** وهذا مذهب سيبويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما يوم الجمعة فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب **قوله** فجعل سيبويه لانها خاصية اي حكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما امتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة بعين تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط واسم حرف الجزاء **قوله** عملا مطلقا اي جعل مطلقا صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يجعل ظرفا فيتعلق بان اي في جميع الاوقات بعناية القرابة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه **قوله** مهما يكن من شيء مهما اسم لا يستقل بنفسه الا بما يتصل به او قال انه متضمن لمعنى ان تامة يرجع اليها الضمير المستتر الراجع الى مهما او من شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى وَمَهْمَا تَاْتِنَا بِهٖ مِنْ اٰيَةٍ

نقدية على قول الاخفش واستغراقية باعتبار المآل وهم **قوله** تعليم ما مقام مهما فيه جعل من قال ان اصلهما مهما بالقلب المكانى
وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قال الوافى وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها
اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اى ما فانى كلمة الشرط وما الابهامية معناه شئ او حالة تقديره اى شئ
او حالة فلا **قوله** توسط يوم الجمعة الذى هو الملزوم فى قصد المتكلم **قوله** لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فى اللفظ
فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب **قوله** لا بد من مانع آخر ولا مع **قوله** هذا القائل اه
فى شرح التسهيل هو الحق وهو مذهب سيبويه والمبرد رجح المبرد وفى الرضى ليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض
المذكور مع المانع الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا
وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدى مقام الملزوم الادعائى و
فواته غير مضر لان المقصود تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل **قوله** هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ما سوى
الظرف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى فَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ فجريان التقدير الثانى فيه محل بحث فانه لا يصح
ان يقال مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط **قوله** مهما يكن زيدا اه على ان يكون مهما لعموم الاحوال
والعائد محذوف اى اى حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا فى التقادير يذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجئ ذكره فلا يرد
ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة فى جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود
على ما نص عليه الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى مَهْمَا تَاْتِنَا بِهٖ مِنْ اٰيَةٍ او قليل على ما جوزه ابن مالك فى التسهيل وغيره
مستدلا بقول حاتم شعر وانك مهما تُعطِ بطنك سؤله + وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا + ورده ابنه بانه لا استشهاد
فيه لصحة تقديرها بالمصدر اى اى عطاء قليلا او كثيرا **قوله** واما تقديره اى على المذهب الثانى مبتدأ وقوله و
تقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية **قوله** على ان يكون زيد هو مهما عبارة عن الاحوال
والرابط محذوف اى اى حالة يكون زيد عليها **قوله** بمهما تذكر يوم الجمعة ولا بد من تقديرها فى الجزاء كما لا يخفى
قوله منصوبا بانه مفعول به والرابط محذوف ومهما عبارة عن الاحوال **قوله** فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه فى
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار فى المفعول له والحال والجار والمجرور كما
لا يخفى **قوله** مع انه يوهم اه انما قال يوهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب فى صورة الرفع والنصب الواقعين
فى الاستعمال ودليل الاستعمال متفرعا على التقدير لكن تعدد التقدير فى الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير و
من هذا ظهر انه لا ابهام فى تقديره مهما يكن زيد لان التقدير فى صورتى الرفع والنصب واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير

فتدبر قال کلا فذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا ثم شددت لخروج عن التشبيه قوله وضعت للشئ اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم علما كلا ولابد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف وان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلابد من التقدير قوله وقد يجئ بعد الطلب في الرضي ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود نفي اجابة الطالب لا مسؤلا لا زجره عن الطلب قال وقد جاء بمعنى حقا فهي قد يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله والقصد منه تحقيق مضمون الجملة واما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد كلا بمعنى حقا كسران بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد التاكيد بما بعدها فالفتح وان اراد استينافه بما بعدها فالكسر قوله جاز ان يقال انه اسم في المغني انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل قوله بتنوين ونحوه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم لا تنونت واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلثة وثلثين موضعا لا يصح في جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانيا فقال الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نصر بن سهيل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قال تاء التانيث الساكنة اي في الاصل ولذا لم يتكلم اللام في رمتا بخلاف نحو لم يبيعا وبيعا فانهما قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد وامر المخاطب من المبني الاصل واما في نحو قولي الحق فانما لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قوله لا المتحركة اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة بالاسم فصارت كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها بتبعية بيان المؤنث في بحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة ولات نص عليه في المغني فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث

قوله بلا زجر

تاء التانيث

قوله فاعلا كان اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعنى ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند الجمهور كما مر **قوله** فتنبه من اول الامر اى قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون على نية الاسم والحرف والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل فى معنى الكلام انه صيغة الماضى **قوله** لانفصال الحرف الاخير اه اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذى هو كالجزء منه **قوله** فيما تقدم اه فهى فى بحث المؤنث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على الاسم المؤنث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعنى لحوقها التانيث للمسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب فى جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق **قال** واما الحاقه اه استيناف لدفع توهم كون علامتى التثنية والجمع كتاء التانيث فى الحاقهما للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا او فى عدم تقييد الالحاق بالماضى او الفعل اشارة الى عموم الحكم اى الحاقهما باى شئ يلحق من الماضى والمضارع والصفة **قوله** لعدم احتياجها اى التثنية والجمعين **قوله** غالبا احتراز عما اذا كانت مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن نحو ما اذا كانتا عبارتين عن الجمع **قوله** فليست بضمائر يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء فى اكلونى البراغيث واستعمال النون للرجال فى بعض نسخ التسليط اقاربه وفى التنزيل كما سيجى اليه اشار المصنف بالتعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة **قوله** من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع **قوله** لامتناع اه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضى والمذكور فى المغنى ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هى اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفى شرح التسهيل ابن عقيل ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين طى او ازد شنوءة وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضى **قوله** مما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع فى التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وفى الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار **قوله** فى الاصل مصدر نونته اه هكذا فى اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه فى الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشئ بمعنى ما اشتق منه نحو قرنته اى جعل الشئ ذا نون بادخالها عليه فقوله اذا ادخلته عليه بيان لحاصل

بحث التنوين

المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت
الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم
فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو **قوله** ما به ينون الشيء الباء للسببية
او للآلة اى ما يجعل الشيء ذا نون بادخاله عليه **قوله** اى بذاتها اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها
على السكون فلا يرد نحو محسن وضائن لان سكونهما بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
فانه قد يكون بغيره **قوله** فلا تنتقض بها اى التنوين بالحركة العارضة فان المتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف
غير جامع لخروج التنوين المتحركة **قوله** شاملة لنون من اه قيل ظهر ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف
يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه
حرفا **قوله** اى آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض **قوله** من غير تخلل شيء
كما هو الظاهر من تبعية شيء بشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر **قوله** متخللة بين اجزاء الكلمة لان الحركات ابعاض حروف
المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف لا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف **قوله** تطفلها لها في الوجود
والعدم بان يتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب خروج ما يتبع حركة الآخر
نون التاكيد ايضا قال التمكن ابو يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف **قوله** على امكنية الكلمة اى كونها امكن
ذلك في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ وكذا في شرح التسهيل
والمثال ان تجعله من المكانة بمعنى اقتضى بقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ كما حنف **قوله** لم يشبه
الفعل اى لم يبق له شبه الحرف او الفعل كما في علامة للكلمة لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما **قوله**
بالوجهين فلا يضر مشابهته به بوجه آخر كضارب **قوله** معناه اه وان يتصور صورة فيه المغايرة او التناسب
فهو داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم **قوله** بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند
القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره ويه **قوله** الآن اى الزمان المتصل بزمان التكلم
بعضه **قوله** اما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو صه اى بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين يصير
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سببا له الا ان تنوينه ليس للتنكير بل للتمكن لانه لزائل موانع الصرف فلذا ازيل لما تم علم
سيبويه فانه كان مبنيا فاذا انكر يدخل فيه تنوين التنكير **قوله** لا ادري منعها اى لا اظن منعها فيجوز ان يكون تنوين احمد
وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لا منافاة بينهما **قوله** فاذا جعلته اه دفع لما قال الواسطي من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو جعل

بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم لا منصرف وانا لا ارى الخ فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التي
اى الى آخر قول الرضي
نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى استيناف كلام من قبل نفسه وفي الثاني تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه يقل عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس في ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتعاقبهما اه بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر قوله لزال للعلتين ولذا لو سميت بمسلمات زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تائه للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها معنى مناسبة لمشاركتها النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر قوله آخر الابيات اه في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البيت من الشعر تشبيها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم قوله لتحسين الانشاد اي قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه قوله لانه حرف اه تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي ما يلحق آخره تنوين الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغن الحروف والترديد في الخيشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلث نونات ابدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصرح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوه من المد قوله وانما اعتبروا اه يعني ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا لحوقه بالآخر قوله وان كان اي لحوق ما يلحق آخر الابيات قوله لان محل التغني اه فالذي في الوسط والاول في محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات لطول الصوت وقصره وترديده وحدته وثقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك الغناء سواء كان في الآخر او في الوسط ولان انفصال المنظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين بنظمه

المعانی **قوله** القافية المطلقة القافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضاً ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو وهو التبعية لان القوافي يجئ بعضها اثر بعض والروي هو الحرف الذي يبتنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع **قوله** لاطلاق الصوت في المراح الاطلاق رها كردن **قوله** بابدال حرف الاطلاق والجامع كونهما من الحروف الزوائد ولزوم السكون **قوله** اقلي اللوم الخ وفي بعض الروايات فقولي ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجرير اراد يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله تاملي فيما افعله حتى تخبري بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعله وانصفوا لاكابري وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء **قوله** وحصل باشباع فتحها آه والاشباع لتحصيل الوزن فلابد منه والتعويض عند التغني فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء (افاد عصام ۱۲) **قوله** وقاتم الاعماق الخ البيت لروبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطرق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حركه للضرورة والمراد بالسراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته او لعدمها لماع السراب وجواب رب محذوف اي قطعته **قوله** بالفتح او الكسر كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتحة للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الغالي زائد في اصله وبالكسر يزيد الثقل **قوله** بل هو موضوع لغرض الترنم وذلك لان المقصود منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله في الذهن **قوله** تساهل وتسامح بتنزيل الغرض من الشيء منزلة معناه **قوله** ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن آه انه

يجيء للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال
التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء اصالته او لتنكيره او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او
اشعارا بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم **قوله** اي التنوين بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزءا
بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف **قوله** وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب
هذا في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحظورات كقول جارية من قيس بن ثعلبة
حيث لم يحذفه من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب لم يجعل ابنا في ذلك الا صفة
ولذا لم ينونوا الا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافة مدخوله ودخول اللام وقد يحذف فيما عداهما
تخفيفا لا لتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احدُ اللهُ الصمدُ **قال** من العلم المعرف بما سبق فيشمل اللقب
والكنية ايضا **قال** موصوفا وصفا نحويا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيدٌ بُنيّ عمرو وبشرط الاتصال كما هو المتبادر
فلا يحذف في زيدٌ الظريف ابن عمرو وبشرط كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه
واشترط بعض المتاخرين كونهما مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة وهو المطابق
لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يسقط التنوين ولا الف ابن خطا وقيل سواء كان للاب
والجد واشتراط المحدثين وضع جديد لهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لا يكون
عين اللفظ الموصوف وان اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن نفسه كناية عن عدم
الاب ولذا لم يوجد في بعض النسخ **قوله** لكثرة استعماله الخ لا لالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه
بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن **قوله** خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف
التنوين **قوله** وكذلك الخ فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد
وضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهي بن آي **قوله** ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم
عما عداه **قوله** نحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني الرجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر هين لان
المثال الفرضي يكفي للتوضيح **قوله** وحكم الابنة الخ ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الاصل او لانه اختلافي فان
منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل **قوله** فانها لا تحذف
اي خطا حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعدمه **قوله** في مثل هذه هند ابنة عاصم اي فيما وقع صفة لمؤنث
يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه وليسكن الباء او لفظ بنت فيجوز

فی موصوفها التنوین وعدمه ولا یسکن الباء فی التسهیل والوصف بابنة کالوصف بابن بجلاف التنوین فنحو جاءتنی هند ابنة زید فی لغة من صرف وفی الوصف ببنت فی غیر النداء وجهان ای التنوین وعدمه رواهما سیبویه عن العرب الذین یصرفون هند اونحوها فیقولون هند بنت عاصم بلا تنوین وتنوین والفرق بان تاء بنت تکتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تکتب بصورة الهاء مدورة لیس بشیء لانه یجوز کتابة ابنة بالتاء المطولة لان کتابة الکلمة تابعة لحالة الوقف ویجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا یجوز وقفها بالهاء فلذا تکتبان بالتاء المطولة فی التسهیل وابدال الهاء من تاء التانیث المتحرک ماقبلها لفظا او تقدیرا فی اخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرک ماقبلها من ان لا یتحرک لفظا ولا تقدیرا فلا یوقف علیها الا بالتاء نحو اخت وبنت **قال** نون التاکید له اشار بجعله قسمین الی انهما اصلان کما هو مذهب البصریین وقال الکوفیون الثقیلة اصل ومعناهما التوکید وقال الخلیل التوکید بالثقیلة ابلغ **قوله** لثقلها ای المشددة المستلزمة للحرکة فلذا لم یتعرض لنکتة اصل التحریک **قوله** ای غیر الف التثنیة لا یخفی انه لا یمکن ان یراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف فی ای نوع کان فالاظهر ان یقول الف التثنیة کانت او الف الجمع **قوله** الف الجمع اختار الشارح رعایة لمناسبة التثنیة وجعل عبارة القوم تفسیرا له هذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنیة والشائع الف الوصل کما فی الرضی ومعنی الاضافة مافسره بقوله ای الفاصل فهو لادنی ملابسة **قوله** لشبهها فیهما ای فی التثنیة والجمع بنون التثنیة فی کون کل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم یقل لشبههما معهما مع ان فیه عدم تفکک الضمائر لانه یوهم شبه النون مع الالفین بنون التثنیة والاولی اسقاط لفظ فیهما اذلا حاجة الیه **قوله** ای نون التاکید رعایة لوحدة الضمیر وقیل لکل واحد من الخفیفة والثقیلة رعایة لقرب المرجع مع تخصیص الحکم فی کل واحد منهما وعلی التقدیرین الجملة مستأنفة ولا یجوز ان تکون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة یجب فیه العاطفة **قال** بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخوله علی اسم الفاعل تشبیها له بالمضارع فی قوله ارأیت ان احضروا الشهود اما وعلی الماضی فی قوله دامن سعدک ان رحمت متیما اضطرار بعد والمراد الاختصاص فی السعة **قوله** الکائن فی ضمن الامرات یکون مذکورا بعده لفظا کما فیما عدا امر المخاطب او حکما او تقدیرا کما فی امر المخاطب فانه فی الاصل مضارع حذف اللام عنه لکثرة الاستعمال فهو فی التقدیر فعل مستقبل فی ضمن الامر کامر الغائب والمتکلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغیر اللام او باللام علی التوسع او الامر بغیر اللام وفهم حکم الامر باللام بالطریق الاولی کما قیل فی توجیه عبارة المتن من ان الحق متعلق بالاستمال المقدر والمراد من هذه الامور

للعلاقة المصدرية اى بالفعل المستقبل المستعمل فى الامر والنهى له فيه ان المستعمل فى النهى والاستفهام والعرض والتمنى
ليس صيغة الفعل بل ادواتها وان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف اصطلاح الاخر وان الامر بالمعنى المصدرى
لا يشمل الدعاء **قوله** مثل هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل رداً على من
خصه بالهمزة **قوله** فى جميع هذه الامثلة لو ترك بيان التخفيف والتشديد فى الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر
لكن ماذكره ابين حيث فصل حكم كل نوع **قوله** بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما فى اللباب وزاد الرضى
التحضيض اما النفى والشرط المؤكد بما فى حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد **قوله** الدالة على الطلب اما طلب الوجود او
عدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض والعرض والتمنى والسوال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام واما فى دلالة القسم
على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلمه مما هو ليس مطلوبه كقول من اتى كبيرة والله لاعاقبن لا
ان يقع الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه **قوله** دون الماضى والحال حال الماضى عن
النون اى متجاوزاً عما يدل على الماضى والحال او عن الضمير المستتر فى الدلالة اى متجاوزة تلك المذكورات عن
الدلالة على الماضى والحال **قوله** لانه لا يؤكد اه على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اى لا يؤكد النون الا
مطلوباً لانه وضعه لتاكيد طلب حصول شئ اما فى الخارج او فى الذهن والمطلوب لا يكون ماضياً ولا حالاً ولا خبراً
مستقبلاً فما قيل فى حصر التاكيد فى المطلوب نظراً لانتقاضه بمثل ان زيداً سيقوم وهم منشؤه قراءة يؤكد على بناء
المجهول **قال** وقلت فى النفى لم يقل وفى النفى قليلاً وفى مثل اما يفعلن كثيراً لان دخول النون فيهما ليس
بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما به فى حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق
قليلاً بالاختصاص ولا بالنفى والمراد بالنفى اعم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا
والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعدها تشبيهها بلا النهى فى الجزم **قوله** زيد ما يقومن اورد المثال بما
ليعلم حكم المنفى بلا بالطريق الاولى فان مشابهته بلا الناهية اتم ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيداً لا يقومن و
بالمنفصلة عنه نحو لا فى الدار يقومن زيد وما قيل انه لم يجئ فى النفى بما فصد نحو بما رقم فى نحو لم ومن تبعه على تجويز
تنكيرها ونحو ذلك كما فى الرضى **قوله** الا قليلاً قيل القلة فى النفى بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد
جعله ابن جنى قياساً وقال ابن مالك هو كالنهى على الاصح وفيه ان كونه قياساً لا ينافى القلة فان كل قياس ليس
يستعمل كثيراً واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه فى جواز الدخول بعدها على من منعه مطلقاً **قوله** فى جواب
المثبت فمثبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه

من القسم **قوله** لان القسم محل التاكيد اى كائن فى محله اى نزل منزلته **قوله** بعد صلاحيته لدخولهما تاما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وما فيه ما نحو كما سيجئ وعما لا يصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منفيا والاصل فى الانشاء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صلح له و بما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفى اعتبار قيد الصلاح فى الدليل اشارة الى ان المدعى اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية ترك المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد فان النون لا يدخله في نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فى كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضى الاختصاص المقتضى لتسليم اصل الحكم المنافى لتاكيده ونحو والله لقد اقوم زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال **قوله** فيما مدا مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل المنفى **قوله** بل جائز نحو قول الشاعر شعر تالله لا يحمدن المرء مجتنبا ✦ فعل الكرام وان فاق الورى حسبا ✦ والاكثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا فى شرح التسهيل **قال** وكثرت اشارة الى انه قد تلحق الشرط وان لم تؤكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد تلحق الجزاء اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به **قوله** المؤكد حرفه لم يقل المؤكد اما به اشارة الى ان ما فى الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط فى الحقيقة تاكيد لكلمة ان التى تضمنها **قوله** بما سواء كانت لازمة كما فى حيثما واذ ما او لا ثمتما **قال** وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير المستتر فى الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ فى المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان فى اخشون واخشين وهم **قوله** ان اشترط اه فلا يكون مما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واجيب ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا فى جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى قالوا فى التثنية وجمع المؤنث انه التقاء الساكنين على حده ولم يعكس لزوم الثقل فى الاولين والالتباس واجتماع النونات فى الاخرين

قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون حينئذ من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة
لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي ساكنان
في الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه مثال
المتصل حكما اضربان وهل تضربان **قوله** وهو الواحد المذكر اه لم يذكر المتكلم مع دخوله
فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى
الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري **قوله** وحكمهما غير ما ذكر
لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف حاجز غير حصين او لان
الالف في حكم الفتحة وجعل قوله تقول في التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة و
الظهما ذكره الشارح **قوله** للزوم التقاء الساكنين اه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة
قوله فانه يجيز اه يدل على انه يجيء التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله
ويجعله مغتفرا اى مغفورا تكرار فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل
قوله تعالى ولا تتبعانِّ بتخفيف النون **قوله** وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة
نافع ومحيايْ وقراءة ابي عمرو واللائيْ لان كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين بينا فيه
وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم **قال** وهما في غيرهما اه هما مبتدأ خبره
كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى
ان النونين في لحوقهما اخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك
الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز **قوله** بيان الافعال المعتلة لانه
بين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلها اه كما مر **قوله** ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من التقييد
بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر في الصحيح **قوله** ما ذكر من لحوق
الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس **قوله** ومع
غيرهما اه عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمولي عامل واحد
والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال عن

غيرهما اى ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير
البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان آه وليس قوله اما مع
ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في
قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع في
القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل في الطلب واحال الباقي
على المقايسة كما يدل عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد
ان ههنا قسما ثالثا وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد **قوله** وهو الغرض تحقيق الهدف
قوله تضم الواو آه بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول فيهما بعض الناظرين فقرأه بالباء الجارة
وصيغة المصدر ثم اعترض فهم المناسب لسياق فاسبق ان يقرأ وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها
وكذا بكسر الياء المفتوح **قال** كالمتصل لمشاركتهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ما قبله
وفي اقتضاء فتحة ما قبلهما **قوله** يعني بها الف التثنية هكذا في شرح المصرح وذلك لان المتصل بالفعل
الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين
الالف فما قاله الرضى ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت
لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لحمل ابقاء اللام في اغزون محمولا
على ابقائها في اغزوا لانا ننقل الكلام الى اغزوا وكل ما يقال يجرى في اغزوا يجرى في اغزون فليس الحمل
الا بتطويل المسافة فمدفوع بانه ليس في كلام المصرح شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف
في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يحرك اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة
ما قبله يلزم الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة او الكسرة **قوله** اى
لاجل آه غير الشارح ترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة **قوله** باسقاط نون الجمع
لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضى البناء **قوله** وضم الواو لئلا يلتبس بالواحد **قوله**
لا على تربن كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الاستفهام على الامر **قوله** وهذه الامثلة آه اى لم يراع
المصرح الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز منفردة عن امثلة الضمير المستتر لمراعاة
الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة **قوله** ترتيب تصريفها آه بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث

قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربنّ واضربنّ فانه فيهما ملاق بساكن
قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه فى مقابلة الوقف كانه قيل يحذف فى الوصل وقت لقائها
الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضربُ الرجل واضربِ الرجل واضربَ
الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها
فى الحركة وما قيل ان المحذوف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف فى ان المحذوف
من مقول الواو الاول او الثانى **قوله** لا تهين بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى
عسى فدخل فى حيزها ان والمعنى لا تهين الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واعزه
فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم وقبله **مثنوى** لكل هم من الهموم سعة +
والمسى والصبح لا بقاء معه + قد يجمع المال غير آكله + ويأكل المال غير من جمعه +
المسى المساء **قوله** والا فالواجب اه اى لا يكون اصله لا تهينن كان الواجب صيغة النهى
للواحد المخاطب **قوله** حط المرتبة اه ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الا لمانع من اللام او
الاضافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف
على مذهب من اجازه وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول اضرباء الرجل يا رجلان و
اضربناء الرجل يا نسوة وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل
بحذف النون لالتقاء الساكنين **قال** وفى الوقف عطف على مقدر بعد بحذف السابق او على بحذف
بجعل بحذف وكلام الشارح رح يحتمل كلا الوجهين **قوله** اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد
بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا **قوله** وجب ان ترد المحذوف
لزوال المانع قيل والذى يظهر ان دخولها فى الوقف خطاء لانها لا تدخل لمعنى التوكيد
ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له كذا فى شرح التسهيل **قوله**
وقلت اغزوا اه وكذا تقول هل تضربون وهل تضربين فى حال الوقف على تضربن وتضربن
فترد الواو والياء ونون الرفع **قوله** فانه لا يرد اى حال الوقف ما حذفت لاجل التنوين فتقول قاض
ورام بلا تنوين فى الوقف على قاضٍ ورامٍ بالتنوين ولا تقول قاضى ورامى باعادة الياء **قال** تقلب الفا اى حال الوقف
قوله فلذا التنوين اى حال الوقف **قوله** نحو اصبت خيرا لا يخفى ما فى هذا التمثيل من حسن الاختتام

على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة فى آخر الكتاب وتممه بالالف الذى هو سياكن اشارة الى الاستراحة بعد الخفة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصود فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام +

خاتمة الطبع

نحمد الله العظيم + ونصلى على رسوله الكريم + وعلى آله واصحابه الذين اسس بهم بناء الدين القويم + فلما استتب انطباع هذا الكتاب المشهور بتكملة عبد الغفور من تصانيف صدر ايوان العلوم + بدر سماء الفهوم + ماهر فنون الادب + مفصح المسائل والخطب + المصقع الابجل والعريف الاكمل العلامة الشهير + والاوحد الكبير + صاحب الذهن السليم + مولانا محمد عبد الحكيم السيالكوتى ادخله الله جنة النعيم + بعد التصحيح غاية التنقيح بمقابلة النسخ القديمة القلمية على حسب رعاية رسم الخط فى تزويق الالفاظ وتحسينها + وتنميق الكلمات وتزيينها + كما هو بين لا يخفى ومفهوم لا يخفى عند اولى الالباب + وقت ملاحظة ذلك الكتاب + تعميلا لامر صاحب الخلق والاحسان ملا محمد عبد الغفار خان بن ملا محمد عبد الحميد خان الافغان من قوم هوتك باهتمام الراجى الى رحمة ربه المنان محمد المدعو بعبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان المستفيض بفيض تعليم الاخ المعظم محمد مصطفى خان سقاهما الله رحيق العفو والغفران فى المطبع النظامى الواقع فى الكانفور واختتم فى المقعدة المنتظمة فى سلك شهور سنة اثنتين وتسعين بعد الف وماتين من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة وتحية

وجه ختم المهتمم ورسم علامة خط على الخاتمه

ليعلم ان هذا الكتاب قد ارتسم فى المطبع النظامى واقعا فى الكانفور لا فى غيره فقط